جمعية المهندسين الملكية المصرية

مجموعة محاضرات

وحدة وادى النيل



مجموعة محاضرات

وحـــدة وادى النيـــل

التى ألقيت فى جمعية المهندسين الملكية المصرية

من ٤ أبريل إلى أول مايو سنة ١٩٤٧

مطبعة الاعتماد بمصر

الكلمة الافتتاحية

التى ألقاها حضرة صاحب العزة

المهندس السيد جودت بك

النيل حياة مصر ، كان يعبده قدماء المصريين ويعدونه من أكبر آلهتهم ، والوادى كجسم الإنسان تعمل كل أعضائه متضامنة وإلا اعترها الوهن والإنحلال .

يواجه شعب وادى النيل الآن أزمة سياسية فى الصميم . إذ يرغب الإنجليز بعد أن عاوناهم فى أعسر الأوقات فانتصروا على خصمهم فى شطر الوادى جزئين ، ومن ثم يستعمرون الجزء الجنوبى مجترئين بتقديم الضمانات التى يرونها كفيلة برى مصر هذا بوضع شاذ مخالف للناموس الطبيعى ومصر لا تسلم حياتها قانعة بضمانات أو تعهدات . ما هى الضمانات التى تقدمها أمة كبيرة لأمة صغيرة ، أو يقدمها القوى للضعيف . فالوضع الطبيعى هو أن تقدم الأمم الصغيرة للأمم الكبيرة كل الضمانات خوفاً منها رهبة والمصريون على أهبة كاملة لأن يقدموا للعالم أجمع كل ضمان وتعهد بأن يعملوا على رفاهية الوادى ورفع مستواه فى ظل حكومة واحدة وملك واحد ، وأن يعاملوا جميع أبناء الوادى على أنهم شعب واحد مبدؤه الديمقراطية الحقة التى أساسها الحرية والأخاء والمساواة ، هذا هو الوضع الطبيعى الذى يفهمه كل عقل سليم بعيد عن الغرض .

فكر المهندسون المصريون ملياً فى بداية الموضوع ورأت الشعبة المدنية من واجبها أن تنبه أذهان العالم إلى أن وحدة وادى النيل هى وحدة الأمر الواقع فرضتها الطبيعة علينا ، وقد أزمعت الشعبة أن تنهض ببعض الواجب

عليها نحو البلاد ولهذا نظمت هذه السلسلة من المحاضرات مستعينة بالإخصائيين الذين خبروا الوادى من أدناه إلى أقصاه وسيفصح حضراتهم عن آرائهم ونظرياتهم حتى يعرفها الشعب الإنجليزى الديمقراطى ويعرفها الشعب الأمريكى الذى عرفناه فيما مضى داعية للسلام . إذ طلع على العالم فى نهاية الحرب الأولى بشروط « ولسن » الأربعة عشر التى كانت كأنها قبس من التشريعات السماوية ولكنها لم تلبث أن غدت أثر بعد عين ثم تقدمت أمريكا فى خلال هذه الحرب وفى أعصب الأوقات بمواثيق عدة أذكر منها ميثاق الأطلنطى ، بيد أنها ما عتمت بعد انتهاء الحرب وانتصارهم تسير فى عكس اتجاهها الأول.

لا نريد أن نتفاوض مع الرجال الحربيين والسياسيين لأن الحربى كالجراحى علاجه فى سلاحه ، والسياسى ماكر خداع علاجه فى اللف والدوران والمراوغة ، بل لقد سئمنا المفاوضة لأنها حيلة العاجز وسبيل المتشكك غير المطمئن إلى حقه ونعلن العالم أن وادى النيل لن يقوى على الحياة إذا قطع الإنجليز أوصاله وفصلوا شماله عن جنوبه ، لقد تغير العالم وارتفع مستواه فلا نريد سياسة الإستعمار بل نريد سياسة تضمن حرية الشعوب ورخائها حتى يحل السلام فى العالم .

رابطة النيل بين مصر والسودان

المهندس عبد القوى أحمد باشا

وزير الأشغال السابق

أيها السادة :

سوف لا أعرض فى بحثى هذا إلى روابط اللغة والدين والدم وهى روابط وثيقة العرى وأواصر بعيدة عن الإنفصام . ولرب قائل يقول بأن أمماً كثيرة تشترك فى هذه الخصائص ومع ذلك استقلت عن بعضها البعض . لذلك تركت هذه النواحى للمختصين من رجال الإجتماع والدين والسياسة يقارعون بها الحجة على النحو الذى يرون . وتناولت أقوى الروابط قدسية وأبعدها أثرا وهى رابطة النيل « رابطة الحياة بين البلدين » .

وسأبين فى لمحة خاطفة كيف أثرت السياسة فى هذه الرابطة وكيف أخضعتها للهوى وباعدت بينها وبين مصلحة القطرين الشقيقين ومن الحق على لنفسى أن أحاسبها على تقصيرها فى هذا الميدان فقد كان لسكوت المصرى الأثر البالغ فى توهين هذه الرابطه كما أن من العدل أن لا يقع كل اللوم على الأجنبى فمن الواجب أن أواجه نقصى حتى يبلغ تمامه وأعالج ضعفى حتى يستحيل إلى قوة فى منتصف القرن التاسع عشر كتب الكابتن سر وليم پيل بعد أن جاب السودان ومشى مع النيل الأبيض يقول « من المحقق أن يد الله خطت هذا النهر فى وسط الصحراء ليكون رابطة بين الأمم ووظيفته فى تمدين أفريقيا لم تكمل بعد . ولم يكون تمدين أفريقيا على يد أمة شرقية . كما لن يكون عن طريق الدين الإسلامى وإنى أتعشم بل أكاد أوقن أن الله سيكتب على انجلترا القيام بهذا العمل .

هذه النبوءة التى صدرت عن ضابط بحرى اشترك فى حرب القرم فى

منتصف القرن التاسع عشر أخذها عنه بعد خمسين سنة سير سدنى پيل وعلق عليها قائلا :

« إن حكاية رابطة النيل على نقصها فى الوقت الحاضر تعين على توضيح أمر هام توضيحا جلياً ، ذلك هو أن أرض النيل أمة واحدة ومن غير الممكن وجود سيادة مشتركة هناك بل الواجب هو قيام يد واحدة قوية على طول النهر » .

ولأهمية هذه الفقرة أتلو نصها بالإنجليزية .

"The story of the binding of the Nile, incomplete as that story is at present, makes one thing, at least, pcrfectly clear and that is all Niland is one country. No pivided sovereingty is possible; there must be confirm hand over all"

إن أهم ما وقع بين النبوءة حوالى سنة ١٨٥٥ و سنة ١٩٠٢ وهو تاريخ التعليق عليها هو إخلاء السودان وذهاب جوردون باشا سنة ١٨٨٤ ليبدأ سياسة تحقيق النبوءة ولا أدل على ذلك من قوله فى خطبة له بعد وصوله إلى الخرطوم ، قد انتدبت من قبل حكومة جلالة الملكة لأكون واليا على السودان ومفوضا فوق العادة وقد صار فصل السودان عن مصر فصلا تاما.. وعزمت منذ الآن أن لا يكون أعضاء حكومتى إلا من الوطنيين » وبعد الفراغ من خطبته أرسل برقية للمرحوم حسن خليفة باشا مدير بربر يأمره فيها بابلاغ عمد البلاد وأعيانها أنه سيعزل جميع الموظفين المصريين والأتراك ويولى حكاما من أهل البلاد ليعيد الحكم إلى ما كان عليه قبل الفتح .

ولعل المصريين كرهوا هذه السياسة التى رسمها بيل ونفذها جوردون ، ولعل هذه الكراهية حجبتهم عن النظر فيها والتحوط لها فرحين بعشرات التصريحات التى ألقاها ساسة انجلترا وقادتها ذراً للرماد فى العيون بعد أن أضمروا استعادة السودان للحظيرة البريطانية وحجتهم الظاهرة فى هذا الاسترجاع الحرص على مصلحة مصر الحيوية بتمكينها من وضع يدها على النهر وعودة الرقابة عليه إلى القاهرة .

هذه التصريحات التى توالت من رجال مسؤولين وفى مواجهة الدول الأخرى كانت ولا زالت محل اغتباطنا ، ومع أنه من الطبيعى أن تستخدم ما يتاح لك من أسلحة خصمك إلا أنه من المعقول أيضا أن تتيقظ وتحتاط لرد باقى الأسلحة التى توجه ضدك فى الخفاء والعلن .

فاذا كان من الطبيعى أن يتخذ المصرى لنفسه سلاحا من تصريح سير ادوارد جراى فى ٢٨ مارس سنة ١٨٩٥ فى خطبته بالبرلمان الانجليزى « إن انجلترا تشغل مركزا خاصا هو مركز الوصى فيما يتعلق بالدفاع عن مصالح مصر ، ولم يكن قبول مطالب مصر نهائياً مقصوراً علينا بل قبلته وأكدت قبوله حديثاً الحكومة الفرنسية أيضاً » ، ومن قول وزير الخارجية البريطانية فى السنة نفسها « إننا صرحنا بجلاء ووضوح باننا لا ننكر حقوق مصر وأكدنا للحكومة الفرنسية بأنه فى حالة إمكان الحكومة المصرية استرداد البلاد السودانية التى كانت سابقا تحت سلطانها فاننا لا محالة معترفون بحق مصر فى ملكيتها .

فما كان لنا أن نكتفى بالاغتباط بمثل هذه التصريحات بل كان علينا أن نحتج على ما يناقضها من أقوال بل ومن تصرفات وقعت تحت عين الحكومات المتعاقبة وسمعها .

ولعلكم تقولون وأين كنا . . . لقد كنا ضعافا وتحت الضغط البريطانى يوجه مصائر مصر ويتحكم فى مقدراتها كما يشاء . أما فيما بعد سنة ١٩١٩ فقد صرنا خلقا آخر . ولعلى لو رجعت إلى ما قاله لورد ملنر فى تقريره من أن السودان قابل للتقدم والارتقاء وأنه مع ضرورة وجود رابطة سياسية بينه وبين مصر إلا أن هذه الرابطة لا يمكن أن تكون صورتها خضوع السودان لمصر ولو قابلتم بين هذا القول وما صرح به أحد الأربعة المصريين الأفاضل الذين عادوا من باريس لعرض مشروع ملنر سنة ١٩٣٠ لتبين لكم مقدار ما فى إيمان المصريين يومئذ من عمق بهذه الرابطة المقدسة . قال هذا السيد الفاضل

على مسمع منى ، ان المهندسين المصريين مقصرون لأنهم لم يقدموا لنا مشروعا أشبه بمشروع الدانوب ، ومن هذه الكلمة تستطيعون الحكم على اتجاه وعلم زعمائنا يومئذ .

أكاد أسمع : هذا تاريخ ماض ولم نكن تبينا النيات وعرفنا الاتجاهات أما منذ سنة ١٩٣٦ فالأمر جد مختلف ، وليكن الحساب من يوم المعاهدة وما يوم المعاهدة ببعيد . رجعت إلى تقرير لجنة الشئون الخارجية بمجلس الشيوخ خاصا بهذه المعاهدة فوجدت واضعيه « وأما المعاهدة المعروضة فتنطوى على حل شامل للناحية العملية من مسألة السودان وهى ناحية إدارته »

هذه هى الصورة التى رسمها المصريون المسؤلون عن هذه المعاهدة فيما يتلق بمركزنا فى السودان . ومن الأسف أن الجانب الآخر أبرز لنا صورة أخرى يظهر فيها اغتباطه بالنص الجديد الذى اشتملت عليه المعاهدة والذى يرمى إلى أن الغرض من حكم السودان إنما يرمى إلى خير السودانيين وبالرغم من أن هذا بديهى بل أنه الوظيفة الوحيدة لكل حكومة متمدينة فأن النص على ذلك أخفى أغراضاً أترك لحضراتكم استنباطها خصوصا وقد فرح بهذا النص الحاكم العام الأسبق وهو الذى اشترك فى مفاوضات سنة ١٩٣٦ الخاصة بالسودان إذ قال فخوراً لوزارة الخارجية البريطانية « أننا أدخلنا نصا خاصا بأن الغرض من حكم السودان انما هو خير السودانيين» ووراء هذا أن النص فضفاض لا يصلح لأن يختفى تحته كل ما يشتهى من إجراء .

أما ما فعلته المعاهدة بمركز المفتش العام للرى المصرى فى السودان فأمره عجب إذ من العلوم أنه كان عضواً أصيلا فى مجلس الحاكم العام قبل سنة ١٩٢٥ له من الحقوق وعليه من الواجبات ما للسكرتيرين الإدارى والمالى والقضائى فى كافة إدارة السودان .

أما فى مفاوضات المعاهدة فقد اقترح أحد الوزراء المفاوضين — لتخطى العقبات — السماح للمفتش العام بحضور مجلس الحاكم العام كلما عرضت

مسائل متعلقة بالنيل . وقد أخبرنى الحاكم العام السابق باغتباطه بهذا الاقتراح من جانب الوزير الذى سماه لى فقلت إن هذا النص ضيع على مصر حقها ولم يكسبها شيئا لأن أمر النيل يخضع لاتفاقية سنة ١٩٢٩ المعقودة بين مصر وانجلترا والأمر فى مشروعات النيل أنها تتناقش بين ممثلى الدولتين فى القاهرة أو فى لندن وليس لمجلس شأن بهذا ، وغريب أن يغفل أو يتغافل معالى المقترح عن هذا التاريخ القريب . فابتسم الحاكم العام وقال دعنا من التاريخ .

أيها السادة :

قد تقولون إن هذه المعاهدة أصبحت هى الأخرى مكروهة أو كما يقال غير ذات موضوع . إذن فاسمعوا الجديد الذى أحدثه الحاكم العام السابق وصرح به فى خطبة افتتاح المجلس الاستشارى الجديد فى ١٥ مايو سنة ١٩٤٤ إذ قال مخاطبا الأعضاء « انكم بجهودكم تستطيعون تحويل هذا المجلس إلى هيئة فعالة تقوى كلما صهرتها التجارب ويسير فى طريق التقدم نحو إيجاد أمة سودانية تحكم نفسها بنفسها »

وهذا فيما أعلم أول صيحة رسمية فى مواجهة السودانيين من رجل مسؤول وقعت بعد تصرفات وتصريحات جوردون سنة ١٨٨٤ وقد تلا هذا التصريح ما تعلمون ومالا تعلمون من تصريحات وتصرفات أدت إلى توهين الرابطة وشق صفوف السودانيين أنفسهم وإحلال العداوة والبغضاء بينهم محل الود والصفاء وعلمت فريقا منهم عزيزاً علينا السير فى ركاب السياسة الجديدة . بل كادت تخرج بعضهم عما عرفناه فيه من وقار ودين وحمية وطنية ، ولئن تمادت السياسة فى أفاعيلها ولم يفتح المصريون والسودانيون آذانهم وأعينهم إلى ما يراد بهم فستكون النتيجة شق هذه الوحدات على بعضها بعضا وخلق العداوة بين أبناء النيل ، وحق لمصر أن تقول إن سياسة انجلترا فى أعلى الوادى هددت حياة أسفله .

وحتى تتمكنوا أيها السادة من إدراك قيمة الخطر من وراء هذه السياسة

انتقل بكم من هـذا الميدان أو البحر الذى لا قرار له إلى الحقـائق العلمية والتجارب العملية . وانى أزجى مع كلمتى هـذه شكرى الخالص للمهندسين البريطانيين الذين اشتغلوا بأمر النيل منذ عهد كرومر وكان لهم الفضل فى أن علمونا أن النيل وحـدة واحدة وأن لا مندوحة من جعل أمره الدائم بيد القاهرة على أساس أنها عاصمة وادى النيل الطبيعية .

للنيل ظاهرتان مختلفتان ؛ فكمية مياهه فى اليوم الواحد فى الصيف قد تـكون جزءا من عشرين من كميات الميـاه فى الفيضان . وبينما هو الصيف يفيض حتى يعجز عن سـد مطالب مصر وحدها إذا هو فى الفيضان يفيض حتى يهددها بأكبر الـكوارث . لذلك كان لا بد فى سياسته من أمرين . الخزن الصيفى لمساعدة النهر فى زمن عجزه والخزن فى الفيضان اتقاء شره .

ولما كان الحق يمشى مع السبق فى الاستغلال المائى . إذ أن هذا السبق يعطى الأولوية فى الحق . كان لمصر طبيعة وسياسة أن تستغل كل ما يجود به النهر فى فترة قصوره ، وعلى هذا الأساس قامت اتفاقية النيل .

والتفكير فى التخزين الصيفى قديم ومظهره العملى فى وقتنا هذا هو خزان اسوان وجبل الأولياء وسنـار . وهذه الخزانات مجتمعة أعجز من أن تسد مطالب مصر والسودان إذا ما كان لزاما علينا أن نتوسع فى المشاريع الزراعية لمصر والجزيره بالسودان .

وقد أنشىء خزان سنار خصيصاً لإمداد الجزيرة ، وقد أمكن فى الثلاثين سنة الأخيرة شق الترع الرئيسية والفرعية لمساحة بلغت اليوم ٩٠٠ الف فدان تخضع لنظام زراعى دقيق ولدورة ثلاثية فى بعض المناطق الرباعية فى البعض الآخر وتروى بأحكام لا يشوبه الإسراف . لذلك أمكن لخزان سنـار أن فى بمطالب السودان الوقتية عند عجز النهر عن الاستجابة لمطالب مصر وحدها

وكل توسع زراعى جديد فى مصر والسودان لابد أن يقـابله تخزين جديد مع شق قناة السدود بضعة مئات من الـكيلومترات ليتوفر بعض ما يضيع

فى هذه المنطقة ويبلغ نحو ٥٠٪ من الوارد من أعالى النيل فى بعض شهور السنة.
وإذن فالنيل يتحول تدريجيا إلى نهر صناعى يخضع للإنسان بما له من علم وفن وبما فيه من خير وشر ولما ركب فى طبيعته من حب وبغض ونزوع للبناء ونزوع للهدم وحب للتسامح واندفاع للإنتقام وكلما تقدمنا فى أعمالنا التى ترمى إلى زيادة إيراد النهر صيفاً والتى تكسر من حـــدته فى إبان فيضانه إزداد خضوع النيل للإنسان المتقلب ذى الأهواء والأطماع .

ستتكلف المشروعات التى أوشكت دراستها على التمام ما لا يقل عن ٥٠ مليونا من الجنيهات بأسعار ما قبل الحرب . مما قد تبلغ معه هذه التكاليف ما لا يقل عن ٧٠ مليونا من الجنيهات خصوصا وعند الكثيرين أن الأسعار لن تعود إلى مستوى ما قبل الحرب .

والانجليز مع كل ما تقـــدم يقولون بدولية النهر أو بخضوعه لأحكام المعاهدات وتصرف اللجان المختلطة ناسين أو متناسين قول خبرائهم وأخص بالذكر منهم سير مردوخ ماكدونالد الذى كتب رسالة صغيرة فى سنة ١٩٤٦ يقول فيها « ان مصر لاتستطيع الخضوع فى أمر النيل للمعاهدات » وهذا المهندس العالمى يعرف تماما أن مصر هى التى تستغل وحدها كل إيراد النهر من يناير إلى منتصف يولية وأنها ستستغل بعد توسعها الزراعى نحو ٦٠ ملياراً فى الوقت الذى يبلغ فيه حد التوسع الزراعى فى السودان مداه مما يحتاج معه إلى نحو ٦ مليارات أى بنسبة ١ : ١٠

ولو أن الامر بينى وبين السودان لما حفلنا بهذه النسب ولمنعنا الحياء من أن نقع فى التناقض البين إذا ما وقفنا فى أمر النيل عند حدود الحقوق المحددة لكل من مصر والسودان فى الوقت الذى نقول فيه بوحدة البلدين . وأن التوسع الزراعى فى الجزيرة قد يكون من الناحية الفنية والاقتصادية والزراعية مقدما على الاستصلاح الزراعى فى مستنقعات شمال الدلتا أو رمال الصحراء .

أيها السادة :

ليس الأمر فى النيل بين المصرى والسودانى . ولو عادت أمور الرى فى

السودان إلى يد وزارة الأشغال المصرية لما قامت هذه النسب وما كانت هذه الحدود التى وضعتها السياسة بيننا ، ولئن استطاع الانجليز استصلاح ٩٠٠ ألف فدان فى الثلاثين سنة الأخيره بعد أن صرفوا أكثر من ٢٠ مليونا من الجنيهات دفعها السودانى من جيبه فاننى أعلن وأنا على ثقة من موافقة مصر حكومة وبرلمانا وشعبا وعلى رأس الجميع جلالة الملك — إن وزارة الأشغال تستطيع أن تهيىء الماء لمليون فدان أخرى بالجزيرة من غير أن نكلف دافع الضرائب السودانى قرشا واحدا ، أعلن ذلك بلا تردد بشرط أن يكون رى الجزيرة انما هو للمصريين والسودانيين وهم أصحاب الحق فى الانتفاع من النهر وأن تترك سياسة النيل جملة وتفصيلا فى يد من توقف حياتهم عليه ، ليتركونى أسوى حسابى مع أخى ولو فعلوا لما وجدوا بين الأخوين حسابا .

ليتركوا ضرب الأمثال بالدانوب وما إلى الدانوب من أنهر ليس من ورائها إلا الملاحة أو توليد القوى . أما النيل فهم أعرف الناس بأن أمره مختلف جداً . وليس أشق على نفوسنا من أن يستغفلنا أساتذتنا ويقولون اليوم غير ما قالوه بالأمس فى موضوع فنى . حتى لقد لقد وصل الحد بواحد من رجالهم إلى أن يعلن من أسبوعين أن على المصريين أن يسجدوا لله شكراً على وجود انجلترا فى السودان لأن السودانيين إذا استقلوا بأمورهم وتنبهوا لاتفاقية المياه فأول ما يفعلون هو إنكارها وسحب ما يشاءون من المياه . وفى اللحظة التى يتحقق فيها حلم السر هارولد ماكمايكل — وأنا أعلم أنه واضع أساس السياسة الحالية فى السودان يوم كان سكرتيراً إدارياً له — وفى اللحظة التى يتحقق فيها حلمه ، ولا أقول إنذاره سأقول للسودانى لئن كنت مأكولا فكن خير آكل .

إننى أعلم أكثر مما يعلم سر هارولد أن خزان البرت المنوى عمله فى أقصى الجنوب يؤثر ويتأثر بقناطر أدفينا فى أقصى الشمال . بل أعلم أن مهندس خزان مروى لو نجحنا فى عمله سيكون أكثر اتصالا بموازنات خزان البرت من اتصاله بالقاهرة .

ذلك لأن جميع الأعمال الصناعية ما تم منها وما نحن بسبيله انما تكون مجموعة من الحلقات فى سلسلة واحدة لا نستطيع من الناحية الفنية والعملية أن نتركها مطمئنين فى أيدى لجان دولية أو محلية يشرف عليها الانجليز فى الوقت الذى أستطيع فيه مطمئنا وضع المهندس السودانى لموازنة أى خزان من هذه الخزانات ، وإنى على ثقة من أنه لن يمزج بين الفن والسياسة ولن يسمح لعلمه وفنه بأن يخضعا للتطورات السياسية كما يفعل بعض أبناء تلك الأمم العظيمة خصوصاً فى الوقت الذى أحتاج فيه إلى أخلاق السودانى ورجولته بعد ما كابدت من العلم الانجليزى المشرب بالهوى السياسى والمطعم بالأغراض المستولدة بوزارة الخارجية البريطانية .

أيها السادة :

كنت حريصا على أن اتجنب جفاف الأرقام وأتحاشى ذكر ما يعسر هضمه على غير المهندسين ومع ذلك اسمح لنفسى بذكر بعض الأرقام التى تؤيد حاجة مصر إلى معالجة أمر النيل فى السودان .

إن متوسط وارد النهر الطبيعى منذ سنة ١٩٠٣ للآن هو ٩ مليارات من الأمتار المكعبة والمخزون الحالى بأسوان وجبل الأولياء وسنار نحو ٨ مليارات من الأمتار أى أن مجموع ما تحت يدنا لمصر والمساحة الحالية بالجزيرة هو نحو ١٧ ملياراً من فبراير إلى يونية من كل عام . وحاجاتنا فى هذه المدة بعد استكمال التوسع الزراعى فى مصر والوصول بمساحة الجزيرة إلى مليونين من الأفدنة — وهو أقصى مدى للتوسع الزراعى بالرى الصناعى — تبلغ نحو ٣٠ ملياراً والتقديرات المبدئية لتنفيذ المشروعات الضرورية قد تبلغ ٧٠ مليونا من الجنيهات تصرف كلها على أعمال فى السودان مع استثناء بضعة ملايين لخزان بحيرة طانا بالحبشة . والرجل الذى ينصح مصر بصرف هذه الملايين ويسمح للمهندس المصرى أن يجلس فى لجنة دولية تناقشه الحساب فى أعماله وموازناته وأمواله انما هو رجل قوى الأعصاب متفائل لأبعد حدود التفاؤل ،

وبالرغم من انى لا أدعى تمثيل كل المهندسين المصريين فى قولى هذا أقطع بانى لا أعرف بينهم رجلا يقبل أن يمثل مصر فى مثل هذه اللجان .

والآن انتقل إلى النيل فى فيضانه ولا تخشوا أن أفيض عليكم بالحديث فى فيضان سنة ١٩٤٦ فكلكم عشتم هذا الفيضان ولمستموه وعرفتم أنه ثالث ثلاثة فى طغيانه بعد سنة ١٨٧٤ و ١٨٧٨ ولن أعرض إلا لظاهرة واحدة ودرس واحد تعلمناه ، ولم تكن هذه الظاهرة معروفة للمهندسين اطلاقا قبل سنة ١٩٤٦ . وقد عرفنا منها كم كان لطبيعة الوادى بين الخرطوم وعطبرة من الفضل فى نجاة مصر .

لما سجل مقياس الروصيرص ابتداء من ١٠ أغسطس سنة ١٩٤٦ أرقاما لم نعهدها من قبل أشار على بعض زملائى من كبار المهندسين بعدم زيادة الحجز على خزان اسوان عن المنسوب الذى سبق أن عرفناه فى الفيضانات العالية السابقة . وقال بعضهم أن السياسة المثلى تقضى بفتح الحياض أولا وتضحية الزراعة الصيفية بها ثم حجز ما يمكن أن يزيد على ذلك بالخزان تدريجيا . وهذا هو الاجراء العادى الذى سبق القيام به اتقاء لخطر فيضانات أقل من هذا الفيضان خطراً .

ومن المعروف أن سلامة الوجه البحرى على الاخص يمكن أن تضمن بحفظ خلف اسوان على منسوب ٩٢ وقد يسمح بزيادته ٩٣,٣٠ وأن يراعى أن لا تزيد كمية المياه المارة بالقاهرة عن ٧٥٠ مليونا يوميا لأن قدرة فرعى النيل مع الرياحات تقف عند هذا الحد ، هذا بما عرفناه من تجارب السنين الماضية . وهذا يمكن تحقيقه إذا ما وصل الإيراد اليومى لخزان اسوان لنحو ٩٠٠ مليون متر مكعب . ولتعلموا الفارق بين هذا الفيضان وما ورد من أرقام فى تقديرات المهندسين المبنية على التجارب العملية فعلا ذكر ان إيراد النهر وصل عند بلدة كاجنارتى وهى على بعد ٤٠ كيلو متر قبلى حلفا إلى نحو ١١٥٠ مليونا يومياً . وبالرغم من الحجز على خزان اسوان وصل منسوب

الخلف إلى ٩٣,٦٠ ، كما وصلت كمية المياه المارة بالقاهرة إلى ٨١٠ ملايين فى اليوم . أذكر هذه الأرقام للتدليل على أنه كان فيضاناً استثنائياً . وقد رأيت أن أعالجه بوسيلة استثنائية فعكست الوضع وقررت الحجز على خزان أسوان أولا إبقاء على الزراعات الصيفية فى الحياض خصوصاً فى سنة يشكو العالم فيها الجوع وقد يصعب على مصر استيراد حبوب البلاد الأجنبية نظراً لصعوبة النقل فضلا عن المساس بسمعة مصر الزراعية وبسمعة المهندس المصرى ضمناً

ولكن لا تحسبوا أن ما قمت به من إجراءات كان السبب فى نجاة البلاد بل كان الفضل الأول لله ولطبيعة الوادى بين الخرطوم وعطبرة .

حدث أن جاءنى بالأسكندرية المهندس النابه يوسف سميكه وقال لى إننا فى مصلحة الطبيعيات لا نظن أن الماء الذى يزيد منسوبه فى الروصيرص عن ٢١٫٥ وبعبارة أخرى عن ٧٥٠ مليوناً سيصل إلى مصر ولكننا لا نقطع بالسبب فى ذلك والأمر يحتاج إلى دراسة — لم أطمئن لهذا القول لأنه مجرد رأى لا يقوم على أساس من تجربة ماضية . خصوصاً ودرجات المقاييس التى وصل إليها الروصيرص لا عهد لنا بها منذ إنشائه فأبرقت لنائب مفتش عام الرى المصرى بالسودان بأن الطيارين المصريين سيقومون بالطائرات لأخذ صور للفيضان عند حلفا وعطبرة ومروى والخرطوم ، ولأسباب لا محل لذكرها لم يتم ذلك ولكن قسم الطيران البريطانى قام بأخذ بعض الصور ما بين العطبرة والخرطوم ، وبعد أن وصلتنى هذه الصور عرفنا منها مدى ما كنا معرضين له .

دلت الأرقام فيما مضى على أن المياه المارة بالنيل عند الثمانيات وهى بلدة تقع على نحو ٤٠ كيلو متراً بحرى الخرطوم يكاد يساوى المقدار المار ببلدة الحسناب وهى بلدة تقع على النيل قبل عطبرة بنحو ٥ كيلو مترات . ذلك لأنه ليس للنيل فى هذه المسافة مآخذ ولا فروع مغذية ، وليست الأمطار ولا الفاقد بالغزارة التى تؤثر على تصرف النهر ما بين هذين المكانين ، لذلك تساوت الأرقام فيهما دائماً فى الفيضانات العادية والعالية .

أما فى سنة ١٩٤٦ فقد رأينا أن مقدار المياه المارة بالثمانيات وصل ٩٠٠ مليون يومياً ، ولو وصل هذا المقدار إلى عطبرة انضم إليه رافد العطبرة الذى أمد النيل الرئيسى بمقدار ٤٠٠ مليون يومياً لوقعت النكبة . ولكن الذى حدث أن ما وصل فعلا من الـ ٩٠٠ مليون المارة بحرى الخرطوم إنما كان ٧٦٠ مليوناً عند الحسناب ، والفرق بين الرقمين انساب على جانبى الوادى خصوصاً فى الأماكن المنخفضة حتى ظهر النيل أشبه ببحيرة عظيمة الاتساع وقامت الأراضى المنخفضة على جانبى النهر فى السودان بالوظيفة التى كانت تؤديها حياض الوجه القبلى قبل التطور الزراعى الحالى وغل أيدينا عن حرية التصرف ، وحتى مع فرض فتح الحياض مبكراً مع الحجز على خزان أسوان ما كان يمكن تفادى النكبة فى الوجه البحرى لولا ما وقع ما بين الخرطوم والحسناب .

بلغت كمية المياه من ١٢ أغسطس — ١١ سبتمبر بحرى الخرطوم ٢٦,٥٠٠ مليار والكمية التى مرت فى نفس المدة من محطة الحسناب قبل العطبرة بلغت ٢٣,٨٠٠ مليار أى أن الفاقد فى هذه المسافة بلغ ٢٧٠٠ مليون متر مكعب وهو مساو لما تم حجزه فى خزان أسوان فى هذا العام . وقد وقع الانسياب الذى حدث فى أراض غير آهلة بالسكان وليس فيها من الزراعة ما يخشى عليه بذلك كان من فضل الله على السودان أن هذه المناطق المغرقة ليست عامرة وكان فضله على مصر أعظم لأنه جنبها كارثة كانت محققة الوقوع لو أن النيل فى هذه المنطقة وقع فى يد فنية وسياسية فى آن واحد أى فى يد تقيم الجسور وتسهر عليها وتحصر وارد النهر كله فى مجراه . الأمر الذى لو تم مع تكرار فيضان سنة ١٩٤٦ لصارت الدلتا بحيرة من البحيرات .

من هذا الدرس تعلمون أن السودان ومصر مشتركان لا فى الاستزادة من المياه الصيفية فقط بل وفى دفع غائلة الفيضان عن مصر وعن المناطق الشمالية بالسودان وعلى الإخص مديرية حلفا التى تأثرت بالفيضان الماضى إلى

حد أن مدينة حلفا نفسها كانت مهددة خصوصاً عند ما بلغ منسوب المياه أعلى من منسوب شارع البحر الرئيسى بمقدار ٩٠ سنتيمتراً فى بعض المناطق . ولولا يقظة حكامها المحليين ودفعهم الخطر بإنشاء جسر واق بسرعة فائقة لغرقت مدينة حلفا كما غرقت بعض القرى والمساحات التى تليها جنوبا والتى لم يحسن أهلها الدفاع عن أنفسهم فيها .

وإذن لا بد من حماية مصر وشمال السودان من مثل هذا الخطر . ولن يكون ذلك إلا بخزان تتوفر فيه مزايا معينة . وقد سبق لنا دراسة أكثر من مشروع واحد لهذا الغرض . واذكر أن الوزارة كلفتنى وأنا مفتش عام الرى المصرى بالسودان بإعادة درس القناة التى تربط النيل الأزرق بالنيل الأبيض وهو المشروع المعروف عند المهندسين بمشروع المسيد . وهذا يدعو إلى تعلية خزان جبل الأولياء وعليه اعتراضات كثيرة وقد كنت وما زلت من خصومه وقد درس مشروع وادى المقـــدم أيضاً مدة وجودى بالسودان وقدرت تكاليفه بنحو ٦٥ مليونا من الجنيهات وعدل عنه .

وفى شتاء سنة ١٩٣٩ أرسلت بعثة من المهندسين برياسة وكيل المفتش العام لدراسة النهر من حلفا وما يليها جنوباً . ويسرنى أنه فى أوائل سنة ١٩٤٦ عثر تفتيش عام رى السودان على المكان والمجرى الصالحين لإقامة خزان يتسع لنحو ٨ مليارات من الأمتار المكعبة وما وصلنى التقرير المبدئى كوزير للأشغال يومئذ حتى كونت لجنة لدراسته وكان الاجماع على مزايا هذا المكان الواقع عند الشلال الرابع تاماً . ذلك لأنه لا يسبب أضراراً للسكان لأن الماء سيظل محجوزاً فى مجرى النهر وبذلك تنتفى فكرة دفع التعويضات الكثيرة .

ومن مزاياه أنه يحمى شمال الوادى بما فى ذلك المناطق المعرضة لخطر الفيضان بالسودان من مياه الفرعين الخطرين وهما النيل الأزرق ونهر العطبرة بخلاف جبل الأولياء أو وادى المقدم لوقوعهما قبل مصب العطبرة . ومنها أن الخزان سيستعمل للتخزين الصيفى وهذه مزية تضاعف حسناته وتجعله من

ألزم المشروعات خصوصاً بعد تقرير التخزين القرنى والتخزين المعادل فى بحيرة البرت وبحيرة طانا .

وبالرغم من رغبتى فى ترك شرح نظرية التخزين القرنى أو التخزين المعادل لزميلى المحترم يوسف سميكه ليتفضل بمحاضرة تجلو غوامض هذه النظريات الجديدة بعد محاضرته القادمة . بالرغم من ذلك استسمحكم فى كلمة قصيرة .

التخزين العادى المألوف هو بمثابة حساب فى البنك يصفى فى آخر كل سنة فلو صادفتنا سنين شحيحة الإيراد وتعذر علينا ملء الخزانات — وهذا أمر يقع حتى مع عدد الخزانات الحالية — كانت النتيجة نقصاً فى الإنتاج الزراعى قد يصل فى بعض الحالات لدرجة خطيرة . لذلك فكر رجال الطبيعيات فى التخزين القرنى وبنوا حساباتهم على أساس التخزين لمائة سنة . والتخزين لأكثر من سنة فكرة قديمة يرجع بعضهم بها إلى زمن سيدنا يوسف ولكنها فى وقتنا الحاضر ترجع إلى سنة ١٩٢٠ عند ما أشار إليها كتاب ضبط النيل إشارة عابرة . بل إن رجل الطبيعيات دكتور هرست أشار إليها فى المجلد الخامس من كتاب حوض النيل إشارة الحيى المتردد ولكنه فى كتابه الأخير بسطها بسطاً وافياً ودلل على إمكانها من الناحية الفنية كما استنبط منها النتائج العملية والفوائد المرجوة من ورائها .

أما التخزين المعادل فالدور الهام له سيكون عن طريق خزان مروى العتيد ففى ٣٩ من الـ ٧٥ سنة الماضية يقصر إيراد النهر الطبيعى والمخزون على النيل الرئيسى عند أسوان ومروى عن سد حاجيات مصر والسودان النهائية فى الفترة الحرجة . وفى مثل هذة السنين ليس على المهندس المقيم لخزان مروى إلا أن يبرق لخزان البرت لامداده بمياه تزيد عن الحصة الثابتة السنوية منه لتخزينها فيه على مقربة من القطر المصرى أما فى السنين التى يمكن لإيرادها أن يفى بمطالب التخزين كلها فما على المهندس المسؤول بخزان مروى إلا أن يبرق للخزانين البرت وطانا ليحتفظا بحصة مصر الثابتة فيهما لأن سعتهما تمكن

من ذلك خصوصاً وأنهما منشآن على أساس التخزين القرنى . وهذه الحصة الثابتة هى التى يسميها رجال الطبيعيات فى كتابهم الأخير الـ « Quota » وهذه العملية تسمى بالتخزين المعادل « Virtual Storage » .

أيها السادة :

١ — لمصلحة مصر والسودان يجب القيام بالمشروعات الضرورية الواقعة فى السودان فى مدى الـ ٢٥ سنة القادمة والتى يتطلب إتمامها عشرات الملايين من الجنيهات مع خزان بحيرة طانا بالحبشةوستبلغ تكاليفه نحو خمسة ملايين من الجنيهات . وليكن معلوما أن جميع الأعمال التى يراد إنشاؤها ذات صلة وثيقة بما تمت إقامته من قبل من خزانات وقناطر موازنات بمصر والسودان تكون جميعها وحدة فنية أو هى حلقات تعددت فى سلسلة واحدة ولا يصح من الوجهة العملية إخضاع نهر النيل ويمثل هذه الشبكة التى يبلغ طولها ٥٠٠٠ كيلو متر لمناقشات اللجان مع ما يلازمها من عتاد وتأخير اختلاف نرى آثاره واضحة فى المجامع الدولية فى هذه الأيام . وأن أى تأخير لأى سبب كان فى موازنات القناطر والسدود على النيل قد يؤدى إلى نكبات لا يمكن أن يتصورها الغريب عن النهر .

٢ — لأول مرة فى التاريخ تعين حكومة يوغندا مهندساً هيدروليكياً فى بلادها ، وما وصل جنابه حتى سمعنا بمشروع توليد الكهرباء من النيل . وقد علمت بصفة خاصة أن دراسة المشروع تقدمت إلى الحد الذى يمكن معه تعيين المهندسين الاستشاريين لنقل المشروع إلى حيز التنفيذ . ولئن كان توليد القوى من سقوط المياه لا يخيفنا من ناحية استمرار سيل المياه ولا من ناحية كميتها إلا أن دلالته الخطيرة تأتى من جانب الحقوق الجديدة ، والقوم مهرة يعلمون أن صاحب السبق هو صاحب الحق . لذلك يعجلون فى خلق حقوق جديدة ليوغندا ليطالبوا فى الغد بسماع صوتها فى النيل بحجة حقوقها فى القوى المستولدة من النهر . ومبلغ علمى أنه ليس عند حكومتنا

معلومات رسمية بما ينويه القوم فى الجنوب بالرغم من نصوص إتفاقية المياه وروحها .

٣ — لم يقف تدخل السياسة بالنهر عند هذا الحد ، بل هناك ما يمكن أن أسميه وضع عقبات مباشرة فى طريق المشروعات المصرية . فقد طلبت الحكومة المصرية منذ سنوات إثارة مشروع طانا لفائدة مصر والسودان ومع ذلك لم نخرج بعد عن دائرة المكاتبات . ولئن قيل أن فى المشروع عاملا ثالثا هو جلالة إمبراطور الحبشة — إذا رضينا بهذا التفسير — فما قولكم أو على الأصح فما قولهم فى مشروع قناة السدود هذا المشروع الذى فكر فيه سير وليم جارستن فى سنة ٩٠٤ ومن يومها والمهندسون الإنجليز والمصريون يتناوبون دراسته حتى تم بحثه وأعد للتنفيذ وأرسلته وزارة الأشغال لحكومة السودان لإبداء رأيها فى الأثر المحلى للمشروع وبيان مصالح قبائل الزنوج المختلفة التى تتأثر بشق القناة ، وكان ردها أنها تحتاج لثلاث سنوات مع طلب باخرة توضع تحت تصرف موظفيها طيلة هذه المده . ولما روجعت فى ذلك وقدر الوزير للعملية ستة شهور ورد على الوزارة ما يسمونه الرأى المبدئى . وإنى أسوق الواقع وأترك الاستنباط والتحرى لغيرى خصوصا عند ما يعلم أن الرأى المطلوب إنما هو لمفتش المركز أو لمهندس رى بالجزيرة لم يسبق له أن زار منطقة السدود فى حياته ولا أنسى فى هذا الصدد أن حكومة السودان منعت أحد مفتشى العموم البريطانيين للرى المصرى بالسودان من الذهاب للجنوب لدراسة منطقة السدود لأنه عين على غير إرادة ممثل بريطانيا فى مصر وأخوف ما أخافه أن السياسة الجديدة التى ولدت البغضاء فى نفوس السودانيين وشقت عصاهم كما ولدت سوء التفاهم بين المصريين وبعض السودانيين . وأقامت مسرحا من سوء الظن والحذر يلعب عليه أبناء الوادى شمالا وجنوبا أخوف ما أخافه أن تؤدى هذه السياسة إلى خلق جو يتعذر معه على مفتش العموم للرى المصرى الإقامة فى الخرطوم نفسها .

أيها السادة :

يقول لورد ملنر فى سنة ١٨٩٢ ، قد يكون السودانيون غير ملمين بالفن الهندسى الذى يمكنهم من اللعب بالنهر ، إلا أنه مما يزعج الفكر ويقلقله ألا يكون حوض النهر الذى لا يتوقف على جريانه المنظم سعادة مصر وتقدمها فحسب ، بل حياتها داخلا تحت سلطة مصر ، واحسب أن روحه مع أرواح الرعيل الأول من السياسيين أمثال جورست وكرومر وجراى وكتشنر وجلادستون وروزبرى ومن إليهم من الساسة . وأرواح جارستن وديوى وولكوكس وغيرهم من المهندسين . أحسب أن أرواح هؤلاء فى قلق زائدوهم مقيم لتصرفات حكومتهم فى الوقت الحاضر بشأن نهر النيل ، تلك التصرفات التى أصبحت تهدد حياة الملايين بالحيلولة بين مصر والسودان وبين النهر .

أيها السادة :

خير ما أختم كلمتى أن أرجع إلى صيف سنة ١٩٢١ يوم شرفتنى حكومة مصر بتعيينى ملحقا بالوفد الرسمى برياسة المغفور له دولة عدلى باشا وعند ما كنت عاملا باللجنة الفنية التى كان يرؤسها زعيم مهندسى النيل صديقى وأستاذى محمد شفيق باشا ذكرنى منـذ شهرين صديقى إلياس عوض باشا ببحث قدمته للوفد الرسمى يومئذ فرجعت إليه وها أنا أقف عند الحد الذى انتهيت إليه فى بحثى السابق إذ قلت فى نهايته ما يلى نصه :

إنى أعتقد أن السياسة ليست فنا مقصوداً لذاته وما كانت فى يوم من الأيام ولا فى عصر من العصور إلا سياجا للمصالح وقنطرة يعبرها العاملون لرفعة الأمم ومجد الشعوب وسعادة الأوطان ومهما كان الحل السياسى الذى نصل إليه يجب أن تكون إدارة نهر النيل من المنبع للمصب فى يد مصر من غير ما تدخل أجنبى مطلقا لمصر وحدها أن تتصرف فى ضبط النهر وإدارته وعليها تنظيم حركة الرأى بمصر والسودان على السواء رافضة البحث فى

تكوين مجلس لتوزيع الماء والتحكيم وإنشاء مصلحة رى خاصة للسودان وما إلى ذلك من اقتراحات ترمى إلى شل اليد المصرية والحيلولة بينها وبين مصدر الحياة . وختمت مذكرتى بكلمة كتبها أحد رجال الثورة الأولين وأحد أعضاء الوفد الرسمى عام ١٩٢١ هو دولة إسماعيل صدقى باشا إذ كتب فى نوفمبر سنة ١٩١٩ يقول « إن الاستقلال الذى ننشده جميعنا لا يكون سليما من الشوائب ولا أمينا من النوائب إذا نحن تغافلنا عن أمر السودان »

هذا — أيها السادة — ما تقدمت به منذ ربع قرن ولا زلت عنده وقد رددت يومئذ على بعض الشبهات عند ما قلت بالتمسك بادارة النهر من منبعه إلى مصبه . وأكاد أسمع : أين نحن من المنابع وردى أننى لا أطالب بخروج الإنجليز من يوغندا وتنجانيقا ولا سلب بحيرة طانا من الأحباش ولكنى طالبت باتفاقات ترمى إلى حفظ حقوق الارتفاق فى هذه الأماكن دون غيرها . باتفاق مع انجلترا وبلجيكا بشأن بحيرة البرت وباتفاق جديد مع الحبشة يقوم على أنقاض اتفاق عام ١٩٠٢ الذى عقدته انجلترا معها دون علم مصر . اما ابتداء من حدود السودان الجنوبية والمسافة ٥٠٠٠ كيلو متر شمالا فلا مناص من رده إلى اليد المصرية السودانية أو على حد قول سير سدنى بيل « إلى يد واحدة قوية » .

وثمة شبهة أخرى : قد يقال وما هى الضمان التى تقدمها للسودانيين إذا ما توليت ضبط النهر وتوزيع المياه . والرد على هذه الشبهة غير مستمد من العواطف ولا العلاقات القائمة على أساس من الدم واللغة والدين بل وليس قائما على مصلحة مصر الحيوية فى أن يرى السودان مطمئنا لحقوقه وأطماعه المشروعة فقط ، بل أن هذا الضمان قائم على دعامتين طبيعيتين الأولى مكانية إذ أن السودان هو الأعلى موقعا والثانية زمنية إذ أن الزراعة الصيفية هناك تبدأ فى يولية وفى هذا الشهر وما يليه يستحيل منع السودانيين من سحب المياه لأرض الجزيرة . وفى هذا الصدد استشهد بما قاله المهندس الأميريكى مستر

كورى أحد أعضاء لجنة التحقيق فى مشروعات سنة ١٩٢٠ إذ رد على مثل هذا التخوف بقوله (وفى هذه الحالة ليفرغ السودانى جعبة حيلة للحصول على أكثر من نصيبه وأن أضر لمصر) أى ليس هو السودانى الذى يخاف من شقيقه المصرى بطبيعة الموقع وزمن الرى .

أما بعد فليسمع السياسيون كلمة واحدة وأن لهم أن يضعوا ما يشاؤن من حلول سياسية لمصر والسودان فان شاؤا كان اندماجا أو اتحادا أو انفصالا بحكومة ديمقراطية حرة أو تحت الوصاية إلى آخر ما فى قاموس السياسة من أوضاع دولية وتشكيلات إستعمارية ولكن ليس لهم أن يرضوا بتمزيق وحدة النهر وليس هذا الجيل من الساسة أن ينزل عن هذا الحق أو يتصرف فيه على مقتضى الأوضاع السياسية من خذ وهات لأنه حق مصر والسودان فى التقدم بل إن حياتهما رهن بوحدة النهر .

أرجوا الله أن يوفقنا وشركائنا فى الوادى شماله وجنوبه إلى ما فيه تحقيق مصالحنا الحيوية المشتركة وأن يوفق حكومتنا لصيانة هذه الحقوق فى ظل الملك الساهر اليقظ صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر والسودان .

وحدة وادى النيل

من الناحية الهيدرولوجية

للمهندس يوسف سعيد بك

مفتش المباحث المائية بوزارة الأشغال

سادتى :

ليس فى العالم كله ، بلاد تدين بكيانها ووجودها ، ويتوقف مستقبلها بل حياتها ، على ماء نهر ، كما تتوقف حياة مصر والسودان على نهر النيل . . .

ولئن كان المهندسون ، قد عكفوا على دراسة هذا النهر من زمن بعيد . ودأبوا فى بحثه أعواماً طوالا . فإنهم ليشعرون اليوم وفى هذا الظرف العصيب ، أن فى أعناقهم واجبا لا يعادله واجب ، هو أن يبسطوا لأبناء أمتهم ولأمم العالم ، الأسباب التى تدعو إلى الاستمساك بوحدة الوادى ، ومقاومة كل محاولة ترمى إلى انفصامها ، وأن يبينوا لهم ما يعود على البلاد من اليسر والرخاء حين تتحق الوحدة ، وما يصيبها من العسر والشقاء حين يتصدع بناؤها ، متوخين فى ذلك الدراسة العلميـة البحتة ، التى لا تتشبث بأهداب السياسة ، لـكنهـا ترسم على ضوء التجارب والأرقام ، سبيل المحافظة على الـكيان الاقتصادى لجيلنا الحاضر والأجيال المقبلة .

وأول ما يواجه الباحث فى مستقبل الوادى مشكلة من أخطر المشاكل وأكثرها تعقيداً هى مشكلة التضخم السريع فى عدد السكان ففى أوائل القرن التاسع عشر إبان الحملة الفرنسية كان سكان مصر لا يتجاوزون مليونين ونصف مليون فتضاعفوا سنة ١٨٨٥ إلى سبعة ملايين ثم قفز هذا الرقم إلى ١٠ ملايين عام ١٨٩٧ وإلى ١٤ مليون سنة ١٩٢٧ إلى أن سجل تعداد عام ١٩٣٧

رقما قريبا من ١٦ مليون وهذه الأرقام إن دلت على شيء فعلى الزيادة الرهيبة المطردة بالرغم من ارتفاع نسبة الوفيات فى الأطفال بدرجة لا تعرف فى بلاد العالم الأخرى . . .

وإذا كان من الصعب أن نحدد هذه الزيادة فى المستقبل على وجه الدقة، فإننا نستطيع أن نتنبأ — على ضوء المعدل الحالى — بأن سكان مصر سيبلغون ٢٦ مليونا عام ١٩٨٠ .

أما حصة الفرد من الأراضى الزراعية ، فقد تناقصت تدريجياً تبعاً لهذه الزيادة فى السكان . فبعد أن كانت نصف فدان سنة ١٩٠٧ هبطت إلى عشرة قراريط سنة ١٩٢٧ . ثم انحدرت سنة ١٩٤٠ إلى سبعة قراريط — وهى كما ترون حضراتكم — حصة لا تؤدى إلا إلى معنى واحد ، هو أن متوسط دخل الفرد من السكان قرش واحد فى اليوم وهو دخل مزر لا يسد الرمق ولا يفى بالكفاف .

ولن نستطيع المحافظة حتى على هذه النسبة الضئيلة إلا إذا أحيينا الأرض الموات وحرثنا كل شبر من أراضينا القابلة للاستصلاح ، وإلا إذا توسعنا فى الزراعة إلى سبعة مليون ونصف مليون فدان تقريبا وهو كل ما يمكن زراعته فى مصر ، على أن يتم ذلك من اليوم حتى سنة ١٩٨٠ .

لا شك أننا سنعمل على زيادة الإنتاج بالتمشى مع التطور العلمى فى فنون الزراعة وسنعمل على المحافظة على خصوبة الأراضى الزراعية بتعميم الصرف ومنع التلف من التطرق إليها . ولكن هذه الوسائل جميعا لن تجدى فتيلا ، إذا ما أربى عدد السكان على الثلاثين مليونا بعد ٥٠ سنة وهى فترة قصيرة جدا فى حياة الأمم والشعوب .

حقا إننا مسوقون إلى مصير خطير يدعو إلى التفكير العميق وإنى لأعتقد أن شعبنا لن يستطيع الوقوف على قدميه إلا إذا يمم نظره شطر الصناعة وغزا ميادينها وقطع على الأمم الأجنبية سبل المنافسة فيها ونسينا القوى الكهربائية

التى يمكن توليدها من خزان أسوان ومن مساقط المياه الأخرى .

وأمامنا أيضا أراض قابلة للاستصلاح بأرجاء الوادى فلنتوسع فى زراعتها ما وجدنا إلى ذلك سبيلا .

سادتى :

ومن ناحية أخرى أمامنا سبيل آخر سبقتنا إليه بعض الأمم التى لجأت إلى تحديد نسلها فلنحذ حذوها إن كان ميسوراً ، ولعل هذا أضعف الإيمان .

سادتى :

هذا عرض سريع لمشكلة السكان . ومجال البحث متسع لعلماء الاقتصاد والإجتماع ، فلنتركه لهم ولننتقل إلى النواحى الهندسية التى تتصل بموضوع المحاضرة .

سادتى :

لقد شرفنى بالحضور الليلة كثير من زملائى المهندسين . وكان لزاما على ألا أذكر رأيا دون أن أدعمه بالأرقام . ولكن شرفنى فى الوقت نفسه كثير من رجال السياسة والحياة العامة ، وهؤلاء — على ما أعتقد — يضيقون ذرعاً بالأرقام ويفضلون ألا يستمعوا إليها — لذلك سأحاول أن أجنبهم الإصغاء إليها مضطراً فليعذرونى لأن الأرقام تنطق أحيانا بما لا تنطق به الألفاظ .

الإحتياجات المائية

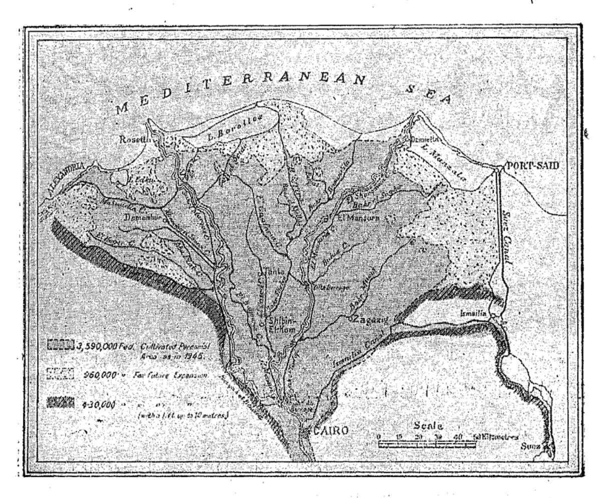
أيها السادة :

قدمت لحضراتكم أنه يجب — للمحافظة على النسبة الضئيلة لما يخص الفرد من الأراضى الزراعية ولمواجهة الزيادة السريعة فى عدد السكان — أن تزاد المساحة المنزرعة فى مصر حتى عام ١٩٨٠ إلى ٨,٥ مليون فدان على الأقل — أى بزيادة قدرها مليون ونصف مليون فدان تقريبا عن المساحة المنزرعة فى الوقت الحاضر .

ولقد تبين من الدراسة المستفيضة للإيراد المائى بعد إتمام المشروعات

التى سأبسطها على حضراتكم إنه إذا استمر الحال على معدل الاستهلاك الحالى فلن يتيسر التوسع بإيراد المستقبل لأكثر من سبعة ملايين من الأفدنة . وأنه فى السنوات الشحيحة الإيراد التى قد تواجهنا سوف تقابلنا مصاعب جمة فى تدبير المياه اللازمة لهذه المساحة نفسها .

غير أننا واثقون من أنه بإحكام التوزيع واستخدام الطرق الحديثة فى الزراعة وبتعديل الدورة الزراعية ، بجعلها بدلا من ثلاثية ، كما حدث بإقليم الجزيرة بالسودان ، فأننا نستطيع التوسع إلى ٧,٥ مليون فدان بل ربما إلى ٨ مليون وهو أقصى ما يمكن أن يصل إليه التوسع الزراعى فى مصر بعد استصلاح الأراضى البور وتجفيف البحيرات وزراعة الأراضى الصحراوية المتاخمة للزراعة وتعلو عنها فى حدود رفع قدره عشرة أمتار أنظر الخريطة رقم ١ .



(شكل ١)

وتبلغ الاحتياجات السنوية بعد استكمال التوسع الزراعى فى مصر ٥٨ مليار متراً مكعباً منهـا ٢٨ مليار للفترة الحرجة التى تبدأ من أول فبراير حتى نهاية شهر يوليه .

أما فى السودان فمعظم الزراعة تعتمد على مياه الأمطار ولا يمكن التوسع فى الأراضى التى تعتمد على الرى الصناعى لأكثر من مليونى فدان ، وهذه تحتاج إلى ستة مليارات عند سنار أى ما يعـادل حوالى خمسة مليارات عند أسوان منها ١,٦٠ مليار للفترة الحرجة .

وإذن فلن نستطيع مواجهة التوسع النهائى فى مصر والسودان بغير تدبير إيراد قدره ٦٣ مليار من الأمتار المكعبة فى العام منها حوالى ٣٠ ميار للفترة الحرجة السابق ذكرها .

ويجدر بى الآن أن أقارن بين الإحتياجات النهائية لهذا التوسع بموارد المياه الحالية فى سنة متوسطة .

فالايراد الحالى فى سنة متوسطة فى الفترة الحرجة يبلغ ٢٣,٥ مليار منها ١٥,٤ مليار من النهر الطبيعى والباقى وقدره ٨,١ مليار يسحب من المخزون فى أسوان وجبل الأولياء وسنار .

أما الاحتياجات اللازمة للتوسع النهائى لمصر والسودان فى الفترة نفسها فهى ٢٦ مليار و ٦٠٠ مليون منها ٢٨مليار لمصر والباقى وقدره ١ مليار و٦٠٠ مليون للسودان .

قد يبدو مما تقـدم أن الفرق بين الإيراد الحـالى فى سنة متوسطة وبين الإحتياجات المستقبلة وهو ٦,١ مليار كاف لضمان التوسع النهـائى بمصر والسودان فى سنة متوسطة الإيراد . ولـكن هناك اعتبارا آخر يجب مراعاته أساسه أنه يتعذر التنبؤ بإيراد النهر الطبيعى فى شهر يوليه بالدرجة التى تساعدنا على الإنتفاع به على الوجه الأكمل . الأمر الذى يدعونا فى الوقت الحاضر — ضماناً للزراعات القائمة — إلى الحد من بعض الزراعات الصيفية الأخرى كزراعة

الأرز للاحتفاظ بكمية معينة من المياه كرصيد يسد العجز الذى قد يفاجئنا به إيراد هذا الشهر حين يأتى منحطاً ، أما إذا أقبل عالياً ضاع علينا هذا الرصيد دون الاستفادة منه ، إذ يكون موعد الزراعة قد فات .

ونحتفظ فى الوقت الحاضر لرصيد شهر يوليه بحوالى مليار وربع مليار من الأمتار المكعبة عند أسوان ، أما بعد بعد التوسع النهائى فسنحتاج إلى الاحتفاظ برصيد قدره ثلاثة مليارات و ٨٠٠ مليون إذا أردنا سد العجز فى شهر يوليه بين الإيراد والإحتياجات فى ٩٠٪ من السنين .

هذا الإعتبار الذى سببه عجزنا عن التنبؤ بإيراد شهر يوليه جعلنا نفتقر إلى ١٠ مليار و ٣٠٠ مليون بدلا من ٦ مليار و ١٠٠ مليون لضمان التوسع النهائى لمصر والسودان فى سنة متوسطة الإيراد .

وأرجو أن لا يتطرق إلى الذهن أن تدبير هذه المليارات العشرة إلى الفترة الحرجة كاف لسد الإحتياجات فى كل الأعوام . لأن تقديرها مبنى على أساس إيراد طبيعى للنهر لا يقل عن الايراد المتوسط ، فإذا دهمتنا سنة شحيحة الايراد وتعذر ملء الخزانات كان هذا القدر قاصراً كل التقصير .

سادتى :

لقد كان التوسع الزراعى مكفولا حتى الآن بإقامة خزانات على النيل للتخزين السنوى كخزان أسوان وجبل الأولياء يملأ الخزان عند وفرة المياه أثناء الفيضان ويطلق المخزون عند الحاجة إليه فى فترة التحاريق التالية . وفى الوقت الحاضر يصعب ملء هذين الخزانين فى الفيضانات المنخفضة وسيتعذر ملؤهما حتما عند ما تزداد الاحتياجات فى المستقبل عما هى عليه الآن ،وسيبلغ العجز حداً خطيراً مودياً بالثروة القومية ، لأن الفيضان المنخفض يعقبه عادة إيراد فى الصيف منخفض . وقد دلت الاحصاءات التى لا يتطرق الشك إليها ، أنه لو تكررت فى المستقبل الـ ٧٥ سنة الأخيره لكان إيراد النهر والمخزون فى ٢٩ سنة منها أقل من الاحتياجات ، وقد زاد العجز فى ١٥ سنة من التسعة

وعشرين عن ٣ مليار ، وفى سنة بلغ العجز ٧ مليارا وسنة أخرى ٨ مليار وفى سنة ثالثة زاد العجز عن تسعة مليار .

سادتى :

يتضح لحضراتكم أننا قد وصلنا إلى مرحلة يتعذر بعدها الاعتماد على الخزانات العادية — أى خزانات الحجز السنوى لمواجهة التوسع الزراعى فى المستقبل وقد دل البحث على أن العلاج الوحيد لهذه الحالة هو التخزين القرنى Centy Sforage أى التخزين الذى يضمن تصرفاً ثابتا مستمراً لمدة ١٠٠ عام .

من الطريف أنه كما ابتدأت بمصر أيام يوسف الصديق عليه السلام نظرية التخزين المستمر أى تخزين الفائض من السنين السمان لتموين مصر فى السنين العجاف نشأت فى مصر الحديثة نظرية تخزين الفائض من المياه فى السنوات ذات الفيضانات العالية ليتيسر الانتفاع به فى زيادة الإيراد فى السنين ذات الفيضانات الواطئة ولا يعتبر هذا الإجراء إجراء اقتصاديا فى الخزانات المقامة على النهر كخزان أسوان بسبب ما يحدث من كثرة الضائع من جراء زيادة سطح الخزان ورسوب الطمى من سنة إلى أخرى .

أما البحيرات الإستوائية العظيمة فهى لحسن الحظ مواقع مثالية لتخزين المياه المستمر حيث أن ارتفاع منسوب البحيرة ارتفاعا كبيرا ليس من شأنه زياده سطحها إلا بمقدار طفيف نسبيا كما أن المطر والتبخر متعادلان على وجه التقريب وعلى هذا الأساس يمكن تخزين الزائد من المياه فى أعوام الرخاء كما يمكن رفع منسوب البحيرة دون زيادة كبيرة فى المياه الضائعة فضلا عن هذا فانه — بسبب ارتفاع مسطحها — تكون زيادة المنسوب قليلا من شأنها حجز كمية كبيرة من المياه كما أن سدا قليل الارتفاع يكفى وحده ليكون خزانا عظيما للغاية . . .

هذه الاعتبارات جميعها تجعل البحيرات خير المواقع لما سميناه « التخزين القرنى » .

أما المشروعات المقترحة فهى : (انظر الخريطتين رقم ٢ ، ٣)

أولا — خزان مروى على النيل الرئيسى عند الشلال الرابع سعته ٨ مليارات مدة الفيضان و ٩ مليارات مدة الصيف يستخدم للوقاية من غوائل الفيضانات الخطرة وللامداد الصيفى .

ثانيا وثالثا — خزانان للتخزين القرنى على بحيرتى البرت وفكتوريا يتمم أحدهما الآخر .

رابعا — قناة جونجلى لتحويل مياه التخزين القرنى بعيدا عن مستنقعات السودان الجنوبى وهى تعتبر جزءاً متمما لمشروع التخزين القرنى ببحيرتى البرت وفكتوريا .

خامسا — خزان للتخزين القرنى على بحيرة تانا بالحبشة .

وسنحصل من مشروعات التخزين القرنى بالبحيرات على إيراد مضمون فى كل عام مقداره ٧ مليار و ٣٠٠ مليون منها ٥ مليار و ٢٠٠ مليون من البحيرات الإستوائية البرت وفكتوريا و ٢ مليار و ١٠٠ مليون من خزان تانا كما سنحصل من خزان مروى على ٣ مليارات فى سنة متوسطة الإيراد أى أن هذه المشروعات جميعها ستعطينا فى السنة المتوسطة ١٠ مليار و ٣٠٠ مليون وهو كما قدمنا الحد الأدنى لاحتياجاتنا من مياه التخزين هذا إلى جانب موارد التخزين الحالية وذلك لمواجهة التوسع النهائى فى الفترة الحرجه من السنين المتوسطة الإيراد .

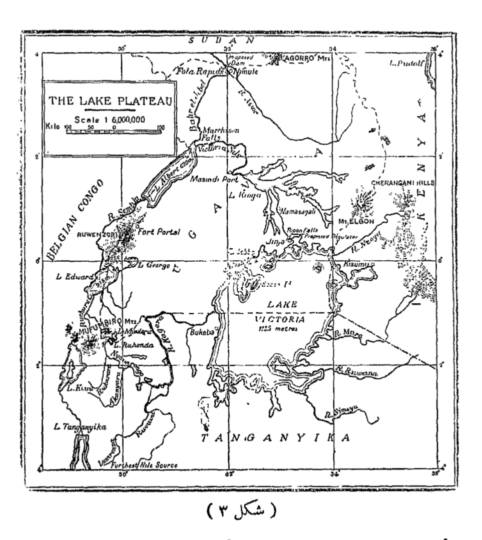
وسأتكلم الآن عن هذه المشروعات باختصار :

خزان مروى على النيل الرئيسى عند الشلال الرابع

أن الغرض الأساسى من إنشاء هذا الخزان هو حماية مصر وشمال السودان من غوائل الفيضانات العالية فقد دلت الدراسة التى قام بها فى العام الماضى حضرة صاحب العزة محمد صبرى السكردى بك المفتش العام لرى السودان على وجود موقع صالح للتخزين جنوب حلفا بحوالى ٧٧٠ كيلومتر

عند الشلال الرابع خلف مصب نهر العطبرة يتسع لثمانية مليارات مدة الفيضان. وهى كل ما يحتاج لحجزه لمواجهة أخطر الفيضانات كفيضان سنة ١٨٧٨ بعد استكمال تحويل الحياض إلى الرى المستديم واستصلاح كل الأراضى البور بشمال الدلتا على اعتبار أن أقصى تصرف يمكن تمريره خلف أسوان هو ٨٧٠ مليون متراً مكعباً فى اليوم .

أما إذا دهمنا فيضان أشد خطراً من فيضان سنة ١٨٧٨ فيمكننا الاستعانة



(شكل ٣)

بخزانى أسوان وتانا فى اقتطاع ٥ مليار أخرى منهما ٣ عند أسوان و٢ عند تانا وبذلك يتيسر احتجاز ١٣ مليار من إيراد النهر لدرء غائلة مثل هذا الفيضان. ووقاية البلاد من كوارثه وأخطاره .

وإلى جانب هذا الدور الرئيسى الذى سيلعبه خزان مروى فى درء

الفيضانات العالية له دور آخر فى تخزين المياه للانتفاع بهـا فى سد المطالب الصيفية .

ولقد درسنا موضوع ملء هذا الخزان للامداد الصيفى بحيث لا يتعارض مع غرضه الأساسى فى الوقاية من غوائل الفيضان وذلك بمراعاة عاملين هامين:

الأول : عدم البدء فى التخزين للامداد الصيفى إلا بعد انقطاع كل احتمال فى عودة الفيضان إلى احداث ذروة أخرى حتى لا تتعطل مهمتة الرئيسية بازدحام الخزان بمياه التخزين الصيفى .

الثانى : اختيار منسوب البدء فى الملء بحيث لا يترتب عليه أى ضرر من رسوب الطمى بالخزان .

وعلى أساس هذين الاعتبارين رؤى ألا يبدأ بملء الخزان قبل وصول النهر فى هبوطه للدرجة التى تقابل منسوب ٩١,٥٠ عند أسوان وبهذه المناسبة يجدر بنـا أن نذكر أنه لا يبدأ بملء خزان أسوان فى الوقت الحاضر قبل هبوط النهر إلى منسوب ٩١,٠٠ متراً وأن الفرق بين كمية الطمى العالقة بالنهر بين هبوطه من ٩١,٥٠ إلى ٩١,٠٠ كمية ضئيلة لا تذكر حتى لو فرض أنهـا رسبت كلها بالخزان(١) .

أما الـكمية التى يمكن تخزينهـا للصيف بخزان مروى فهى ٣ مليارات فى المتوسط وصلنا إلى تقديرها بافتراض تـكرار الفترة من سنة ١٨٧١ إلى سنة ١٩٤٥ وبمراعاة التوسع النهائى بمصر والسودان .

وقد يرى البعض بعد أن لمسوا النجاح الباهر الذى أحرز بالموازنة على خزان أسوان أثناء الفيضان العالى الذى شهدناه سنة ١٩٤٦ فأوقع الرغب والهلع فى نفوسنا . وبعد تلك الإجراءات التى تشهد لحضرة صاحب المعالى عبد القوى احمد باشا ولحضرة صاحب السعادة كامل نبيه باشا ومعاونيهما من كبار المهندسين بالمقدرة الفائقة وبعد النظر قد يرى هذا البعض — أننا

---

(١) راجع كتاب The Suspended matter in the Nile by Y. M. Simaiks.

أصبحنا فى غنى من إقامة خزانات للوقاية من غوائل الفيضانات وأن إنشاء خزان يتسع لثمانية مليارات إجراء ينطوى على الإسراف والتبذير ، وأنه إذا كان هناك ما يدعو لإقامة خزان عند الشلال الرابع فليكن مقصوراً على إمداد الصيف متسعا للثلاث مليارات التى تتطلبها احتياجات الزراعة فى زمن التحاريق .

ولكن هؤلاء — لا شك — سيتحمسون لفكرة إنشاء خزان مروى بحجمه المقترح ، بعد أن يتبينوا الدور العظيم الذى سيلعبه هذا الخزان فى المشروع العام للمحافظة على مياه النيل فى المستقبل

إن مزايا خزان مروى ليست مقصوره على حماية البلاد من الفيضانات الخطرة ، وليست مقصورة على إمدادها بالمياه فى فصل التحاريق . بل أنه سيكون عاملا هاماً أساسيا ، بل عاملا حيوياً فيما أسميناه التخزين المعادل Virtual Storoge

ولكى أجلو على حضراتكم حقيقة هذا النوع من التخزين أحب أن أكرر ما سبق أن ذكرته . وهو أننا سوف نحتاج بعد استكمال التوسع الزراعى فى مصر والسودان ، فوق ما يصلنا الآن فى سنة متوسطة الإيراد من النهر الطبيعى . وفوق مايصلنا من المخزون بأسوان وجبل الأولياء وسنار سوف نحتاج إلى ١٠ مليار و ٣٠٠ مليون على أقل تقدير منها ٧ مليار و ٣٠٠ مليون مضمونة فى كل السنين بالتخزين القرنى فى البحيرات الإستوائية وبحيرة تانا ٣ مليار سنحصل عليها من خزان مروى فى السنة المتوسطة الإيراد .

أما فى السنوات التى يقل إيرادها عن المتوسط فسوف نواجه عجزاً مضاعفاً ناشئاً عن عدم إمكان ملء الخزانات المقامة على المجرى الرئيسى للنيل كمروى وأسوان مضافا إليه العجز فى إيراد النهر الطبيعى وهو العجز الذى بلغ — كما قدمنا — درجة الخطورة فى بعض السنين .

لكن يقابل هذا العجز فى بعض السنين زيادة عن الحاجة فى السنين

الأخرى مما يترتب عليه انسياب كميات كبيرة من المياه تذهب سدى إلى البحر دون الإستفادة منها .

هذا الفائض الذى ينساب إلى البحر هدراً هو الذى سنعمل على المحافظة عليه بتخزينه كله أو بعضه فى الخزانات القرنية بالبحيرات الإستوائية وبحيرة تانا للانتفاع به فى سد العجز فى السنين الشحيحة الإيراد . وسنسلك فى ذلك السبيل الآتى :

فى السنة العالية التى يعقبها عادة صيف وافر الإيراد ، يمكن التنبؤ به قبل وصوله بمدة كافية ، فى مثل هـذه السنة سيملأ خزان مروى لأقصى سعته وهى ثمانية مليارات ، وسوف يغنينا إيراد الصيف الوافر عن الحاجـة إلى خزان البرت وتانا ممـا يدعونا إلى الاحتفاظ فى هاتين البحيرتين بالحصـة الثابتة ، أى الـ (Quota) التى تصلنا منهما سنويا فى الفترة الحرجة . وبعبارة أخرى تمـكننا من تخزين مايعادل المياه الزائدة عن الحاجة بالنيل الرئيسى فى البحيرات الـكبرى أو أمكننا أن نتقدم بالتخزين القرنى إلى نوع آخر من التخزين هو ماسميناه بالتخزين المعادل الذى تبدو أهميته واضحة لمواجهـة العجز فى سنين عديدة سنعانى مشقتها فى المستقبل هذا العجز الذى لا يمكن أن نسده إلا بهذا النوع من التخزين لأن الخزانات القرنية لا تمدنا فى العام بأكثر من ٧ مليار و ٣٠٠ مليون .

أما الباقى وقدره ٣ مليارات فمعتمد على مروى فىالسنة المتوسطة الايراد وعلى التخزين المعادل فى السنين التى ينحط إيرادها عن المتوسط .

سادتى :

غنى عن البيان أن هذا التخزين المعادل لا يمكن أن يتم إلا إذا ارتبطت هذه المشروعات الـكبرى التى قدمناها برباط وثيق كوحدة لاتتجزأ . فقد ظهر لحضراتكم أن انطلاق المياه المخزونة فى البحيرات الاستوائيـة وتانا

سيكون رهينا بالمياه المخزونة عند الشلال الرابع ومرتبطا بالفائض الذى كان مآله إلى البحر .

فمن ذا الذى يستطيع أن يبت فى هذه الموازنات إلا إذا كان مطلق اليد فى مروى بقدر ماهو مطلق اليد فى البرت وتانا ، بعد أن ظهرت حاجتنا الملحة للتخزين المعادل كعامل أساسى فى ضمان المياه اللازمة للتوسع النهائى فى مصر والسودان .

التخزين القرنى فى البحيرات الكبرى

ولدت فكرة التخزين المستمر عام ١٩٢١ حين نوه عنها كتاب ضبط النيل وأشار إلى إمكان استخدام البحيرات الاستوائية وتانا لهذا الغرض . وذهب الكتاب إلى أن خزانا يتسع لأربعين مليار فى بحيرة تانا كاف لسد العجز فى سنين مشابهة لعامى ١٩١٣ و١٨٩٩ بشرط ألا يجيئا متتابعين .

إلا أنه لم يكن معروفا فى ذلك الوقت مدى ما يكتنف مشروعا كهذا من المصاعب عند ما يخرج إلى حيز التنفيذ . وفى عام ١٩٢٥ قرر المرحوم المستر بوتشر أن دراسته لمشروع خزان تانا أدت إلى أن التكاليف الباهظة التى يتطلبها التخزين المستمر لا تتناسب مع الفائدة المرجوة منه على الاطلاق .

وفى عام ١٩٣٩ قدم المستر بوتشر تقريراً آخر عن مشروع خزان البرت أشار فيه إلى استحالة معرفة سعة الخزان الذى يضمن سحبا ثابتا ، واقترح أن تكون سعة الخزان ٥٠ مليار وأن يكون منسوب التخزين ٢٢ مترا والتصرف ٢٠ مليار فى السنة وعملت الموازنات بحيث تتمشى مع المشروع الذى قدمه عن قناة جونجلى .

إلا أن مصلحة الطبيعيات وعلى رأسها جناب الدكتور هرست قد أخذت على عاتقها منذ عام ١٩٣٨ القيام بأبحاث عديدة متصلة بنظرية التخزين المستمر حتى انتهت إلى حل هذه المسألة العويصة وذلك بإيجاد سعة الخزان الذى يضمن تصرفا سنويا ثابتا من فتحاته لأى عدد السنين . وتفصيل هذا

البحث مبين فى كتاب « المحافظة على مياه النيل فى المستقبل »[1] .

وقد ظهر من الدراسة والبحث أن لنظرية التخزين المستمرمزايا وفوائد بالغة الأهمية لمصر والسودان لم تكن معروفة لدينا من قبل مما أدى إلى أن سعة الخزان يجب أن تكون أكبر بكثير من كل تقدير سابق . فقد بنى مشروع التخزين القرنى فى البحيرات الاستوائية على أساس تثبيت التصرف الداخل منطقة السدود بجعله ٢٤ مليارا فى السنة وذلك بالأخذ بأحد المشروعين الآتيين :

بإنشاء خزان واحد كبير على بحيرة البرت .

أو بانشاء خزانين أحدهما على بحيرة فكتوريا لتثبيت التصرف السنوى لهذه البحيرة والآخر على بحيرة البرت لتثبيت التصرف الباقى الداخل منطقة السدود .

وقد أوضحنا فى كتاب « المحافظة على مياه النيل فى المستقبل » كيفية تشغيل الخزانين معاً ، ولكن لم نتمكن من البت فى المدى الذى يمكن أن يرتفع إليه منسوب بحيرة فكتوريا إلى أن نقف على رأى حكومة أوغندا فى تأثير هذا المنسوب على المنشآت القائمة على ساحل البحيرة .

والمشروع الأول الخاص بإنشاء خزان واحد كبير على بحيرة البرت تزيد تكاليفه عن المشروع الثانى ، إلا أنه يمتاز عنه من ناحية سهولة الموازنات وبرنامج التشغيل .

أما المشروع الثانى أو مشروع الخزانين فنفقات إنشائه تقل إذا ما تيسر إقامة خزان كبير على فكتوريا وخزان صغير على البرت إلا أن تشغيل الخزانين معاً يحتاج إلى عناية خاصة نظراً لأن الموازنات ستعتمد على تنبؤات

(١) "The Future Conservation of the Nile" by Hurst Black & Simaika.

عن الروافد المغذية للبحيرات التى لم تسجل أرصادها للأسف قبل عام ١٩٤٠ والتى ما زالت فى حاجة ماسة للبحث والدراسة .

وسأتكلم الآن عن المشروع الأول الخاص بانشاء خزان واحد كبير عند مخرج بحيرة البرت .

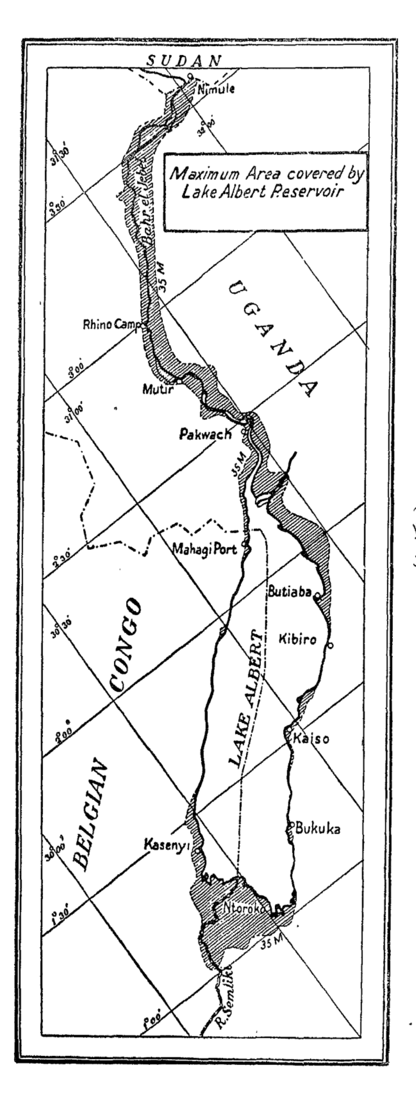
يهدف هذا المشروع إلى تحويل بحيرة البرت إلى « خزان قرنى » ويوجد موقعان صالحان لإقامة السد الأول عند بلدة موتير على بعد حوالى ٧٠ كيلو متر من البحيرة والآخر على مسافة ٢٣٠ كيلو متر شمالى مخرج البحيرة عند نيمولى حيث يدخل بحر الجبل حدود السودان إذ أن هناك حاجزاً صخرياً قد نخر النهر فيه مجراه ويعتبر هذا الموقع الأخير أنسب المواقع لأنه يساعد على عدم صرف مياه للمحافظة على الملاحة جنوبى نيمولى كما أنه سيساعد أيضا على الانتفاع بمياه السيول التى تصب فى بحر الجبل فى المنطقة الواقعة بين موتير ونيمولى وسوف تدخل ضمن نطاق الخزان تلك المستنقعات المنتشرة فى هذه المنطقة والتى تسبب ضياع المياه فى الوقت الحاضر .

أما التصرف الثابت المنتظر سحبه من الخزان فهو ٢٤ مليار فى السنة يوزع على الوجه الآتى :

١٦ مليار فى وقت الحاجة (Timely Period) أى من ١١ ديسمبر — ١٠ يونية (تاريخ نيمولى أو منجلا) .

٧ — مليار فى وقت الفيضان (Untimely Period) أى من ١١ يونية إلى ١٠ ديسمبر (تاريخ نيمولى أو منجلا) .

غير أن هذه المقادير التى ينتظر سحبها من الخزان عند نيمولى لا شك ستكون عرضة للتعديل بعد التنفيذ على ضوء ما تسفر عنه دراسة السيول المغذية لبحر الجبل بين البحيرة ونيمولا والتنبؤ بتصرفاتها وأيضا — كما سبق أن قدمنا — عند استخدام البحيرة للتخزين المعادل الذى يستدعى


SUDAN
Nimule
Maximum Area covered by
Lake Albert Reservoir
Bahr el Jebel
35 M
UGANDA
Rhino Camp
Mutir
Pakwach
35 M
Mahagi Port
Butiaba
Kibiro
CONGO
LAKE ALBERT
Kaiso
BELGIAN
Bukuka
Kasenyi
Ntoroko
35 M
R. Semliki

(شكل ٤)

مصرف البحيرة كله أو بعضه فى السنين العالية لتعويض العجز فى السنين الشحيحة الإيراد .

ولقد ظهر من الأبحاث التى أجريناها أن سعة الخزان اللازمة لضمان سحب سنوى ثابت تخضع لعاملين الأول هو المدة التى ستضمن فيها هذا السحب الثابت والثانى هو مدى ذبذبة التصرفات الفعلية السنوية للبحيرة .

فاذا كانت (R) هى سعة الخزان و (N) عدد السنين التى سنضمن فيها السحب السنوى الثابت و (σ) معدل الإنحراف أى الـ standard Deviation فان :

$$R = 1.65 \sigma \sqrt{N}$$

وظاهر أنه لو كان إيراد النيل مقصورا على التصرف الخارج من بحيرة البرت لكانت هذه السعة كافية للحصول على أقصى فائدة من التخزين المستمر ببحيرة البرت . . . ولكن هناك فروع وروافد تصب فى النيل شمالى مخرج البحيرة فإذا أمكننا التنبؤ بتصرفاتها فان أى فائض فى تصرف أحدها يمكن أن يقابل بتخفيض معادل له فى التصرف الخارج من البحيرة . . . فنهر السوباط مثلا كان يمكننا التنبؤ بزيادة إيراده فى عام مشابه لعام ١٩١٧ — ١٩١٨ وكان يمكننا تخفيض تصرف خزان البرت تبعا لارتفاع تصرف السوباط وتخزين مايعادل هذه الزيادة .

سادتى :

رأيتم حضراتكم أن هناك فرقا بين الدور الذى يلعبه خزان البرت للتخزين المستمر لضمان سحب ثابت منه وبين الدور الذى يقوم به فى التخزين المعادل أى تخزين ما يعادل الفائض بالنهر من الروافد أو الفائض فى خزان مروى على النيل الرئيسى .

ففى الحالة الأولى تكون الموازنات أوتوماتيكية وذلك بصرف تصرف ثابت فى كل سنة أما فى الحالة الثانية فانه يجب التنبؤ بإيراد الروافد التى تغذى النهر فيتغير تبعاً لذلك تصرف البحيرة من سنة لأخرى . . . وبعبارة أخرى

ستزداد سعة الخزان إذا ما استخدم أيضاً للتخزين المعادل .

ولما كان الغرض الأول من تخزين الفائض هو سد العجز فى السنين الشحيحة الشاذة فان السعة النهائية للخزان ستتوقف أيضاً على العجز الذى الذى يجب مواجهته .

وأنه ولو أن زيادة سعة الخزان بحيث تكفى لمواجهة العجز فى أسوأ السنين ليست كبيرة نسبيا إلا أننا سنضطر فى سنة استثنائية كعام ١٩١٤ إلى صرف زيادة قدرها ٨٠ مليون فى اليوم فى فترة الحاجة فى منطقة السدود الأمر الذى يستدعى توسيع قناة جونجلى توسيعاً عظيما . . . لذلك رؤى الإكتفاء بأن تزاد سعة الخزان لسد العجز فى حدود ٣,٣ مليار عند أسوان وهو قدر كاف لمواجهة العجز فى كل الأعوام باستثناء سبعة منها فقط . .

سادتى :

بعد إنشاء خزان البرت والتحكم فى المياه الداخلة منطقة السدود ستنتظم حالة التصرفات المارة ببحر الجبل وستنقص تبعاً لذلك مساحة المستنقعات ولن تتعرض هذه المناطق للفيضانات العالية المفاجئة التى نستطيع تفاديها بزيادة سعة الخزان .

وسيترتب على ذلك تعديل جوهرى فى نظام المعيشة هناك

من هذه الإعتبارات السابقة أيها السادة يمكن تلخيص النتائج التى وصلنا اليها فيما يأتى :

فى المرحلة الأولى :

١٢٥ مليار سعة الخزان اللازمة للتخزين القرنى ولضمان سحب ثابت قدره ٢٤ مليار سنويا .

١٣٩ مليار سعة الخزان اللازمة للسحب السابق مضافا اليها السعة اللازمة لسد العجز فى السنوات الشحيحة فى حدود ٣,٣ مليار عند أسوان .

١٥٥ مليار سعة الخزان اللازمة لضمان السحب ولسد العجز ولعدم

زيادة التصرف فى منطقة السدود عما كانت عليه فى سنة ١٩١٧ — ١٩١٨ (وهذه السعة تتوفر برفع منسوب الخزان إلى ٣٥ مترا على مقياس بوتيابا)، وفى المرحلة النهائية. (أنظر الخريطة رقم ٤)

١٩٥ مليار سعة الخزان اللازمة لكل ما تقدم ولوقاية منطقة السدود فى حالتها النهائية.

خزان بحيرة فيكتوريا للتخزين القرنى

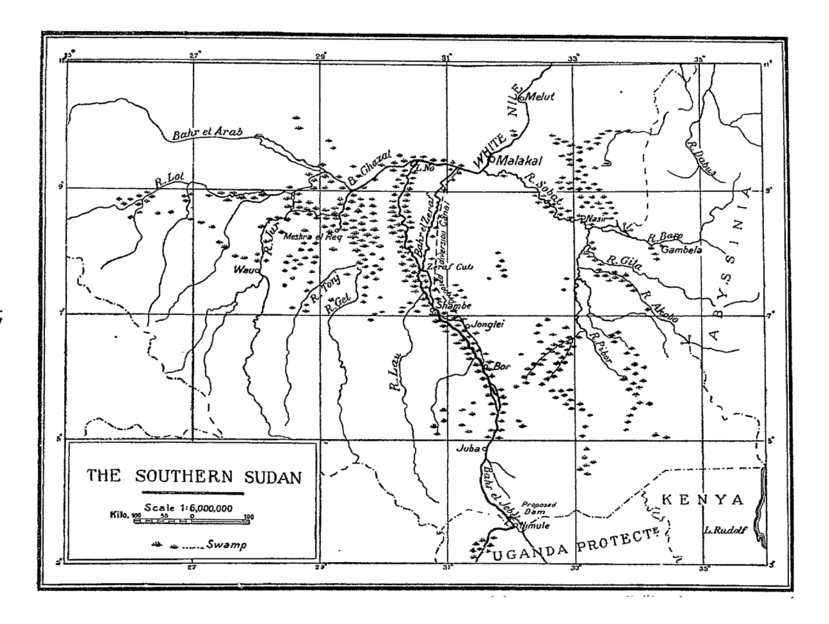
يعتبر هذا المشروع متمما لمشروع بحيرة البرت للتخزين القرنى فإنه إذا أنشئت قناطر على شلالات أوين (Owen Falls) بالقرب من شلالات ريبون (Ribon Falls) عند مخرج بحيرة فكتوريا لتثبيت التصرف الخارج منها فإنه يمكن تخفيض السعة النهائية اللازمة لخزان البرت

وقد وجد أن السعة اللازمة لتثبيت التصرف فى الخارج من بحيرة فكتوريا لمدة ١٠٠ سنة هى ٧٨ ملياراً وأن الموازنة ستكون فى حدود ١,٨٠ متراً أى زيادة ١٤ سنتيمتراً فقط على أقصى مدى لتغير مناسيب البحيرة فى الخمسين سنة التى أخذت فيها الأرصاد.

بهذا الاجراء يمكننا تخفيض السعة النهائية اللازمة بخزان البرت من ١٩٥ ملياراً إلى ١٥٠ مليارا وهذه تتوافر مع ما روعى من احتياط لاحتمال الخطأ وتأثير الأمواج بتخزين لا يزيد عن ٣٥ متراً على مقياس بوتيابا.

هذا وإذا كان فى الامكان زيادة حدود الموازنة من ١,٨٠ مترا إلى ٢,٨٠ متراً بدون إثارة ارتباكات خطيرة للمصالح المحلية فانه يمكننا تخفيض السعة النهائية اللازمة فى خزان البرت من ١٩٥ ملياراً إلى ٩٠ مليار وهذا يقابل منسوب ٢٨ متراً على مقياس وتيابا (مع الاحتياط لاحتمال الخطأ وتأثير الأمواج).

إن هذا طبعاً سيتوقف على نتيجة المفاوضات مع حكومة أوغندا التى أعلم


THE SOUTHERN SUDAN
Scale 1:6,000,000
Kilo. 100 50 0 100
Swamp
Bahr el Arab
R. Lol
Wau
R. Jur
Meshra el Req
R. Tonj
R. Gel
B. Ghazal
L. No
R. Lau
Bahr el Zeraf
Zeraf diversion Canal
Proposed Zeraf Cuts
Shambe
Jonglei
Bor
Juba
Bahr el Jebel
Proposed Dam
Nimule
WHITE NILE
Melut
Malakal
R. Sobat
Nasir
R. Baro
Gambela
R. Gila
R. Akobo
R. Pibor
R. Dabus
ABYSSINIA
KENYA
L. Rudolf
UGANDA PROTECTE

أنها تدرس مشروعا لتوليد القوى الكهربائية من مساقط المياه عند مخرج بحيرة فيكتوريا .

مشروع قناة جونجلى بمنطقة السدود

يعتبر مشروع شق قناة جونجلى جزءاً متمما لمشروع خزانى البرت وفكتوريا ومكملا لها ، ولن يكون لأحدهما ميزة كبيرة بغير الآخر ، لأن إنشاء خزانى البرت وفكتوريا وحدهما إجراء غير مثمر عملياً بدون عمل تحويلة للنهر تبتعد به عن منطقة السدود التى تبتلع ثلاثة عشر ملياراً من مياهه وتبددها على جانبيه (أنظر الخريطة رقم ٥)

وقد درست وزارة الأشغال ثلاثة مشروعات لتقليل المياه الضائعة فى منطقة السدود وهى :

١ — مشروع فيفنو — بيبور وهو عبارة عن تحويله تتصل بنهر البيبور أحد أفرع نهر السوباط الذى يصب فى النيل عند الملاكال .

٢ — عمل جسور لبحر الجبل .

٣ — شق قناة جونجلى .

وقد استقر رأى الوزارة فى سنة ١٩٣٨ على اختيار مشروع جونجلى ، وهو ينطوى على إنشاء قناة بعيداً عن المستنقعات تبدأ من جونجلى شمال بور إلى النيل الأبيض شرقى مصب بحر الزراف لتحمل تصرفاً يوميا قدره ٢٩ مليون ، على أن يحتفظ بحر النيل بالمياه الباقية وهى لقلتها النسبية ستحد كثيراً من كمية المياه الضائعة على جانبيه .

إلا أن البحث الذى قامت به أخيراً مصلحة الطبيعيات أثبت أن التصميم الذى عمل للقناة سوف لا يكون كافيا فى مشروع التوسع النهائى لمصر والسودان .

إن القطاع التصميمى للقناة يتوقف على ما سيصرف من الخزان فى فترة القيضان (Untimely Period) . فى هذه الفترة تحتاج إلى صرف ٣٠ مليون

يوميا فى بحر الجبل لضمان الملاحة فيه و١٣ مليونا فى اليوم فى قناة جونجلى لمنع نمو الحشائش أى ٤٣ مليون فى اليوم لمدة ١٨٣ يوماً . فيكون مجموع ما سيصرف فى وقت الفيضان ٨ مليار .

وعلى ذلك سيكون مجموع ما سيصرف من الخزان فى فترة الحاجة (Timely Period) ١٦ مليارا أو بمعدل حوالى ٩٠ مليون فى اليوم منها ٤٠ مليون فى بحر الجبل . إذ أن التصرف هو أقصى ما يمكن صرفه فيه بدون أن يكون الضائع كبيراً والباقى وقدره ٥٠ مليون فى اليوم سيصرف فى قناة جونجلى .

وبما أنه فى أوائل الفترة الحرجة وفى آخرها سنضطر لتخفيض تصرف القناة عن هذا القدر . فقد صممت على أن أتحمل تصرفا أقصاه ٥٥ مليوناً فى اليوم وبذلك سيكون عرض قاعها ١٢٠ مترا وعمقها ٥ أمتار ، وأذكر على سبيل المقارنة أن أقصى تصرف للترعة الإبراهيمية هو ٧٠ مليون وأن عرض قاعها ٥٠

أقصى تصرف يسمح به فى النيل الأبيض عند الملاكال :

لما كان أكبر تصرف للنيل الأبيض عند الملاكال هو ١٠٦ مليون فى اليوم ، وهذا يسبب رمواً فى النيل الآبيض وفى بحر الزراف ولدرجة ما فى الجزء الأسفل من بحرى الجبل والغزال . فقد روعى فى المشروع الأصلى الذى أعدته وزارة الأشغال ألا يزيد التصرف عند الملاكال عن ٩٠ مليوناً فى اليوم تفاديا لزيادة الضائع الناتج من ارتفاع المناسيب فى النيل الأبيض فى المسافة بين الملاكال وبحيرة نو التى تشبه عنق الزجاجة .

ولقد وجدنا بالبحث أن التقيد بهذا الرقم سيحد من استخدام المياه المخزونة فى بحيرة البرت على الوجه الأكمل ، ولذلك اعتبرناه فى مشروعنا ١٠٠ مليون بدلا من ٩٠ مليون فى فترة الحاجة .

قناة جونجلى والموازنة على خزان البرت :

أهم القواعد التى روعيت عند تصميم المشروع تتلخص فيما يأتى :

أولا ــ صرف ٨ مليار من خزان البرت فى فترة الفيضان (٢١يونية — ١٠ ديسمبر) تاريخ الملاكال وهو أقل ما يمكن صرفه لضمان الملاحة فى بحر الجبل ، ومنع نمو الحشائش فى قناة جونجلى .

ثانيا ــ صرف ١٦ ملياراً من الخزان فى فترة الحاجة (٢١ ديسمبر — ٢٠ يونية) تاريخ الملاكال .

ثالثا ــ أقصى مايسمح به عند الملاكال لمنع زيادة فى النيل الأبيض وهو ١٠٠ مليون فى اليوم على هذا الأساس يكون المكتسب عند الملاكال فى سنين متوسطة وفى فترة الحاجة هو ٦,٥ مليار أى أن ٥,٢ مليار مضمونة فى كل السنين عند اسوان .

مشروع بحيرة تانا للتخزين القرنى

إن هذا المشروع يعتبر مشروعا حيويا لمواجهة التوسع الزراعى النهائى فى إقليم الجزيرة بالسودان ، وقد درس دراسة وافية على أساس استعماله خزانا عادياً . تحجز فيه مياه الأمطار الزائدة ثم تطلق فى نفس السنة لإعداد الزراعة فى السودان ومصر فى الفترة الحرجة .

وقد قامت مصلحة الطبيعيات أخيراً بدراسه هذا المشروع من عدة نواح للتخزين القرنى ، على اننا لا نستطيع أن نعطى حكما نهائياً عن مدى التخزين بهذه البحيرة قبل أن نصل مع حكومة الحبشة إلى الحد الذى نستطيع بلوغه بمنسوب التخزين وهل سنقتصر على منسوب ٨١,٥٠ مترا أم سنعلو بمنسوب البحيرة إلى ٨٣ مترا .

فإذا اقتصرنا على منسوب ٨١,٥٠ متراً أمكننا فى حدود أربعة أمتار ونصف أى منسوب ٧٧ إلى منسوب ٨١,٥٠ أن نضمن سحبا ثابتا من الخزان يقابله مكسب عند أسوان قدره حوالى مليارين مناصفة بيننا وبين السودان .

وإذا ارتفعنا بمنسوب البحيرة إلى ٨٣ متراً أى جعلنا الموازنة فى حدود ستة أمتار تكون هناك — علاوة على المكتسب السنوى البالغ مليارين — سعة كافية لرصيد قدره ستة مليارات أما إذا جعلت الموازنة فى حدود تسعة أمتار (٧٤ — ٨٣ متراً) فإن الرصيد يزيد إلى ١٠ مليارات .

هذا وقد علمت أن هناك إقتراحا تدرسه حكومة الحبشة لتوليد القوى الكهربائية من مساقط Tis Esat على مسافة قصيرة من مخرج بحيرة تانا ، حيث يبلغ سقوط المياه ٤٠ متراً وعرض النهر كيلومتر ونصف .

وعلى ضوء ما تقدم يتضح ما يأتى :

أولا — أن لا غنى عن خزان تانا للتوسع النهائى فى السودان .

ثانيا — أنه إذا أنشىء فى البحيرة خزان للتخزين القرنى فإنه يضمن سحبا ثابتا قدره مليـاران فى السنة (مقدرة عند أسوان) نصفها للسودان والآخر لمصر .

ثالثا — أن كل ما تستفيده مصر من هذا الخزان هو فى حدود مليـار واحد يمكن تدبيره من أية جهة أخرى ولكنه يمكن إستخدامه فى الوقاية من غوائل الفياضانات العالية فى حدود مليارين .

رابعا — تكون فائدة هذا الخزان حيوية لمصر إذا استعمل للتخزين القرنى مع إيجاد السعة الكافية فيه للتخزين المعادل أو بعبارة أخرى تكوين رصيد كبير لإسعاف مصر فيما لو ظهر — حوالى منتصف شهر يونيه — عجز فجائى لا يمكننا التنبؤ به فى إيراد شهر يوليه إذ أن خزان تانا هو الخزان الوحيد الذى يمكنه إسعافنا فى هذا الظرف الحرج لأن المياه يمكن أن تصل منه لأسوان فى أقل من شهر بينما لا تصل المياه من خزان البرت قبـل ٥٠ يوما .

سادتى :

كنا فى الماضى نتغاضى عن احتمال حدوث سنة شحيحة كسنة ١٩١٣ آملين

أن لا يتكرر حدوثها فى وقتنا الحاضر وربما كان هناك بعض العذر فى أننا حتى لو حجزنا كل نقطة من المياه التى تجرى فى النيل فى هذه السنة الشاذة لما تمكنا من سد احتياجاتنا .

ولو تكرر عام كعام ١٩١٣ فى المستقبل — بعد استكمال التوسع الزرعى — لكان كارثة أى كارثة على مصر وأنى لست أدرى أيهما أسوأ فى عواقبه أهو فيضان كفيضان سنة ١٨٧٨ الخطر أم مجاعة كسنة ١٩١٣ تأتى بعد أن تكون البلاد قد استكملت توسعها الزراعى .

ففى سنة كسنة ١٩١٣ سنحتاج إلى ٧ مليارات لسد العجز الفجائى فى إيراد شهرى يوليه وأغسطس علاوة على ٩ مليارات أخرى لسد العجز فى فترة التحاريق التالية أى فى صيف السنة التالية أما العجز الأول فقد بينا أنه لا يمكن أن تصلنا مياه من بحيرة البرت فى الوقت المناسب لبعدها أما عن العجز الثانى فلا يمكن مواجهته إلا فى حدود ثلاث مليارات تقريبا كما ذكرنا آنفا والخزان الوحيد الذى يمكنه إسعافنا فى كلتا الحالتين هو خزان تانا إذا ما توفر فيه رصيد مائى كبير .

نستخلص مما قدمنا ما يأتى :

أولا — أنه للمحافظة على النسبة الضئيلة التى تخص الفرد فى الوقت الحاضر من الأراضى المنزرعة يتحتم لمواجهة الزيادة المضطردة السريعة فى عدد السكان أن يتم التوسع النهائى لمصر فى سنة ١٩٨٠ .

ثانيا — أننا وصلنا إلى مرحلة يتعذر بعدها الاعتماد على الخزانات العادية أى خزانات الحجز السنوى المقامة على النيل كخزان أسوان ومروى لمواجهة التوسع الزراعى النهائى لمصر والسودان لأنه لا يمكن ضمان ملء هذه الخزانات فى كل الأعوام .

ثالثا — أن الضمان الوحيد لمواجهة التوسع النهائى يستدعى إنشاء خزانات

للتخزين القرنى أى المستمر لمدة مائة عام فى بحيرات البرت وفيكتوريا وتانا لأن هذه الخزانات سوف تضمن إيراداً سنوياً ثابتا فى كل السنين .

رابعا — أن خزان الشلال الرابع عند مروى فضلا عن حمايته لشمال السودان ومصر من غوائل الفيضان وفضلا عن استخدامه فوق ذلك للتخزين الصيفى فانه سيلعب دوراً حيويا هاما فى مشروع المحافظة على مياه النيل فى المستقبل إذ سيكون خزانا منظما للتخزين المعادل فى الخزانات القرنية بالبرت وفكتوريا وتانا .

ولقد رأيتم أنه لا يمكن موجهة العجز فى السنين الشحيحة الإيراد إلا بالتخزين المعادل .

كما رأيتم أن خزان مروى هو خزان منظم للخزانات القرنية فلو فرض مثلا أن الرصيد الموجود بخزان تانا أخذ يتلاشى فانه يمكننا عن طريق خزان مروى تخزين ما يعادل الفائض فيه حتى نكون رصيداً جديدا وبالمثل لو وجدنا أن منسوب خزان البرت مثلا أخذ فى الهبوط بسرعة يمكننا تعويضه من الفائض بخزان الشلال الرابع .

خامسا — كما رأيتم أننا إذا فوجئنا بفيضان أشر خطرا من فيضان سنة ١٨٧٨ فانه يمكن مواجهته وتخفيض حدته بتخزين مليارين فى تانا وثلاثة مليارات فى خزان أسوان .

سادسا — وقد رأيتم احتمال حدوث عجز فجائى فى احتياجات شهر يوليه فى بعض السنين الشحيحة ، وأنه لا يمكن تعويضه فى الوقت المناسب إلا من رصيدنا بخزان تانا .

كل هذا أيها السادة يلقى ضوءا على الارتباط الوثيق بين هذه الخزانات جميعا ، وكيف أنها تكون وحدة فنية واحدة يتحتم على المهيمن عليها أن يجول ببصره فى وقت واحد إلى خزان أسوان وخزان مروى وخزان البرت وخزان فكتوريا ، والى الرصيد ببحيرة تانا ، وإلى روافد النهر جميعا ، ليرى

ما يستطيع أن يطلقه من هذا أو ذاك ، وجملة القول سيخضع النهر لمشروعات جمة يأخذ بعضها برقاب لا يقف أحدها على قدميه دون أن يستند إلى الآخر ولا يمكن التقيد ببرنامج خاص يتفق عليه سلفا لاستخدام هذه الخزانات ، لأن هذه البرامج تكون عرضة كما أوضحت لحضراتكم لتغييرات فجائية من سنة لسنة . بل من شهر لشهر طبقا لحالة الشهر .

وأمامنا نحن المهندسين ، كما سمعتم الليلة ، من الأسباب الحيوية ما يجعلنا نستمسك بوحدة الوادى أكثر مما يتمسك به رجال السياسة والحرب .

فلنبذل فى سبيل هذه الوحدة كل ما أوتينا من قوة ، تحقيقا لرخائه الشامل فى ظل عاهله العظيم فاروق الأول ملك مصر والسودان حفظه الله ورعاه .

مشروعات النيـــل

لحضرة صاحب السعادة فؤاد أباظه باشا

رئيس الجمعية الزراعية الملكية

أيها السادة :

لقد برح الخفاء وما كان بالأمس ظنونا واستنتاجا أصبح اليوم حقيقة واقعة ، لا أدخل فى تفاصيل تاريخية وسياسية حتى ولا تفاصيل مائية . إنمـا أعرض عليكم الوقائع الآتية :

مصر هبة النيل . وحضارة أهلها رهن بماء النيل وما يلزمها وما يصلها من ماء النيل .

وما انتقل محمد على إلى الجنوب وما تحرك سعيد إلى الجنوب وما توغلت جيوش الخديو اسماعيل إلى أقصى الجنوب حتى وصلت بحيرة نيانزا ووضع الملك متيسا سلطان أوغندا نفسه تحت الحماية المصرية بمعاهدة أبلغت للدول إلا كان الاعتبار من كل ذلك السير وراء المـاء .

وما اقتطعت انجلترا مديرية خط الإستواء من السودان وما نشرت نفوذها على منطقة البحيرات إلا لتسيطر على مصر والسودان بسبب الماء .

وفى مذكرة قدمتها لمؤتمر القطن الدولى المعقود فى القاهرة بتاريخ ١٧ و ١٨ و ١٩ فبراير سنة ١٩٣٤ بعد زيارة خاطفة وراء القطن المـاء . قلت مايأتى بالنص الواحد :

« فى سنة ١٩١١ شرفنى جلالة مليكنا فؤاد الأول بالاتفاق مع عظمة المرحوم السلطان حسين كامل ابن الفلاح مؤسس الجمعية الزراعية ورئيسها

الأول بالانتداب لزيارة الصومال الطليانى لبحث إمكان زراعة القطن هناك على جوانب مجرى نهر الونى شبالى وعند عودتى من هذه الرحلة زرت الاريتريا والسودان وكانت إقامة سدود على نهر الونى شبالى ونهر الجاش والنيل الأزرق،

مشروعات وأفكار وأمانى :

أما فى رحلتى الأخيرة فى يناير وفبراير سنة ١٩٣٤ فقد رأيت أن تلك المشروعات قد حققت بالفعل وزاد عليها جبل الأولياء الذى رأيت العمل فيه قائما على قدم وساق ورأيت كذلك تعلية أسوان قد تمت .

ليس من شأن هذه المذكرة بحث المشروعات الكبرى على النيل من إقامة قناطر وسدود وخزانات ولكن لا مناص من الإشارة اليها لما لها من العلاقة المباشرة للتصرف فى مياه النيل لإنتاج مقادير جديدة من القطن للعالم .

أما مسألة الجزيرة نفسها بالسودان وتبلغ أربعة ملايين من الفدادين أو أكثر وتعتشم حكومة السودان أن تزرع منها ثلاثة ملايين فى النهاية وفى المساحة التى يمكن وصول المياه اليها من الترعة التى حفرت بموازاة النيل الأزرق والتى تأخذ المياه مباشرة من خزان سنار ولكن زيادة الأراضى التى تزرع وزيادة مناسيب المياه التى تؤخذ خاضعة لاتفاقات ومراقبة من الحكومة المصرية ولها علاقة مباشرة بكمية المياه التى تخزن من تعلية خزان أسوان وإقامة خزان جبل الأولياء وما يتلوهما من مشروعات الرى الكبيرة فى بحيرة البرت نيانزا وشق مجرى النيل فى منطقة السدود ومشروع إقامة سد فى بحيرة تسانا فى الحبشة وربما على فيكتوريا نيانزا نفسها فى أوغندا،

انتهى ما قلته فى سنة ١٩٣٤ فى مذكرتى لمؤتمر القطن فى القاهرة وما ذكرته فى محاضرة لى بالجمعية الزراعية الملكية فى السنة نفسها .

وفى هذا العام ظهر كتاب جليل القيمة الفنية عن حوض النيل والمحافظة عليه وضعه الأساتذة هرست وبلاك وسميكه وخلاصته أن الأعمال الرئيسية اللازم إقامتها هى ما يأتى :

أولا — عمل خزان على النيل بين العطبرة ووادى حلفا .

ثانيا — عمل خزان على بحيرة البرت وقناطر حجز المياه فى بحيرة فيكتوريا

ثالثا — شق قنال فى منطقة السدود .

رابعا — عمل خزان على بحيرة تانا فى الحبشة .

لن أدعى الهندسة والهيدروليكا ولكنى رأيت النيل من منبعه إلى مصبه فهو يتمثل أمامى كرقعة الشطرنج أراها كلها من أولها إلى آخرها فيمكننى الحكم على ما فيها .

على هذا الإعتبار أقرر أن هذه المشروعات الأربعة رائعة من الوجهة الفنية ويجب عملها ولكن بشرط أن نكون أصحاب النيل من منبعه إلى مصبه ولنا السيطرة التامة على فتح المياه واقفالها وعلى تصرفها .

أيها السادة : كلكم يعرف كثيرا عن خفير القنطرة وعن سلطته ونفوذه فما بالكم إذا كان خفير القنطرة يتقمص فيصبح بريطانيا العظمى بجيوشها وأساطيلها وطيرانها .

هناك إتفاقية المياه بيننا وبين انجلترا على تصرف مياه النيل فى مصر والسودان . هل تتذكرون حادثة السردار المشئومة وما تبعها من قرار الجنرال اللنبي بنقضها وزيادة المزروع بالجزيرة وما يتبعه من سحب المياه إليها من خزان سنار على النيل الأزرق رغم اتفاقية المياه .

فمن يضمن لى أن هذا الخفير الذى يكون فى يده مفتاح قناطر بحيرة فكتوريا وخزان بحيرة البرت يحترم اتفاقى معه بعد أن أصرف الملايين من عرق جبين الفلاح المصرى ، ويجوز جداً أن يستعملها لتجويعى وتعطيشى فأكون قد أعطيته الحبل ليشنقنى .

أيها السادة :

بعد ظهور هذا الكتاب الجليل جدا من الناحية الفنية أمطرتنا لندن بالتلغراف الآتى بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٤٧ :

« يعد هنا الشروع فى مسح منطقة حوض بحيرة فكتوريا فى أوغندة بمثابة تمهيد للنهوض بمشروع كبير لتوليد القوى الكهربائية من مساقط الماء بحيث يشمل منطقة واسعة من أوغندة وربما امتد كذلك إلى الأراضى المجاورة فى كثير من شرق إفريقيا التى تصب مواردها المائية فى بحيرة فكتوريا .

ومن المشروعات التى يراد تنفيذها خزان جديد فى جينجا (عند منبع النيل من بحيرة فيكتوريا) يكفل زيادة استخراج الكهرباء من مساقط الماء بكميات لا حصر لها ونفقات ضئيلة للغاية وهو أمر لا غنى عنه فى بلاد يعوق سبيل رخائها الفوز إلى موارد لهذه القوى الكهربائية بتكاليف قليلة .

ولا ينتظر أن يؤدى استخدام بحيرة فكتوريا مخزناً للماء إلى إثارة ارتباكات خطيرة ، بل سيكون أقصى ما يمكن أن ينطوى عليه ارتفاع مستوى البحيرة إلى حد لا يزيد على ثلاثة أقدام من أعلى مستوى بلغه الماء فيها ولن يحدث هذا قبل انقضاء عشرين عاماً على القليل بعد إنشاء الخزان .

ومن المنافع الأخرى التى ستجنى من إنشاء خزان كهذا تذليل النقل فى بحيرتى فكتوريا وكيوجا . لأن استقرار مستوى الماء فيها سيتيح للسفن مخرجا إلى الموانى فى خلال العام .

أيها السادة :

أقول لكم الحق لم أعرف للنوم طعما ليلة كاملة بعد قراءة هذا التلغراف. إذ أن مخاوفى التى تخيلتها فى عام ١٩٣٤ قد تحققت مع الأسف إذ قلت وقتها «ربما يفكرون فى إقامة سدود على بحيرة فكتوريا فأصبح هـــذا الخيال حقيقة واقعة » .

وإنى أتخيل خيالا آخر وأكبر الظن أنه سيتحقق كذلك :

ستتحرك مصر ، ويرفض البرلمان المصرى صرف ملايين الجنيهات لإقامة خزان بحيرة البرت وموازنة قناطر فكتوريا للاستفادة منها بتوليد الكهرباء ولحجز الماء ، ويحتج البرلمان المصرى على اللعب بماء النيل ، مصدر حياتنا .

فتنادى انجلترا بدولية النيل وقد مهدت لذلك بإرسال مفتش رى لأوغندا من بضعة أشهر لأول مرة وعلى ما اعلم بحسب ما رأيت . فإن المزروعات كلها حتى القطن فى أوغندا تزرع وتروى بماء المطر ، ولكن انجلترا تجمع الأصوات ضـــدنا فيكون لأوغندا صوت ولكينيا صوت وتنجانيكا صوت وكلها مستعمرات بريطانية حول بحيرة فكتوريا . وللكونجو البلچيكى صوت وهو جارنا على بحيرة البرت . وللحبشة صوت على بحيرة تانا ، حتى وكذلك تسوق السودان بصوت آخر فتجمع ستة أصوات ضد صوت واحد لمصر .

هذا الوضع أيها السادة خطر جداً علينا ، فقبل كل شيء يجب أن نعرف إلى أى طريق نحن مسوقون ، وأى ضمانات تعصمنا من الجوع والعطش والموت قبل أن نلق بأيدينا إلى التهلكة .

وفيما يأتى مناظر بالفانوس السحرى وشريط سينمائى يريكم كيف أن انحدار الماء من بحيرة فكتوريا من فتحات ثلاث لا تزيد الواحدة على عشرة أمتار يمكن سدها بعمل هندسى قليل التكاليف فيرتفع الماء فيها نحو متراً وأكثر ومساحتها ١٧ مليون فدان أى بحجز مئات المليارات من الأمطار المكعبة من الماء .

والنتيجة أنه من رأيى أن تبلغ السلطات المختصة الحكومة البريطانية أن النهوض بهذه المشروعات بدون سابقة اتفاق مع الحكومة المصرية على جميع التفاصيل يعد عملا غير ودى ضد مصر . ويعمل المصريون على وقفها حتى ولو اضطلعت بها انجلترا على نفقتها فليست عندنا القوة المادية ولكن عندنا قوة الحق فى عالم لم يمح فيه من الوجود كل معالم الحق .

وحدة وادى النيل من الوجهة الاقتصادية

للعالم الجغرافى حسين كامل سليم بك

عميد كلية التجارة بجامعة فؤاد الأول

حضرات السادة :

إن مصر فى كفاحها للحصول على هدفها القوى وهو وحدة وادى النيل يجب أن تعنى عناية كبرى بإبراز أهمية المصالح الإقتصادية المشتركة التى يعود نفعها على سكان الوادى جميعاً من تحقيق تلك الوحدة . فإن مصالح العيش والرزق أقوى من الإقناع وأبلغ فى كسب المؤيدين والأنصار من الحجج القانونية الوافية والأدلة المنطقية الدامغة . وليس بكاف أن نبين قوة الروابط التاريخية والجنسية والدينية التى تربط سكان مصر بسكان السودان منذ العصور القديمة فكم من دول كانت مرتبطة بكل تلك الروابط ثم انفصمت عراها بسبب تعارض المصالح الإقتصادية . وهل كانت ثورة المستعمرين الإنجليز بأمريكا تحت زعامة « جورج واشنجتن » إلا دليلا ناطقاً على تغلب المصالح الإقتصادية الخاصة على روابط الجنس واللغة والدين . . ؟ وهلا يعتبر قيام دولتى بلجيكا وسويسرا وهما من أقوى دول أوربا وطنية وأشدها اتحاداً إلا دليلا آخر على تفوق المصالح المادية على كل ما عداها من الروابط التى تربط أبناء الشعب بعضهم ببعض . ؟ فبلجيكا تتألف من عنصرين مختلفين فى اللغة والدين ولكن وحدة المصالح الإقتصادية هى الدعامة القوية التى تقوم عليها هذه الدولة الغنية الفتية كما أن سويسرا تعترف بثلاث لغات رسمية وتقع على صغرها وسط ثلاث دول عظمى اشتبكت فى حربين عالميين ومع ذلك فقد بقيت سويسرا وسط تلك العواصف الهوجاء محتفظة بسلامتها ووحدتها بسبب

إقناع أهلها بضرورة المحافظة على تلك الوحدة وإيمانهم بأهمية التمسك بالحياد التام رغبة فى الإبقاء على ما بينهم من مصالح مادية عظيمة .

والحق أيها السادة أننا إذ ندافع عن قضية وادى النيل يجب ألا نقيم كبير وزن إلى ما نسمعه وسنسمعه من أعداء هذه الوحدة ، عما يزعمونه من ضعف حجتنا فى إثبات ما يربط أهل مصر بأهل السودان من وحدة الجنس واللغة والدين إذ يكن أن نثبت أن مصلحة أهل مصر والسودان بل وحياتهم متوقفة على تحقيق هذه الوحدة . وليس من العسير علينا أن نثبت باطل دعواهم ونقنع العالم أجمع أن وحدة الجنس واللغة والدين قائمة فعلا بين مصر والسودان وأن ما بينهما من فوارق واختلاف لا يعدو كثيراً ما بين ساكن أعالى الصعيد وساكن شمال الدلتا من فوارق فى اللهجة والجنس ولا يقرب بأى حال من الأحوال من الإختلافات الهائلة التى تميز سكان الولايات المتحدة حيث تجتمع كل شعوب الأرض تحت راية واحدة وحيث يعيش الجنس الأبيض والأصفر والأحمر والأسود فى سلام ووئام مع أن عدد السود فيها يزيد عن ضعف عددهم فى كل حوض النيل ومع ذلك لم يقل أحد أن الولايات المتحدة ليست وحدة سياسية قوية أظهرت فى كل مناسبة شدة وطنية أبنائها وعظم تعلقهم بل واعتدادهم بقوتها ووحدتها وقد اجمع الناس على أن تعدد الأجناس فى الولايات المتحدة كان سببا رئيسياً لا فى ضعفها بل فى قوتها وحيويتها وان ما يؤلف بينهم ويدعم اتحادهم هو العيش فى بيئة واحدة واعتناق مبادىء واحدة والعمل على تحقيق مصالح مشتركة واحدة .

ولئن كان واجبا علينا أن نضع فى طليعة حججنا فى الدفاع عن قضيتنا تلك الحجج الاقتصادية القوية التى تثبت لأهل مصر والسودان أولا والعالم كله ثانيا أن مصر لا يمكن أن تعيش بغير السودان وأن السودان لا يمكن أن يعيش ويرقى من غير مصر . كما يجب علينا أن نرضى ضمير العالم وندحض دعاوى أعدائنا الذين يتهموننا بما هو فيهم بل من أخص مكوناتهم أى حب

السيطرة والاستعمار بأن نقيم الأدلة الدامغة التى لا يتطرق إليها الشك أو الوهن بأن مصر لا تبغى الكسب والمغانم من السودان وعلى حساب السودان وإنما تبغى الكسب والغنم لنفسها وللسودان أيضا إذ لا تضارب فى المصالح بين القطرين بل على العكس من ذلك يوجد ارتباط عظيم فى المصالح بينهما مما يجعل العمل المفيد لأحدهما لا بد عائد بالفائدة على القطر الشقيق أيضاً . إذا نجحنا فى إقامة هذه الحجج الاقتصادية كانت بالإضافة إلى ما هو قائم فعلا من وحدة القطرين فى الجنس واللغة والدين حججا دامغة لا يمكن دحضها أو الرد عليها وكانت قضيتنا مضمونة النجاح مهما طال فى سبيلها الكفاح .

أيها السادة :

سمعنا فى المحاضرات السابقة قطبين من أقطاب الرى فى مصر يوضحان بالأدلة والأرقام التى لا تقبل المناقشة شدة حاجة البلاد إلى مشروعات الرى فى أعالى النيل لكى تتمكن مصر فى السنوات المقبلة من المحافظة على مستوى معيشة أبنائها ومن توسيع المساحة المزروعة لكى تتمشى مع ما ينتظر من زيادة مطردة فى عدد السكان ولا أخالنى مبالغا إذا قلت إنه لا يوجد أحد فى داخل مصر أو خارجها يستطيع أن يقاوم قوة تلك الأدلة والأرقام أو يتردد فى الاعتقاد أن مصر بحاجة ماسة لا تقبل التسويف والارجاء لتنفيذ تلك المشروعات على اعتبار كونها سلسلة متصلة الحلقات مرتبطة النتائج .

غير أننى أستمحيكم عذراً إذا أضفت إلى هذه البيانات الوافية بعض الملاحظات التى أراها على جانب عظيم من الأهمية ، وهى أن هذه المشروعات سوف تعود على السودان بنفس الفوائد التى تعود بها على مصر بحيث تصبح مصلحة القطرين فى تنفيذ مصلحة مشتركة واحدة . فمصر ستصرف فى السودان وأعالى النيل مالا يقل عن سبعين مليونا من الجنيهات فى سبيل إقامة هذه المشروعات وأن هذه الأموال الطائلة ستسبب انتعاشا اقتصاديا فى السودان لم يعرفه من قبل . فسوف تمد الطرق العديدة والخطوط الحديدية الكثيرة ،

وسوف يزيد عدد العمال والموظفين فيزداد الطلب على المبانى والأغذية والخدمات وكل حاجيات المعيشة مما يشجع على ارتفاع أسعارها وزيادة إنتاجها ووفرة الأرباح منها . فكأن مصر بإقدامها على تنفيذ تلك المشروعات تفتح أبواب الرواج والرخاء والكسب أمام السودان بدلا من الخمول والكساد والتأخر الذى ظل السودان يعانيه حتى الآن .

وفضلا عن ذلك فإن جل تلك المشروعات الهندسية سيزيد الإيراد المائى للسودان بقدر ما يزيده لمصر . فخزانات بحيرة تانا والبرت وفكتوريا وكذلك قناة السدود ترمى إلى التخزين القرنى لكل حوض النيل لا لمصر وحدها وإلى توفير الماء الوارد من هضبة البحيرات بعد أن كان يتبدد فى المستنقعات . وهذا الماء يمر بالسودان قبل أن يمر بمصر وسينتفع به السودان فى توسيع مساحاته المزروعة كما تنتفع به مصر . ولذا كان من الواجب أن تسمى هذه المشروعات بمشروعات الرى فى مصر والسودان بدلا من أن تكون مشروعات الرى بمصر وحدها . وإن مصر إذ تعلن عن شدة حاجتها إلى تلك المشروعات وعن استعدادها لأن تتحمل وحدها أعباء إنشائها من الناحية المالية والهندسية إنما تعرض على السودان فى نفس الوقت ضمانا للرواج والرخاء لم يسبق أن سعدت البلاد بمثله ، وتوسعا كبيراً فى المساحة المزروعة سيعود نفعه على أصحاب الأرض من المزارعين أنفسهم وعلى البلاد بأكملها .

وإذا كانت مصر تطالب باشرافها وحدها على تلك المشروعات وقت تنفيذها وبعد تنفيذها وترفض أن تسلم مقاليد حياتها لدولة أجنبية تتحكم فيها كيفما شاءت ، فهل تكون مسرفة فى هذا الطلب ومتعنتة فيما تظهره من قلة ثقتها بدولة عظيمة كانجلترا ؟ أليست انجلترا هذه هى صاحبة الأربعة والستين وعداً بالجلاء ؟ أليست هى التى استغلت حادثاً سياسياً فردياً وهو مقتل السردار فعمدت إلى إذلال مصر وإهدار كرامتها ، وحصلت على غرامة نصف مليون جنيه من هذا الشعب الفقير الذى لا تنفك عن تعبيره بانخفاض

مستوى معيشة أبنائه ، وأمرت بإخراج الجيش المصرى من السودان ، وهو الجيش الذى احتمل ما احتمل من التضحيات فى سبيل استرداد السودان لكى تنعم بحكمه انجلترا وحدها . ولم تكتف انجلترا بذلك بل اقحمت على هذه المطالب الجائرة موضوع الرى فى السودان فأعلنت تحررها من وعدها السابق بتحديد المساحة المزروعة من أرض الجزيرة . لكى يشعر كل مصرى أن زراعته أى حياته صارت مهددة فى الصميم . وأن انجلترا مازالت سيدة الموقف .

يا حضرات السادة : إن هذه المأساة لا يمكن أن تتكرر وليس هناك شخص يقدر المسئولية يستطيع أن ينصح لمصر بعد ذلك أن تقدم على مشروعات الرى فى أعالى النيل وتنفق ما ستنفقه فى هذا السبيل ، وهناك جندى بريطانى واحد فى السودان . فكأن الإختبار الذى يواجهنا اليوم هو إما أن نحقق الجلاء عن السودان لكى نتمكن من تنفيذ مشروعات الرى فيه ونسعد بعد ذلك كما يسعد إخواننا السودانيون بالرخاء والرفاهية أو أن نقبل صاغرين أن نعيش فى الفقر والذل أبد الآبدين .

أيها السادة : إن موضوع الدعائم الاقتصادية التى تقوم عليها وحدة وادى النيل أوسع كثيراً من موضوع الرى فى حوض النيل ، ولكى نفهمها على حقيقتها يجب أن نستعرض بإيجاز الحالة الاقتصادية فى كل من مصر والسودان ، والأهداف الاقتصادية التى يرمى إليها كل من القطرين ، ثم نوضح الوسائل الموصلة إلى تحقيق تلك الأهداف ونبين كيف أن الوحدة بينهما شرط أساسى للنجاح فى ذلك .

فما أهم مظاهر الحالة الاقتصادية فى مصر فى الوقت الحاضر ؟ إن نظرة سريعة عابرة تبين أن مصر فى حالة اقتصادية سعيدة تغبط عليها حقا ، سيما بمقارنتها بالدول الكبرى التى كانت فيما مضى متعجرفة بثروتها ، متبجحة بمدنيتها وقوتها . فميزانية مصر متوازنة وليس على حكومتها ديون أجنبية .

بل لها ديون أجنبية كبيرة فى الخارج وهى تملك إحتياطياً كبيراً تفكر على مهل فى صرفه فى أعمال الإصلاح الكثيرة ومستوى الضرائب فيها منخفض وجميع حاجيات المعيشة فيها متوفرة وإن كانت غالية الثمن نظراً للتضخم المالى الذى أصابها خلال الحرب كما أصاب جميع دول العالم بلا استثناء . وبالجملة فهى أسعد حالا من أغلب الدول المنتصرة فى الحرب التى ما زالت تعانى ويلات الجوع والفقر والإرتباك الاجتماعى والاقتصادى الشديد .

هذه أيها السادة نظرة سطحية عابرة إلى حالة مصر الاقتصادية فى الوقت الحاضر وهى إن دلت على شيء فعلى جهل من يلقيها واكتفائه بالنظر إلى القشور دون اللباب . أما النظرة العميقة الصحيحة فأنها تخترق ذلك الوشاح المزخرف الجذاب إلى حقيقة مؤلمة لا يمكن مهما حاولنا أن نخفيها عن أنفسنا وهى أن الشعب يناضل ويكافح ضد ما اصطلح على تسميته بالأعداء الثلاثة وإن مستوى معيشة المصرى أقل كثيراً ومن جميع الوجوه من مستوى معيشة مثله فى الدول الغربية . ولست فى حاجة لأن أبين لمجتمع من المصريين حقيقة ما ابتلى به هذا الشعب من ويلات الفقر وتوابعه كما ليس من المصلحة أن نطيل فى هذا المقام فان الإشارة إليه أبلغ من العبارة .

غير أنه يهمنى أن أصحح فكرة خاطئة تجول فى بعض الأذهان وربما تعمل على إشاعتها بين الناس هيئات مغرضة لا تميل إلى النظام والاستقرار وهذه الفكرة هى أن سبب انتشار الفقر بين غالبية المصريين يرجع إلى سوء توزيع الثروة الأهلية بينهم أى أن وجود الأغنياء هو السبب الحقيقى فى كثرة الفقراء وإن أغلب الملكيات الزراعية صغيرة وضئيلة لوجود عدد من الملكيات الكبيرة الواسعة . أن هذه الفكرة لا تقوم على أساس من الواقع والإحصاء ، فهل تعلمون حضراتكم ما يكون نصيب الفرد فى مصر لو وزعت جميع الأراضى بالتساوى بين الناس ؟ ٧ قراريط أى أقل من ٠,٣ من الفدان . وما يكون نصيب الملاك الحاليين لو وزعت عليهم الأراضى بالتساوى مع بقاء غالبية

الشعب من سكان الريف والمدن محرومة من الملكية ؟ — ٢,٤ من الفدان، أى أننا لو نزعنا أملاك الأغنياء وحرمناهم من ثرواتهم ثم أعدنا توزيعها بالتساوى بين الناس لما عاد ذلك بالكسب على أحد ولأصبح الفقر المدقع نصيب الجميع بدلا من أن يكون نصيب الأغلبية . وزيادة فى إظهار هذه الحقيقة القاسية قمت بعمل إحصاء طريف لبيان نصيب الفرد من الثروة الزراعية بالجنيهات لو وزعت أرباح الزراعة على جميع السكان بالتساوى فى سنة عادية كسنة ١٩٣٨ وبعد مقارنة المساحة المزروعة فى كل من مديريات القطر وتقدير صافى إيرادها فى السنة ثم تقسيم ذلك على جميع السكان فى المديرية تبين لى أن نصيب الفرد فى السنة الكاملة يكون على النحو الآتى :

	جنيه		جنيه
البحيرة	١٤,٧	بنى سويف	١٠,٧
الغربية	١٣,١	الفيوم	١٢,٨
المنوفية	٩,	المنيا	١٢,٣
الدقهلية	١٢,	أسيوط	٩,٩
الشرقية	١٣,٥	جرجا	٦,٦
القليوبية	٩,	قنا	٦,٢
الجيزة	٨,١	أسوان	٥,٩

أى أن أفقر مديريات القطر هى الواقعة فى أعالى الصعيد حيث لم تدخل بعد الزراعة الصيفية ، وحيث يفوق ازدحام السكان بالنسبة إلى الثروة الزراعية ازدحامهم فى أية مديرية أخرى فلا عجب إذن أن تشتد المهاجرة من هذه المديريات الجنوبية إلى بقية أنحاء القطر .

يتبين من ذلك أيها السادة فساد الرأى القائل بأن علاج الفقر فى مصر يكون بإعادة توزيع الثروة الأهلية على أساس المساواة فى توزيعها بين الناس. وتظهر الحقيقة المرة وهى أن سكان مصر أكثر كثيراً من مجموع الثروة الأهلية العالمية ، وأننا مهما حاولنا فلن نتخلص من مشكلة الفقر فى مصر إلا

إذا بلغنا من زيادة الثروة الأهلية دون زيادة السكان أى بالتخلص من زيادة السكان بواسطة المهاجرة . وقد كشفت لنا الطبيعة عن أنيابها البشعة خلال سنوات الحرب ، فذهب عدد كبير من أبناء مصر ضحية للملاريا والحمى الراجعة والطاعون وغيرها من الأوبئة الفتاكة التى تحصد الفقراء حصداً لأن ضعف غذائهم يجعلهم أكثر تعرضاً للمرض من غيرهم ، كما أن قلة ذات يدهم تحول دون علاجهم فى الوقت الذى يجدى فيه العلاج ، وهذا نذير بسوء المغبة إذا لم تسرع مصر إلى إيجاد التوازن بين عدد السكان وموارد الثروة الأهلية .

هذه هى مشكلة مصر الإقتصادية الكبرى أيها السادة . مشكلة عدم كفاية سبل الرزق أمام الناس بسبب كثرة عددهم ، وهى مشكلة تتفاقم مع الزمن لأن السكان يتزايدون أسرع من تزايد الثروة الأهلية . ففيما بين سنة ١٩٢٧ وسنة ١٩٣٧ زاد عدد السكان بمقدار ٤٠ ٪ بينما زادت المساحة المزروعة ٥,٩ ٪ فقط ويلاحظ أن سرعة زيادة السكان قد أخـــذت فى الإنخفاض تدريجاً بفعل العوامل الإقتصادية فبعد أن كانت فى بداية هـذا القرن نحو ٣ ٪ كل عام صارت فى السنوات الأخيرة ١,٢ ٪ كما أن نسبة الزيادة فى المدن أعظم كثيراً منها فى الريف مما يدل على أن الريف المصرى قد اقترب من درجة التشبع فى السكان وأنه لا ينتظر زيادتهم فيه إلا إذا نفذت مشروعات الرى والصرف فى شمال الدلتا وأعالى الصعيد ومع ذلك فقد استمرت زيادة السكان فى مصر أسرع منها فى أية دولة أخرى فمنذ بداية القرن الحالى زاد سكان مصر ٤٦ ٪ وسكان انجلترا وويلز ٢٣ ٪ وفرنسا ٧,٤ ٪ وإيطاليا ٢٧ ٪ والهند ٣٠ ٪ .

ومما يزيد فى خطورة الموقف أن زيادة السكان أسرع من زيادة الثروة الأهلية تضغط على مستوى المعيشة وتدفع به إلى الإنخفاض فى الوقت الذى تعمل فيه الحكومات المختلفة تحت تأثير الرأى العام على نشر الإصلاحات الإجتماعية الكثيرة وبذا تدفع مستوى المعيشة إلى الإرتفاع . ويكفى أن نذكر

التوسع فى نشر التعليم ومكافحة الأمراض المتوطنة ونشر المراكز الإجتماعية وتحسين الحياة الريفية وتزايد سكان المدن وظهور اتحادات العمال إلى غير ذلك من نواحى الإصلاح التى لا يختلف اثنان فى ضرورتها للبلاد وعظم فائدتها .

غير أن هذه الإصلاحات الجيدة فى ذاتها تزيد كما قلت الموقف خطورة لأنك فى بلاد تشكو من شدة كثافة السكان لا تحل الموقف بل تزيده استفحالا بمكافحة الأمراض التى تقلل الوفيات وفى بلاد تشكو من انخفاض الأجور بسبب شدة التزاحم على العمل لا تصلح الحالة بنشر التعليم وتشجيع اتحادات العمال مما يدفع بالأجور إلى الصعود وهى بفعل عوامل العرض والطلب متجهة بطبيعتها إلى الهبوط . وإنه لمن المؤلم حقا أيها السادة أن يحمل منطق الحوادث الإنسان على انتقاد حتى أعمال الإصلاح نفسها لكونها لا تساعد على حل المشكلة الرئيسية وانما تزويدها ارتباكا واستفحالا .

ولعل أبلغ دليل على صعوبة موقف مصر الاقتصادى وشذوذ أوضاعه أن نسبة المتعلمين لم تبلغ بعد ٢٠٪ من مجموع السكان ومع ذلك فقد ظهرت بيننا قبل الحرب مشكلة المتعلمين المتعطلين وليس بعيد أن تعود هذه المشكلة إلى الظهور فى السنوات المقبلة فماذا يكون الموقف إذا تحققت أمنية الشعب فى نشر التعليم العام بين جميع الأفراد وكيف ننتظر من الشباب المتعلم أن يقبل صاغراً إقفال سبل العمل فى وجهه أو أن يضطر إلى قبول أجور لا يقبلها أنصاف المتعلمين فى الدول الأجنبية ولا تسمح باحتفاظ الشباب بمستوى معيشة يتفق مع نصيبه من التعليم . وليس الموقف الذى تجد مصر نفسها فيه الآن وهو زيادة عدد السكان بالنسبة إلى موارد الثروة بموقف غريب أو جديد بل هو موقف طبيعى تنبأ بحدوثه الإقتصادى الانجليزى مالتاس Malthus فى أواخر القرن الثامن عشر عندما أعلن نظريته المشهورة بأن الناس بطبيعتهم يزيدون أسرع من زيادة الثروة فى الإقليم وأنهم إذا فشلوا فى إيجاد التوازن بين عددهم ومقدار تلك الثروة تدخلت الطبيعة بأساليبها القاسية لايجاد ذلك

التوازن فتنتشر الأمراض والمجاعات والثورات وتكثر الحروب وغيرها من الويلات التى تؤدى إلى الوفيات بالجملة وتستمر تلك المصائب حتى ينقص عدد السكان إلى النسبة الملائمة لموارد الثروة المحدودة . فهل يليق بنا ونحن دولة متحضرة تعيش فى القرن العشرين أن نقف مكتوفى الأيدى نشهد بأعيننا تطبيق هذه النظرية ويختطف من بيننا الأبرياء من أهلنا ومواطنينا لا لذنب جنوه سوى أن بلادهم قد أهملت أو تلكأت فى توفير سبل العيش لهم ؟ إن أبسط واجبات الانسانية وأولى واجبات الوطنية تلزمنا على إيجاد الحل الحاسم لهذه المشكلة وعلى إنقاذ مصر والمصريين من هذه الأخطار المحققة التى ظهرت بوادرها إبان الحرب الكبرى والتى ستعود إلى الظهور بشكل أوسع وأخطر إذا لم نعمل على زيادة الانتاج زيادة واضحة وتقليل كثافة السكان بتنظيم المهاجرة .

أيها السادة : لقد اتخذت مصر فى السنوات الأخيرة كثيراً من الوسائل المسكنة لآلام ذلك المرض العضال الذى نعانيه ولكن هذه الوسائل مهما تعددت لا يمكن اعتبارها علاجا لذلك الداء . ومن أهم تلك الوسائل تشجيع التعاون بين السكان فى الريف والمدن وبيع الحكومة أملاكها لصغار المزارعين وتنظيم التسليف الزراعى والصناعى والتفكير فى الحد من مساحة الملكيات الكبيرة إلى غير ذلك من الوسائل التى تخفف من حدة الفقر ولكنها لا تقضى عليه .

أما النهضة الصناعية التى سعدت بها البلاد منذ اتباع التعريفة الجمركية الجديدة سنة ١٩٣٠ فهى أول علاج إيجابى لهذه المشكلة لأنها اتجهت إلى بيت الداء وعملت على زيادة موارد البلاد وفتحت سبل العمل أمام عدد متزايد من المتعلمين وغير المتعلمين وخلقت ميادين جديدة لرؤوس الأموال المصرية التى أخذت تدريجا تحل محل رؤوس الأموال الأجنبية . وقد اقتنع الشعب أخيراً بأن هذه النهضة الصناعية ليست مسألة كمالية يمكن التربث فيها بل هى مسألة حيوية ، هى أمل مصر الوحيدة فى التخلص من مشكلة الانتاج الاقتصادى

المحدود ، فان مصر سوف تصل بعد بضع سنوات أى بعد تنفيذ مشروعات الرى فى أعالى النيل إلى أقصى ما يمكن أن نصل إليه من توسع زراعى عندما تبلغ مساحتها المزروعة طول العام ٧,١٠٠,٠٠٠ فدان . وعندئذ يكون قد وصلت غاية تقدمها الزراعى ومع ذلك فلن يكون ذلك كافيا لرفع مستوى معيشة الشعب ارتفاعا ملموساً لأنه سوف يكون مصحوبا بزيادة معادلة له أو أكثر منه فى عدد السكان . وإذا كان الانتاج الزراعى سوف يصل إلى حده النهائى فى المستقبل القريب فان الانتاج الصناعى لاتعرف حدا إلا رواج التجارة ومن هنا جاء الاهتمام به والعناية بتوفير كل الضمانات اللازمة لنجاحه كتوليد الكهرباء من مساقط المياة فى أسوان واستنباط المعادن لاسيما البترول من الصحارى المصرية وإقامة الصناعات التى تتوافر خاماتها فى مصر مثل صناعة الحديد والسماد والغزل والنسيج الخ وإحاطة الصناعة المصرية بكل رعايه ومساعدة تستطيع الحكومة والشعب تقديمها إليها .

غير أن هذه النهضة الصناعية المباركة لن يكتب لها النجاح المنشود إلا إذا تخلصت من عقبة كؤود سوف تعترض طريقها ألا وهى فقر الشعب وضعف قوته الشرائية . الواقع أن عدداً كبيراً من سكان مصر قد يبلغ نحواً من ٧٠ ٪ لا يكادون يشترون شيئا يذكر من المصنوعات بسبب ضيق ذات يدهم . وهم مع ذلك أشد الناس حاجة إلى الشراء والسبيل الوحيد إلى تحويل هذه الحاجة الصامتة إلى حاجة منتجة مثمرة Effective demand هو بزيادة القوة الشرائية لديهم أى بزيادة أجورهم وإيرادهم دون زيادة الأسعار أو أكثر من زيادة الاسعار .

ولست فى حاجة لأن أبين لحضراتكم أن أهم شرط من شروط الانتاج هو ضمان الاستهلاك . وإذا كانت الصناعة المصرية لم تشعر حتى الآن بأزمة فى الاستهلاك فذلك راجع إلى حداثة عهدها وقلة إنتاجها فهى تحاول وبخاصة فى السنوات الاخيرة أن ترفع الانتاج إلى مستوى الاستهلاك . وهى فى ظل

الحماية الجمركية القائمة وإنعدام المنافسة الأجنبية ووفرة الطلب على المصنوعات بسبب وفرة النقود المتداولة فى أيدى الجمهور لم تشعر بعد بما ينتظرها قريبا من عقبات كبيرة عندما يكتمل نموها ويزيد إنتاجها إلى الدرجة التى يتعادل بها مع الاستهلاك الداخلى وأن ذلك العهد ليس ببعيد وعندئذ تشعر الصناعة المصرية بوجود هذه الغالبية الكبيرة من سكان مصر الذين لا يشترون شيئا بسبب عجزهم عن الشراء وعندئذ ستحاول جاهدة أن تصل إلى هؤلاء المشترين العاجزين لتشبع تلك البطون الجائعة وتكسو تلك الأجسام العارية وتؤثث تلك البيوت الخاوية . ولكنها ستصطدم على طول الطريق بمشكلتنا الأولى وهى مشكلة الفقر الناتج من شدة كثافة السكان . ومن غير المحتمل أن تنجح الصناعة المصرية فى حل المشكلة بتصريف الزائد من الانتاج الصناعى فى الاسواق الأجنبية . لانها إذا خرجت من السوق المصرية المتمتعة فيها بالحماية وعدم المنافسة ستدخل فى الأسواق العالمية حيث تواجه منافسة شديدة من المصنوعات الاجنبية التى قد تفوقها جودة وتقل عنها ثمناً . ولهذا كان من المصلحة ألا نعلق كبير أمل على نجاح مصر فى تصدير المصنوعات فى المستقبل القريب على اعتبار أن ذلك يكون حلا لمشكلة الاستهلاك الداخلى المحدود ولا يغرنكم ما تلقاه المصنوعات أيا كانت أثمانها أو أصنافها من الرواج فى الوقت الحاضر فنحن نعيش فى ظروف استثنائية يشكو فيها العالم أجمع من قحط فى الانتاج ولا تفى المصانع ولا المزارع بانتاج كل الحاجيات ولكن هذه الظروف موقوفة بقدرة العالم على إعادة تشييد المصانع أو تجديدها وعندئذ سوف تعود مشكلة وفرة الانتاج إلى الظهور .

أيها السادة — لقد استعرضت أمامكم بشيء من الإيجاز أهم مظاهر الحياة الإقتصادية فى مصر فى الوقت الحاضر ولم أكن فيه متشائماً أو مغالياً بل حاولت تحديد الموقف بما يجب من إخلاص وصراحة . ولعلكم تبينتم أن مشاكل مصر على تعددها وتنوعها هى فى الحقيقة فروع من مشكلة واحدة

هى مشكلة الفقر الناتج عن زيادة السكان بالنسبة إلى موارد الثروة الأهلية ولذلك كانت أهداف مصر الإقتصادية واضحة جلية وهى العمل على زيادة الإنتاج الصناعى والزراعى بكل الوسائل الممكنة وبأقرب الطرق الممكنة والعمل على تقليل كثافة السكان بتنظيم المهاجرة إلى السودان . هذان الهدفان يجب أن يكونا برنامج كل حزب وكل حكومة ولن يتحققا إلا إذا تحققت وحدة مصر والسودان فمن ناحية زيادة الإنتاج قد ثبت لنا أن التوسع الزراعى متوقف على تنفيذ المشروعات فى السودان وأعالى النيل وعلى اطمئنان مصر على مصير تلك المشروعات ومن ناحية زيادة الانتاج الصناعى قد تبين لنا أيضا أن ذلك يتوقف على زيادة القوة الشرائية فى الشعب ولن تزيد تلك القوة إلا بارتفاع الأجور وتقليل التنافس على العيش بين المصريين ومن الاجدى للصناعة أن يقل عدد سكان مصر ويزيد نصيب كل منهم من الشراء من أن يبقى عددهم كبيراً وعاجزاً عن الشراء .

أما من ناحية تقليل السكان فهناك رأيان متعارضان : رأى يدعو إلى تحديد النسل وآخر يدعو إلى تشجيع المهاجرة وتنظيمها . ولا ريب أن تحديد النسل مبدأ قائم ومتبع بين طبقة المتعلمين والأغنياء فى كل دول العالم ولكنه فى مصر يصدم عقلية الشعب ويتنافى مع تقاليده وسوف يلقى من المعارضين أكثر مما يلقى من المؤيدين وهو فوق كل ذلك نوع من أنواع الاعتراف بالهزيمة فانه إذا رضى الشعب بوقوف سكانه عن الزيادة فهذا رضاء ضمنى منه بأن يبقى شعباً صغيراً ضعيفاً وأن يتخلف عن ركب الحضارة والمدنية أما تنظيم المهاجرة وتشجيعها لا سيما المهاجرة إلى السودان وهو القطر الشقيق الذى لا يشعر فيه المصرى بأنه غريب عن وطنه فان فيه كسبا مزدوجا لمصر والسودان على السواء . فالمصرى المهاجر إلى السودان يخدم نفسه ويخدم مصر ويخدم السودان فى نفس الوقت أما خدمته لنفسه فلأنه سوف ينتقل إلى موطن جديد فيه متسع من العيش والرزق وفيه يستطيع أن يستقر

ويتزاوج من أهله وهو مع ذلك لم يغترب عن وطنه الحقيقى ولم يقطع صلته ببلاده وأهله وحكومته . وأما خدمته لمصر فهى فى مساعدته على تقليل شدة المنافسة على العيش فيها وبهذا يساعد على رفع مستوى الأجور ويفسح المجال أمام من يتبقى من أهله وعشيرته ليسعدوا برغد العيش ، وهو فى الوقت نفسه يخـدم مصر بما يستهلكه من مزروعاتها ومصنوعاتها فى موطنه الجديد . أما مساعدته للسودان فبزيادة الأيدى العاملة فيه التى تعاون على زيادة الإنتاج وتضمن تحقيق الانتعاش الاقتصادى وكل هـذه الأمور من أمس ما يحتاج إليه السودان فى الوقت الحاضر .

ومن الخطأ الفاضح أن يتهم المصرى برغبته عن الهجرة وبميله إلى الاستقرار مهما ساءت به الحال فان الحقائق تنقض كل ذلك وتبين أن هناك مهاجرة مستمرة من الريف إلى المدن فى مصر ومن جنوب الصعيد خاصة إلى جميع أنحاء القطر . ويستدل على وجود هذه الهجرة وأهميتها من أن سكان مديرية المنوفية أقل الآن مما كانوا عليه منذ ثلاثين عاما وهى مع ذلك ما زالت أكثر مديريات القطر ازدحاما بالسكان . ولكى تتيسر هذه المهاجرة بين شطرى الوادى يجب أن يعـد لها تنظيم كبير وتوضع لها خطة مرسومة سواء فيما يتعلق بالنقل أو فيما هو مرتبط باعـداد المساكن وتهيئة الأرض وإمداد المهاجرين برؤوس الأموال فى الفترات الأولى للاستغلال وتوفير كل الوسائل التى تقوم بها الحكومة والهيئات بترغيب تلك الهجرة إلى السودان . ولا يصح أن يفهم من ذلك أن تقتصر الهجرة على إنتقال السكان من مصر إلى السودان بل يجب أن تشمل أيضا انتقال السودانيين إلى مصر وبذا يمتزج شعب وادى النيل وتشتبك مصالحه وتنـدمج دماء أعضائه وتصبح وحدة الوادى حقيقة واقعة بدلا من أن تكون أمنية عزيزة .

ومن هذا يتضح أيها السادة أن فى تنظيم المهاجرة إلى السودان توسيعا للآفاق المصرية يفسح المجال أمام هذه البلاد العريقة فى المدنية ويسمح لها

بأن تسجل مرة أخرى صفحة مجيدة فى التاريخ فأبناؤها الذين عرفوا بوفرة النشاط والمثابرة وواسع الخبرة الزراعية سوف يخلقون مدنية جديدة وثروة طائلة فى أراضى السودان الفسيحة ويجعلون من حوض النيل دولة لا تقل عن أعظم دول العالم فى ثروتها وقوتها وشدة بأسها فكأنهم بهاجرتهم من مصر يخرجون بلادهم من زمرة الدول الصغيرة الضعيفة ويرفعونها إلى مستوى الدول الكبيرة القوية :

والآن أيها السادة ماذا فى السودان ؟ ما هى حالته الاقتصادية فى الوقت الحاضر ؟ وما هى أهدافه ؟ يكفى للدلالة على سوء حالته الإقتصادية بعد أن انفرد الإنجليز فى الواقع بالحكم نحواً من خمسين سنة أن عدد سكانه لا يزيد قليلا على ٦ مليون نسمة أى نصف عدد السود فى الولايات المتحدة وهؤلاء يشغلون مساحة تبلغ نحواً من مليون ميل مربع على حين أن سكان مصر ١٩ مليوناً يعيشون فى نحو ١٢ ألف ميل مربع وأن نقص عدد السكان لدليل قاطع على تأخر الحالة الإقتصادية وعلى كثرة الوفيات بسبب انتشار الفقر وعدم استئصال الأمراض الفتاكة التى تحصد حصدا . ولا شك أن هناك ارتباطا وثيقا بين حالة الشعب الإقتصادية وما يصيب سكانه من زيادة أو نقص . وقد شهد القرن التاسع عشر نهضة صناعية عظيمة كانت مصحوبة فى كل الأقطار بزيادة هائلة فى عدد السكان فزاد عدد سكان أوروبا من نحو ١٧٥ مليونا سنة ١٨٠٠ إلى نحو ٤٥٠ مليونا سنة ١٩٠٠ وزاد سكان الولايات المتحدة من نحو ٢٠ مليونا إلى ٨٠ مليونا كما زاد عدد سكان مصر من ٢,٥ مليون إلى ١٢ مليونا ويرجع الارتباط بين الحالة الإقتصادية وزيادة السكان إلى ما يسببه التقدم الإقتصادى من زيادة الرزق وتحسين الصحة العامة واستقرار النظام والقضاء على المجاعات إلى غير ذلك من الوسائل التى تقلل الوفيات وبذلك يزداد عدد السكان . والواقع أن نسبة عدد المواليد لا تختلف كثيراً من سنة إلى أخرى ولا تتأثر كثيراً بالحالة الإقتصادية العامة ولكن

الذى يتغير ويتأثر هو نسبة الوفيات . فاذا زادت عن نسبة المواليد نقص عدد السكان وإذا نقصت عنها زاد عـدد السكان . ولهذا كان من الإنصاف أن نحكم على شدة تأخر الحالة الإقتصادية فى السودان بوجه عام بما نلمسه من نقص كبير فى عدد سكانه .

وما زالت فى السودان مساحات شاسعة تكاد تكون خلواً من السكان كمنطقة المستنقعات الجنوبية المعروفة بمنطقة السدود حيث تفشى الأمراض الفتاكة وحيث لم تقم حكومة السودان ببذل أى مجهود يذكر لتخفيف هذه المستنقعات وتعبيد الطرق وإنشاء المزارع والغابات فى تلك المنطقة التى تعتبر بطبيعتها من أغنى بقاع العـالم كما تركت مساحات واسعة أخرى فى وسط السودان على حالتها الفطرية تنمو فيها الأعشاب بفعل الأمطار وترعاها الإبل والمواشى والأغنام ويعيش فيها نفر قليل من السودان مع أنها كذلك من أغنى مراعى العـــالم الطبيعية ولا تفتقر إلا إلى تحسين المواصلات وتنظيم الأسواق وحسن التوجيه . وما زالت الزراعة مقصورة على مساحات كثيرة من أرض الجزيرة وكسلا وخور الجأش وبقاع ضيقة منعزلة على ضفاف النيل شمالى الخرطوم مع أن أراضى السودان على ما بها من سعـة وخصب ووفرة فى مياه الأمطار ومياه الرى تستطيع أن تكون من أوسع بلاد العالم فى الزراعة ومن أكثرها إنتاجا لمختلف المحاصيل . بل أن طريقة زراعة القطن فى الجزيرة لدليل قاطع على فساد نظام التوجيه الاقتصادى فى السودان الذى ينظر إليه على اعتباره مزرعة تستفيد منها رؤوس الأموال البريطانية ويحرم من الانتفاع بها أهل البلاد أنفسهم . ويكفى لإظهـار حقيقة ذلك وبيان كيف تضحى مصالح السودانيين لينتفع بها الرأسماليون البريطانيون أنه منذ بدأ فى مشروع الجزيرة حيث يزرع القطن على مياه خزان سنار تحت إشراف نقابة المزارع السودانية Sudan Plantations Sindicate فان النقابة ومن ورائها حكومة السودان تستولى على أملاك الأهالى إما بالشراء بثمن

لا يزيد على ثمانين قرشاً للفدان أو بإيجار لا يزيد على عشرة قروش فى السنة للفدان مع أن تلك الأراضى لا تقل فى جودتها عن أراضى الدلتا وتنتج أقطانا لا تختلف كثيراً فى أصنافها ومحصولها وأثمانها عن أجود أصناف القطن المصرى ثم تعيد النقابة تأجير الأراضى إلى ملاكها الأصليين أو غيرهم من المزارعين وهى لا تكتفى بهذا الكسب العظيم بل تعمد إلى تقسيم محصول القطن بعد جمعه على النحو الآتى :

٤٠ ٪ للحكومة ٢٠ ٪ للنقابة ٤٠ ٪ للمزارعين

فكأن المزارع الذى يقوم وحده بكل المجهود الزراعى ونفقاته ويشقى ويكد فى عمله يحرم من ٦٠ ٪ من المحصول لأن الحكومة السودانية الرحيمة به والمتشدقة برغبتها فى إسعاده ترفض أن تفعل ما تفعله بقية الحكومات المتمدينة وهو الاكتفاء بجمع الضرائب وتتمسك بالحصول على مثل نصيب المزارع نفسه وهو مالك الأرض وزارعها وذلك فى مقابل ما تقدمه له من خدمات عامة كشق الترع وتوفير مياه الرى أما النقابة البريطانية فلا يكفيها ما تربحه من استئجار الأراضى قسرا أو شرائها بأبخس الأثمان وما تجنيه من احتكار زراعة القطن من السودان . . . بل تستولى بدورها على ٢٠ ٪ من المحصول مقابل ما تسميه الإشراف الفنى على زراعته .

أيها السادة : إذ لم يكن هذا هو الاستغلال فى أبشع مظاهره وتسخير عامة الشعب لمصلحة الحكومة الأجنبية ومنفعة أبنائها فمتى يكون التسخير والاستغلال . . . ؟

وما بالنا نذهب بعيدا فى إظهار سوء الحالة الإقتصادية فى السودان وتكفى نظرة واحدة إلى حالة العدد الكبير من سكانه الذين نعموا بالحكم البريطانى خمسين عاما وما زالوا حفاة عراة يعيشون فى شبه عزلة عن العالم محرومين من نصيبهم العادل من المدنية حتى اليوم . ومن عجب أن الحكومة التى ظلت طوال هذه المدة مهملة لأبسط واجباتها إزاء هذا الشعب الكريم قد استيقظت

لجأة من سباتها تنادى باسمه بحق تقرير مصيره وتدافع ضد أخطار الإستعمار المصرى لأخيه السودانى .

وقد عملت تلك الحكومة أعمالا كثيرة لفصل الاقتصاد السودانى عن المصرى مما ترتب عليه أضرارا بليغة تمس شطرى الوادى ومن أمثلة ذلك تعمدها عدم تغيير التعريفة الجمركية السودانية بعد أن غيرت مصر تعريفتها الجمركية سنة ١٩٣٠ ومع أن اتفاقية سنة ١٨٩٩ نصت على ما يأتى :

لا تحصل رسوم الوارد عن البضائع الواردة من القطر المصرى عند دخولها إلى السودان ولكن فى حالة دخول البضائع إلى السودان عن طريق أحد موانى البحر الأحمر لا يجوز أن تحصل عليها رسوم أكثر مما هو مقرر الآن بالقطر المصرى على البضائع الواردة اليه من الخارج .

وقد كان المقصود طبعا من ذلك النص ألا تتخذ موانىء السودانى إلى دخول البضائع الأجنبية دون أن يفرض عليها نفس الضريبة التى تفرضها مصر على ما يدخل عن طريق موانيها من سلع مماثلة وكان المفروض كذلك أن تعدل جمارك السودان تبعا لتعديل الجمارك فى مصر . ولكن سوء النية كان واضحا من تمسك حكومة السودان بحرفية هذا النص فبقيت الجمارك السودانية تفرض رسوما منخفضة على الواردات الأجنبية إلى درجة جعلت البضائع اليابانية الرخيصة تغمر السوق ولا تترك مجالا للمنتجات المصرية هناك بل أن هذا التفاوت فى الرسوم الجمركية بين شطرى الوادى مع عدم تحصيل رسوم جمركية على البضائع المتداولة بينهما ترتب عليه أن أصبح الكثير من البضائع الأجنبية يتسرب إلى مصر عن طريق السودان ويهدد المنتجات المصرية فى مصر نفسها وبذا حرمت المصنوعات المصرية من التداول فى السودان وصارت مهددة بتلك المنافسة غير المشروعة فى داخل السوق المصرية وكذلك عمدت الحكومة السودانية حتى فى ظل الحكم الثنائى على طلب معظم حاجياتها من انجلترا مباشرة حيث كان لها وكيل يقوم

بنشر العطاءات أو الشراء فى كثير من الأحيان بغير مناقصات . وقد كان من مصلحة السودان وصالح الخزانة العامة فيه أن يعطى المنتجون فى مصر فرصة التقدم بعطاءاتهم وبذا يتحقق كثير من الإقتصاد بشراء المنتجات المصرية . وقد نتج عن كل ذلك أن مصر صارت تشغل مكانا ثانويا بالنسبة لانجلترا فى تجارة السودان مع أنها كانت فيما مضى تشترى أكثر من ٧٥ ٪ من صادرات السودان وهى بحكم جوارها وتطورها نحو الصناعة وازدياد سكان المدن فيها فى حاجة متزايدة إلى شراء المحصولات السودانية كاللحوم والحبوب وغيرها

أيها السادة :

هذا عرض سريع للحالة الاقتصادية الراهنة فى السودان يبين لكم مقدار ما احتمله هذا القطر الشقيق من إهمال واستغلال فهل تتصورون أنه تحت إدارة وطنية مصرية سودانية يبقى طويلا على هـــذه الحالة من التأخر والإضمحلال ؟ أن الأهداف الإقتصادية للسودان واضحة جلية بقدر وضوحها وجلائها بالنسبة إلى مصر . فالسودان فى حاجة قصوى إلى زيادة سريعة فى عدد السكان ولا يمكن تحقيقها إلا بالمهاجرة كما لا يمكن أن تكون تلك المهاجرة إليه إلا من مصر حيث يرتبط المهاجر المصرى بأهل السودان بأواصر الجنس واللغة والدين ولا يشعر هنا بأنه غريب عن موطنه وحيث يستطيع المصرى أن يحتمل ظروف المنـاخ والعمل الزراعى . وفى كل ذلك ضمان للنهوض بالسودان وخصوصاً إذا أشرفت عليه حكومة تسهر على مصلحة شعبه وإسعاده ولا تعتبر نفسها وكيلة عن الأجنبى الذى يفكر أول ما يفكر فى مصلحته الخاصة والسودان كذلك فى حاجة قصوى إلا رؤوس الأموال الكثيرة التى تساعد على تعبيد الطرق وإنشاء الخطوط الحـديدية وإقامة القناطر وشق القنوات وتجفيف المستنقعات ومكافحة الآفات وهذه الأموال متوفرة فى مصر والحصول عليها ميسور سواء بالقروض الوطنية أو الأجنبية سيما وأبواب الاقتراض واسعة وفوائده منخفضة فى الوقت الحـاضر الذى تـكدست فيه رؤوس

الأموال فى خزائن البنوك . كذلك يحتاج السودان إلى العدد الوفير من المتعلمين والفنيين الذين ينهضون بمشروعاته العديدة ويعملون مخلصين على تعليم أبنائه وتسليحهم بأسلحة العلم الحديث ولا ينظرون إلى السودان على اعتبار كونه موردا للمرتبات الضخمة والمغانم الكثيرة يتصرفون عنه بعد إشباع غايتهم منه بل يستوطنونه ويقيمون فيه لشعورهم أنهم بين أهلهم وعشيرتهم.

ومن أن تتوفر السودان كل تلك الحاجيات إلا بالإتحاد مع مصر وهى البلاد التى تشكو من وفرة السكان ومن كساد الأسواق المالية ومن مشكلة المتعلمين المتعطلين والواقع أيها السادة أنه يصعب علينا أن نجد فى أية بقعة من بقاع العالم قطرين متجاورين يشغلان بيئة جغرافية واحدة ويرتبط شعباهما بروابط تاريخية دينية وثيقة ويحتاج كل منهما إلى الآخر بقدر حاجة مصر إلى السودان وحاجة السودان إلى مصر فكل منهما متمم للآخر وضرورى لسعادته ورفاهيته .

أيها السادة : إن الوطنى المصرى لينظر متفائلا إلى المستقبل واثقاً بعدالة قضيته وهو إذ يطالب بوحدة وادى النيل ليس أنانياً فى هذا الطلب إنما يرجو الرفعة والرخاء لجميع أبناء الوادى . ولا يكاد الإنسان يتصور حالة مصر والسودان إذا لم تتحقق تلك الوحدة فإن ذلك يقضى بحرمان مصر من كل توسع زراعى يسبب إحجامها عن تنفيذ مشروعات الرى الكبرى فى أعالى النيل كما يقضى بتأخر الصناعة بسبب ضعف القوة الشرائية فى البلاد وبذا تظل مصر دولة صغيرة وفقيرة مزدحمة بالسكان محصورة فى إطار حديدى من الصحارى والبحار . أما السودان فسيظل مئات السنين يمشى مشى السلحفاة نحو التقدم وتستغل موارده وأبناؤه لمصالح الأمبراطورية التى لا تغرب الشمس عن أملاكها .

غير أنه ليس هناك ما يدعو إلى التخوف على مصير قضيتنا فإنه فضلا عن عدالتها وإقناع الشعبين المصرى والسودانى اقتناعا يشبه الإيمان بقوتها

ووجاهتها فإن انجلترا ليست فى موقف اقتصادى أو حربى يسمح لها بالوقوف طويلا فى وجه المطالب العادلة التى يعرف أصحابها كيف يجاهدون ويصابرون فى الحصول عليها . فإنها لم تقرر الإنسحاب من الهند ومن مدن مصر ودلتاها حبا فى الإنسحاب أو اقتناعاً بعدالة الإنسحاب فى ذاته بل لعجزها عن الاحتفاظ بموقف يصطدم مع الوحى العالمى ويكلفها الإحتفاظ به نفقات طائلة من غير طائل. ولو عرفت مصر كيف تستفيد من هذه الظروف المواتيه وكيف تحتفظ بوحدتها الداخلية وتكتسب الأنصار لوحدة وادى النيل فى السودان وخارجه لكان لها كل الأمل فى نجاح قضيتها فهى الحق والعدل . وأن بلاداً أظهرت ما أظهرته مصر فى السنوات الأخيرة من يقظة قومية شاملة ترعاها عين الفاروق وتوجهها يده القوية وإرشاداته السديدة لن يكتب لها إلا النصر والفلاح بإذن الله .

مصالح مصر المائية فى السودان

للمهندس الكبير على فتحى بك

يتكون وادى النيل من عدة أقاليم تختلف اختلافا كبيراً فى طبيعتها ومناخها ويمكن حصر تلك الأقاليم على الوجه الآتى :

أولا — إقليم البحيرات الإستوائية ويشمل المنطقة الواقعة جنوبى منجلا على بحر الجبل وهى منطقة أغلبها جبلى ويتراوح معدل سقوط الأمطار فيها بين ١٫٠٠ متر و ٢٫٠٠ متر فى السنة .

ولذا يمكن القول بأنها لا تحتاج لمشروعات رى صناعى واسعة النطاق فى حين أن الفرص متوفرة فيها بكثرة لتوليد القوى من المساقط المائية .

ثانياً — إقليم السدود ويشمل المنطقة الواقعة بين منجلا والملاكال وهى منطقة منبسطة معظمها مغطى بالمستنقعات ويبلغ معدل سقوط الأمطار فيها حوالى ١٫٠٠ متر فى السنة .

ثالثاً — إقليم بحر الغزال وهو جبلى فى الجنوب ومنبسط فى الشمال ويتراوح معدل التساقط فيه بين ١٫٠٠ و١٫٤٠ متر فى السنة .

رابعاً — إقليم السوباط وهو جبلى فى الشرق ومنبسط فى الغرب ويتراوح معدل التساقط فيها بين ٠٫١٠ ، ٢٫٠٠ متر فى السنة .

خامساً — إقليم النيل الأبيض ويشمل المنطقة الواقعة بين الملاكال والخرطوم وهى منطقة منبسطة تضم مساحات واسعة قابلة للزراعة ويتراوح معدل التساقط فيها بين ٠٫٢٠ ، ١٫٠٠ متر فى السنة .

سادساً — إقليم النيل الأزرق ومعظمه جبلى فوق سهل الجزيرة ويتراوح معدل التساقط فيه بين ٠٫٢٠ ، ٢٫٠٠ متر فى السنة .

سابعاً — إقليم العطبرة ومعظمه جبلى أيضاً وبأدناه سهول واسعة تصلح جداً للرى الحوضى ويتراوح معدل التساقط فيه بين ١٠ر٠ ، ٠٠ر١ متر فى السنة .

ثامناً — إقليم الشلالات ويشمل المنطقة المحيطة بالنيل الرئيسى بين الخرطوم وأسوان وهى منطقة صحراوية بها مساحات قليلة صالحة للزراعة وتعد فى حكم الجافة تماماً .

تاسعاً — إقليم مصر وهو إقليم يعد جافا تماماً فيما عدا شقة ضيقة على ساحل البحر المتوسط .

وتؤلف هذه الأقاليم بالنسبة لمصر وحدة غير قابلة للتجزئة لأن كلا منها — باستثناء بحر الغزال الذى لا يكاد يصلنا منه أى قدر من المياه — يمد مصر أو يصلها بنسبة محسوسة من إيرادها المائى ويمكننا تقدير الأهمية النسبية لكل منها (على وجه التقريب) من واقع الأرقام التقريبية الآتية :

يبدأ بحر الجبل من بحيرة البرت بخرج سنوى متوسط قدره ٢٤ مليارا يرتفع عند منجلا إلى ٢٨ مليارا بتأثير السيول التى يقابلها فى الطريق . ويفقد من هذه الكمية نصفها — أى ١٤ مليارا فى منطقة سدود

ويكتسب السوباط بمقدار ١٤ مليارا وبذا يرفع إيراد النيل الأبيض إلى ٢٨ مليارا .

وعند الخرطوم يكتسب النيل الأزرق بمقدار ٥٠ مليارا ثم يليه العطبرة بإيراد قدره ٥ر١١ مليارا

وبذا يمكن توزيع إيراد النيل الكلى عند أسوان (حوالى ٩٠ مليارا) على مصادره بالنسب الآتية :

إقليم البحيرات الإستوائية	١٦ ٪
السوباط	١٥ ٪
النيل الأزرق	٥٦ ٪

العطبرة	١٣ ٪
الجملة	١٠٠٪

هذا فيما يختص بالإيرادات الإجمالية ومن البديهى أن هذه النسب تختلف فى جزئياتها باختلاف أشهر السنة كما أن الفائدة الحقيقية لمصر تتوقف على نسبة ما تسده هذه الإيرادات من الاحتياجات لا على نسبتها إلى الإيراد الكلى الذى ينصرف جزء كبير منه إلى البحر . ولكن المجال هنا لا يسمح بالدخول فى كل هذه التفاصيل على أنه من المهم ملاحظة أن أعمال التخزين تغير كثيراً من الأوضاع الطبيعية وتنقل جانباً من الإيراد من قائمة المياه « الضائعة » (Untimely) إلى قائمة « المياه المفيدة » (Timely) أى التى تصل فى وقت الحاجة إليها .

أما فيما يتعلق بالاحتياجات فى مصر فقد اختلفت الآراء فى حسابها على أنه يمكن اتخاذ رقم ٥٠ مليارا فى السنة كتقدير مأمون لتغطية تلك الاحتياجات بعد استكمال التوسع الزراعى وهذا يترك ٤٠ مليارا للسودان وهى كمية تزيد كثيراً عما يستلزمه أى توسع زراعى منظور فى تلك البلاد .

وثم ملاحظة أخرى مهمة فى هذا الصدد وهى أن مقارنة الاحتياجات بمعدل أو متوسط الإيراد لا تعطى فكرة صحيحة عن الموقف لأن هذا المتوسط لا يتحقق إلا فى خمسين فى المائة من السنوات والمهم هو تغطية الاحتياجات فى سنوات الشحة أى التى يقل فيها الإيراد عن معدل الاحتياجات وهذه الملاحظة تفتح الباب لدراسة مطولة عن مدى التغيير فى الإيراد ونسبة عدد السنوات التى ينخفض فيها الإيراد عن المتوسط بمقادير معينة . ولا يتسع المجال هنا لدراسة كهذه ولكن لإعطاء القارىء فكرة تقريبية عن هذه التغيرات نورد هنا رسما بيانياً مستخلصاً من « منحنى التكرار » للارصاد العظمى لمقياس الروضة باعتباره ممثلا للتذبذب فى الإيراد الكلى وبفرض أن

الحد الأدنى للايراد يساوى نصف المتوسط والحد الأعلى يزيد على المتوسط بخمسين فى المائة .

فمن هذا المنحنى نجد مثلا أن فى ٨٠ فى المائة من السنوات يزيد الإيراد عن ٨٠ ملياراً وفى العشرين سنة الباقية يقل عن هذا المقدار ، فاذا اتخذناهذا الرقم كحد أدنى لتغطية إحتياجات مصر والسودان (٣) يكون إحتمال العجز فى الايراد هو ٢٠ فى المائة . وقياساً على هذا إذا فرضنا أن انخفاض الايراد الكلى عن ٦٥ ملياراً يسبب كارثة يكون هناك خمس سنوات كوارث فى كل مائة سنة .

ومن الناحية المضادة — أى من حيث الزيادة فى الايراد — إذا كانت زيادة الايراد عن ١١٥ ملياراً تعنى فيضاناً خطراً (لأن معظم الزيادات تأتى من النيل الأزرق) يكون احتمال كوارث الفيضان العالى هو خمسة فى المائة .

بعد هذا يتعين علينا أن نقول شيئاً عن « الفترة الحرجة » فى مصر وهى الفترة التى يقل فيها الايراد الطبيعى اليومى عن الاحتياجات . وهذه الفترة تمتد من أول فبراير إلى آخر يوليه على وجه التقريب .

ففى هذه الفترة تحتاج مصر عند ما يبلغ التوسع الزراعى فيها أقصاه إلى حوالى ٢٨ ملياراً بينما متوسط الايراد الطبيعى فى نفس المدة يبلغ ١٢ ملياراً أى أن العجز فيها يبلغ ١٥ ملياراً .

ومن هذا العجز قد تم تدبير ٧,٥ مليار بواسطة خزان جبل أولياء وأسوان فيكون الباقى اللازم تدبيره فى المستقبل هو ٧,٥ مليار . ويمكن تقسيم المشروعات الكبرى اللازمة لهذا الغرض إلى نوعين (أولا) مشروعات التخزين وهى التى ترمى إلى تعديل مواعيد وصول المياه من أوقات الزيادة إلى أوقات العجز و (ثانياً) أعمال التوفير وهى التى ترمى إلى زيادة الايراد نفسه بتقليل الفواقد أثناء النقل . وأهم مجال للنوع الثانى هو منطقة السدود حيث يضيع ١٤ ملياراً فى السنة كما سلف القول ويليه حوض السوباط حيث

يضيع أكثر من ٥ مليارات وأخيرا حوض بحر الغزال حيث يضيع الايراد كله تقريباً ولكن معلوماتنا عن هذا الحوض فى الوقت الحاضر لا تكفى لتكوين رأى عن إمكان توفير شىء فيه من عدمه .

وأهم المشروعات التى يتجه إليها النظر فى الوقت الحاضر هى :

(١) إنشاء خزان على بحيرة البرت للموازنة بين السنوات العالية والسنوات المنخفضة وكذا تنظيم إيراد بحر الجبل أثناء السنة .

(٢) عمل تحاويل بمنطقة السدود لتقليل الفواقد .

(٣) التخزين بحوض البارو الأعلى (وهو أهم روافد السوباط) وتعديل مجراه الأدنى .

(٤) عمل خزان على بحيرة تانا ببلاد الحبشة .

ونظراً لأن الدراسات الخاصة بهذه المشروعات ما زالت فى دورها البدائى فلا يمكن الآن تحديد مقدار الفائدة المنظورة منها فى الفترة الحرجة ولكن يبدو أن الحاجة ماسة لإنشاء خزان جديد فوق خزان أسوان سعته حوالى الخمس مليارات على الأقل لاستقبال الزيادات التى ترد فى غير مواعيد الحاجة إليها .

ولا بأس من أن أشير هنا إلى أن الطريقة المثلى لتشغيل خزان البرت هى بالاستعانة لمدى محدود بقناطر موازنة على بحيرة فكتوريا لتسوية أى اختلاف بين الايراد الفعلى والايراد المقدر فى التنبؤات لأن خزان البرت ليس كخزان أسوان يملأ ويفرغ أثناء السنة وإنما هو خزان « فوق السنوى » (Over — Year) ومن الصعب التنبؤ لعدة سنوات مقدما .

ثم أن هناك مشروعا آخر لم يطرح على بساط البحث بعد (ولو أنى شخصيا أعده أهم من كل ما ذكر) وهو مشروع ضبط رافد العطبرة . وقد أشرت فى مقال سابق لأهمية ضبط هذا النهر من ناحية الوقاية من غوائل الفيضان العالية ومن ناحية استثمار حوض العطبرة الأسفل واستعماله كمهجر

للمصريين واستغلال حوض العطبرة يستلزم وجود ميناء قريب منه لتسهيل الاستيراد والتصدير وليس أصلح لذلك من ميناء مصوع على البحر الأحمر ويوجد الآن خط سكة حديد يصل بين مصوع وأجوردات فى داخل اريتريا ومن السهل مد هذا الخط ليتصل بخط واد مدنى — كسلا .

ومن الجلى أن ضبط نهر النيل بأجمعه على هذا النحو لا يمكن أن يتم بعمليات مستقلة بل يجب أن ينظر إليه كعملية واحدة غير قابلة للتجزئة لأن أى عمل صناعى يقام فى أية ناحية من الحوض يؤثر ولا بد على نظام النهر فى النواحى الآخرى . وإذا كان المهندس لا شأن له بالنواحى السياسية للمسألة السودانية فان له مطلبا حيويا واضحا فى هذا الصدد وهو أن يكون تدبير شئون المياه فى وادى النيل بأجمعه مركزاً فى يد واحدة .

على أن مصر تقف الآن على مفترق الطرق فيما يختص بعلاقاتها مع السودان ويجب أن لا يثنينا أى اعتبار عن التصريح بالحقيقة الواقعة وهى أن حكومة السودان الحالية تسعى سعيا متواصلا لدق أسفين بين مصر والسودان رغما عن إرادة المصريين وإرادة السودانيين أنفسهم ولست أجد من السهل أن أتبين ما ينطوى عليه هذا التصرف من الدوافع الشريفة خصوصا وأن تلك الحكومة إنما أقيمت لتنوب عن مصر فى إدارة شئون تلك البلاد . والواجب على الأقل أن تعطى للسودان حرية تقرير مصيره بعد وضع العروض التى تقدمها مصر بوضوح أمام أنظار السودانيين .

هذا هو ما يشعر به المصريون وما يجب أن يشعر به أى انسان يتوخى العدالة والإنصاف لمصر والسودان على حد سواء . ولست أعلم ماذا تزمع بريطانيا أن تعرضه على السودان ومصر من تلك الناحية ولكنى أرجح أنها سوف تلجأ لفكرة تحفظ لمصر — فى الظاهر — حقوقها المائية فى السودان وهى فكرة إنشاء مجلس دولى للنيل (International Nile Board) وقد ترددت هذه الفكرة وما يماثلها فى الدوائر غير الرسمية فى عدة مناسبات وآخر

ما وصل لعلمى فى الصدد مقال نشر بجريدة التيمس بعدد ٣٠ أبريل سنة ١٩٤٥ بقلم المسترفوستر وقد نوه فيه بعجز الجهات المختصة عن التوفيق بين مشروعاتها المختلفة لاستغلال مياه النيل على أحسن وجه وأشار إلى ضرورة تدخل وزارة المستعمرات البريطانية فى الموضوع أو إنشاء هيأة استغلال على نمط هيأة استغلال وادى التنسى الأمريكية [٥] على إنى ألاحظ أن هناك فوارق كبيرة بين الظروف فى الحالتين فان من الثلاثين مليونا من السكان الذين يقطنون وادى النيل يعيش أكثر من نصفهم فى مصر [٦] كما أن حاجة مصر للتوسع الزراعى بسبب تزايد عدد السكان نظام معيشة هؤلاء أشد وأكثر إلحاحا من حاجة المناطق الأخرى . وفوق ذلك فان حوض النيل الأعلى جنوبى الخرطوم يتمتع بمقدار متزايد من الأمطار يجعل أهمية الرى الصناعى ضئيلة بالنسبة لما هى فى مصر والسودان الأدنى . وهذه العوامل مجتمعة تكسب مصر حقوقا لا يصح تجاهلها بإنزالها من مرتبة صاحب الإمتياز الأول إلى مرتبة الشريك البسيط فى المنفعة .

على أن أهم عامل فى الموضوع — بغض النظر عن هذه الفكرة هو موقف مصر فى حالة وقوع شقاق بينها وبين الهيئات المسيطرة على السودان وأعالى النيل إذا لم يكن وادى النيل كله خاضعا لإدارة واحدة . فقد قيل فى عدة مناسبات أنه لاتوجد قوة فى العالم يمكن أن تحول دون وصول مياه النيل إلى مصر مما يوهم بأنه لاخوف على مصر من سيطرة أية دولة أخرى — حتى لو كانت معادية — على منابع النيل . ولكن هل الضرر الذى يمكن إلحاقه بمصر قاصر على قطع مياه النيل عنها كلية ؟ لقد أوضحنا أنه فى الفترة الحرجة (فبراير — يولية) تحتاج مصر إلى ٢٨ مليارا من الامتار المكعبة وأن الإيراد الطبيعى المتوسط فى تلك الفترة يبلغ ١٣ ملياراً فاذا استنزلنا الخمسة مليارات التى يمدنا بها خزان اسوان (بفرض أن ملأه يتم بدون أى عائق) يكون حصول مصر على العشرة مليارات الباقية لسد حاجتها مرهوناً بمشيئة

الهيئات المسيطرة على السودان . هذا بفرض أن تدخل تلك الهيئات لا يتعدى تعطيل الاعمال الصناعية الكبرى فى السودان عن العمل فى حين أنه بإساءة استعمال تلك الأعمال يمكن علاوة على حرمان مصر من مياه التخزين تخفيض الإيراد الطبيعى نفسه لدرجه تسبب لمصر أشد الكوارث . وفى الواقع لا يقتضى الأمر حجز إيراد الفترة الحرجة كله لإلحاق الضرر بمصر بل يكفى التلاعب بموازنات النيل لمدة أربعة أو خمسة أسابيع فقط فى أواخر الفترة المذكورة للقضاء على محاصيلنا الصيفية بأجمعها .

ويلى هذا الإعتبار موقف مصر من حيث تمكنها من تنفيذ باقى المشروعات التى تحتاج إليها فى أعالى النيل فان كثيراً من المعاهدات والإتفاقات — رغم ما قد يبدو فى ظاهرها من تيسير — يخفق فى تحقيق الأغراض التى وضع من أجلها خصوصا إذا كان الإتفاق معقوداً بين جانب قوى وجانب ضعيف . وهذه حقيقة لابد وأن تكون الحكومة المصرية قد اصطدمت بها فى أوقات مختلفة . وفى اعتقادى أن الروتين القائم بين مصر والسودان فى الوقت الحاضر يجعل من السهل تعطيل تنفيذ مشروعات مصر فى أعالى النيل لآجال طويلة . وإنى لست أتهم حكومة بأنها تتعمد مثل هذا التعطيل ولكن هناك خطراً واضحاً على مصر من الموقف الغريب الذى انتحلته حكومة السودان بإقامة نفسها حارسة على مصالح السودانيين لا من قبل مصر بل ضد مصر كأن هناك تضارباً بين مصالح القطرين وكأن مصر لا تعنى إلا بمصلحتها الخاصة . والواقع أن ماء النيل — كما سبق إيضاحه — يكفى لتغطية مطالب مصر والسودان مهما بلغ التوسع الزراعى فيهما وإذا حدث عجز فى بعض السنوات فان من السهل علينا تحمل أعبائه بالتضامن . هذا فيما يختص بالناحية المائية ، أما فيما يختص بتعويض السكان المحليين عن أى تعديل يدخل على نظام معيشتهم بسبب المشروعات فلست أظن أن هناك مصرياً واحداً يضن بالإنفاق فى هذا السبيل بشرط أن يكون لمصر إشراف عملى على هذا الإنفاق بل يمكننى

أن أذهب إلى أبعد من ذلك فلست أظن أن هناك مصرياً واحداً يابى أن توحد ميزانية مصر والسودان وأن توحد مصالحهما الإقتصادية على ما فى ذلك من التضحية من جانب مصر — إذا توحدت إدارة القطرين وبهذا يضمن السودان عدم تعطيل مشروعاته الخاصة التى يستلزمها انتشار العمران فى ربوعه برغم قلة موارده .

والخلاصة هى أن مصر والسودان هما بمنزلة الرأس والقلب من الجسد الحى وماء النيل هو الدم الذى يجرى بينهما فلا غنى لأحدهما عن الآخر وفى فصلهما القضاء على كليهما . فمتى اقتنع المسئولون عن مصير السودان بهذه الحقيقة فان قليلا من حسن النية يكفى للوصول إلى حل للمشكلة السودانية يضمن مصالح مصر المائية بتلك البلاد ويضمن التقدم الإقتصادى والثقافى للسودان فى المستقبل على أكمل وجه .

المواصلات فى مصر والسودان

حيوية لوادى النيل

للمهندس السيد جودت بك
كبير مهندسى السكك الحديد

إخوانى الاعزاء :

يجدر قبل أن أتحدث عن وسائل النقل التى يجب أن تربط مصر بالسودان لتساعد على رفاهية شعب وادى النيل ورفع مستواه ، أن أتكلم عن أغراض السكك الحديدية المصرية والسودانية ، ثم الرابطة بينهما والعوامل السياسية التى أثرت فيهما .

للسكك الحديدية غرضان ، ولكل غرض منهما شبكة خاصة ، فالغرض الأول هو النهوض بالبلاد اقتصاديا وصناعيا إذ تنقل الحاصلات والغلات من جهة لأخرى سواء للاستهلاك المحلى أو للتجارة الخارجية . ويحتاج هذا الغرض إلى شبكة من السكك الحديدية تربط المناطق الزراعية والصناعية لتروج التجارة وتزدهر الصناعة كما تساعد على نشر الثقافة بين البلاد فتصير وحدة مؤتلفة العناصر وثيقة الروابط .

والغرض الثانى هو الدفاع عن البلاد الأمر الذى يدعو إلى إنشاء خطوط حديدية حربية تربط الشبكة الأصلية بحدود البلاد فتسهل تعبئة الجيوش ونقل الجنود لمواجهة الأعداء إذا ما فكروا فى غزو البلاد ، هذا فى البلاد المستقلة أما فى باقى البلاد المحتلة فيكون الغرض من الخطوط الحربية تثبيت قدم المحتل واستغلال مرافق البلاد بقـــدر الإستطاعة دون نظر إلى مصلحتها أو ميل إلى رفاهيتها .

وبعد هذا التمهيد أنتقل إلى عرض الكيفية التى أنشئت بها السكك الحديدية المصرية والسودانية وكيف كانت المشروعات تتغير تبعا للعوامل السياسية

السكك الحديدية المصرية من أقدم سكك حديد العالم ، وأول من فكر فى ضرورة انشاء شبكة حديدية فى وادى النيل بأجمعه هو ساكن الجنان المغفور له محمد على باشا .

كان رحمه الله ينظر إلى وادى النيل كوحدة لا تتجزأ ، ولهذا جعل جيشه خليطا من المصريين والسودانيين . ففكر مبدئيا فى إنشاء خط حديدى من القاهرة إلى شندى حيث تلتقى القوافل القادمة من الخرطوم والنيل الابيض ثم فى امتداد هذا الخط إلى كسلا ومنها إلى مصوع على البحر الاحمر . وكانت هذه البلاد من أهم المراكز التجارية بالنسبة إلى حركة الصادرات والواردات بين مصر والسودان سواء بالطرق الملاحية أو بالطرق البرية .

لم يفكر رحمه الله فى السكك الحديدية المصرية فحسب بل فكر فى نفس الوقت فى السكك السودانية .

فى سنة ١٨٥٢ أنشىء أول خط حديدى بين القاهرة والاسكندرية فربط أغلب مديريات الوجه البحرى .

فى سنة ١٨٥٨ أنشىء الخط الحديدى بين مصر والسويس مخترقاً الصحراء فساعد على النشاط التجارى بين مصر والهند . وسبب زيادة إيراد السكك الحديدية زيادة محسوسة . إلا أن هذا الخط لم يلبث سنوات قليلة حتى شقت قناة السويس فزال الغرض الذى من أجله أنشىء ولذلك تقررت إزالته .

بعد ذلك أنشئت شبكة السكك الحديدية فى الوجه البحرى فسبقت مصر بلاداً كثيرة فى أوروبا وكانت نهضة مصر فى ذاك الوقت متمشية مع نهضة اليابان .

وفى سنة ١٨٦٧ أنشىء الخط الحديدى فى الوجه القبلى وتم امتداده إلى أن

وصل إلى أسيوط فى سنة ١٨٧٢ وكان منعزلا عن شبكة الوجه البحرى إلى ان أقيم جسر امبابة فى سنة ١٨٩١ .

أما فى السودان فقد تقرر مبدئياً إنشاء الخط الحديدى بين حلفا حتى المنطقة الواقعة تجاه شندى بطول ٨٨ كيلو متراً ومنها إلى مصوع على البحر الأحمر ماراً بكسلا وبطول ٨٠٠ كيلو متراً . وقد بدىء فعلا بالعمل ولكن ما لبث أن وقف بسبب كثرة التكاليف حيث يبلغ تكاليف الكيلو متر الواحد حوالى سبعة آلاف من الجنيهات فعدل المشروع على أن تكون المواصلات بين مصر والسودان بطريق مختلط « نهرى حديدى » أى تعمل أجزاء منعزلة من السكك الحديدية عند كل شلال لنقل البضائع من شماله إلى جنوبه وبالعكس . وقد طبق هذا الرأى المهندس روبرت جولد سميث فى الأنهار التى بها شلالات بالكونغو .

إلا أنه فى سنة ١٨٧٥ استؤنف العمل فى مد الخط الحديدى بوادى حلفا جنوبا حتى تم إنشاء ٦٥ كيلو مترا بجوار النيل وبعدها وقف العمل بسبب ظروف إقتصادية .

بعد ذلك جاء الاحتلال الانكد ولعب النفوذ الأجنبى دوره فى سير المشروعات ولذا أتكلم عما أنشىء من سكك حديدية فى مصر والسودان تحت تأثير هذه الظروف .

استمرت الحكومة المصرية فترة وجيزة من الزمن فى تكلمة الشبكة الحديدية بالوجه البحرى ، وفى سنة ١٨٩٧ تم امتداد خط الوجه القبلى جنوب أسيوط إلى أن وصل إلى قنا . ثم أعطى الامتياز لشركة انجليزية . فأنشأت الخط الحديدى من قنا إلى الأقصر بالاتساع المعتاد ، كباقى الخطوط المصرية ثم مد من الأقصر إلى أسوان خط ضيق سعته حوالى المتر ، فاتصل هذا الخط بالوصلة الصغيرة التى سبق أن أنشئت عند شلال أسوان لسهولة النقل من شماله إلى جنوبه وبالعكس .

وهنا أتساءل لماذا عمل هذا الخط ضيقاً ؟ ولما أعطى لشركة انجليزية ؟ والجواب — هو أن الخط عمل ضيقاً ليكون خطاً حربياً فقط لا خطا تجاريا وأعطى لشركة انجليزية لتنفيذ أوامر حكومتها فى الحال .

فى ذلك الوقت تكالبت دول أوربا على تمزيق أفريقيا واستعمارها . واستغلت انجلترا الظرف الملائم بعد قتل هكس وغوردون ، فشرعت بعد احتلال مصر فى فتح السودان . وأبى المصريون تركهم يستعمرونه وحدهم ، فيتحكمون فى النيل الذى هو حياة البلاد . فلم يسعهم إلا الاشتراك فى الحملة لحفظ حقوقهم فى مياه النيل .

ولخدمة هذا الفتح أو الاستعمار أنشىء فى سنة ١٨٩٥ الخط الحديدى بين حلفا وأبى حمد مخترقا الصحراء ، وهو خط ضيق ليست له فائدة عمرانية ولا يفيد الأراضى والبلاد الواقعة على ضفتى النيل ثم مد هذا الخط إلى عطبرة فالخرطوم ، وبعد فتحها مد إلى الأبيض ليكون قريبا من كردفان ودارفور ولكبح جماح القبائل فى تلك المناطق وللملاقاة الفرنسيين الذين كانوا يتنافسون معهم فى استعمار السودان .

بعد ذلك فكر الإنجليز فى استغلال أرض الجزيرة ، فمد الخط الحديدى إلى سنار . فكسلا ، فبورسودان لإصدار القطن من الميناء لمصانع انجلترا .

من ذلك يتضح جليا أن الخطوط الحديدية السودانية إنما هى خطوط حربية ضيقة لم يكن الغرض منها خدمة البلاد ، بل الغرض منها تثبيت أقدام الأمة المستعمرة .

هذا ما عمل فى السودان ، ولأذكر لحضراتكم ما نشىء فى مصر من السكك الحديدية منذ عهد الاحتلال . ومبلغ الصعوبات التى لاقيناها .

بعد أن أعطى امتياز الخط الحديدى الضيق بين الأقصر وأسوان إلى شركة أجنبية ، وأعطى الامتياز لشركة أخرى . فأنشأت الخط الحديدى الموصل من وادى النيل قرب مدينة نجع حمادى إلى الواحة الخارجية ، إلا

أنها لم تصب منه أى ربح . فاستلمته الحكومة المصرية فى سنة ١٩٠٩ .

فيما بين سنة ١٨٧٠ وسنة ١٨٧٨ سبق أن أنشأت الدائرة السنية عدة خطوط إضافية شرقى النيل وغربية ، موازية له لتساعد على نقل الحاصلات ، فاشترتها شركة السكر — وكانت أجنبية — إلا أنها وجـــدت أنها لا تربح من هذه الخطوط فسلمتها للحكومة المصرية فى سنة ١٩٠٦ .

سبق أن أنشىء خط حلوان فى الفترة التى بين سـنة ١٨٧٠ وسنة ١٨٧٢ فى عهد ساكن الجنان إسماعيل باشا ، إلا أنه لظروف اقتصادية ، منحت شركة سوارس امتياز تشغيل هذا الخط ولكن فى ١٩١٤ تسلمته الحكومة المصرية

وأعطى امتياز الخطوط الضيقة لجملة شركات ، أذكر منها . سكك حديد الفيوم — شركة الدلتا — شركة سكك حديد وجه بحرى . ومما يسرى عن أنفسنا أنه بعد أن أنشئت مصلحة الطرق المصرية فى سـنة ١٩١٣ ، وعملت شبكة للطرق الزراعية بالوجهين البحرى والقبلى ، ضعفت أعمال هذه السكك الحديدية الضيقة . وهى الآن فى حالة احتضار ، والانتعاش الحـالى يرجع سببه لظروف الحرب .

وكان للخديوى عباس الثانى ضيعة زراعية بين الإسكندرية ومريوط ، فأنشأ خطا حديديا من الورديان إلى أبى حجاج بطول ٢٣٩ ك م ، فلما اندفع لهيب الحرب الأولى أزيل جزء من هذا الخط بين الحمام وأبى حجاج لاستعماله فى أغراض حربية .

وفى سنة ١٩٢٨ عند ظهور حركة موسولينى وهتلر فى أوربا تقرر مد الخط الحديدى مرة ثانية وتم إنشاؤه فى سـنة ١٩٣٠ إلى فوكه ، وبعدها امتد إلى مرسى مطروح .

من ذلك يتضح أن هذا الخط لم ينشأ لفـكرة تجارية ، بل أنشىء لمواجهة الألمان والطليان ، فهو خط حربى دفاعى أنشأته الحكومة للدفاع عن البلاد ولمساعدة الحليفة .

ولما لاح شبح الحرب فى أوربا فكر الإنجليز مع الحكومة المصرية فى إعادة الخط الحديدى بين مصر والسويس ، فتمت إعادته فى سنة ١٩٣١ ، ولم يكن هذا الخط تجارياً ، بل أنشىء لغاية حربية بسبب الاضطرابات الدولية فى أوربا .

ولما نشبت الحرب الأولى فكرت الحكومة الإنجليزيه فى إنشاء الخط الحديدى بين مصر وفلسطين للدفاع عن القناة ولغزو فلسطين وسوريا اللتين كانتا محتلتين بالترك والألمان فى ذلك الوقت .

ففى سنة ١٩١٦ تم الخط الحديدى الواسع من شط القنال عند القنطرة إلى حيفا وكانت عربات السكك الحديدية تعبر القناة على معبر إلى أن تم إنشاء جسر متحرك على القناة أزيل بعد الحرب مباشرة إلا أنه احتفظ ببقاء الخط بعد أن أدى رسالته التى أنشىء من أجلها ، استخدمته مصلحة السكة الحديد المصرية فترة وجيزة من الزمن ، وبعدها أثار كبار موظفى المصلحة الإنجليز موضوع صيانته التى تتكلف كثيراً بالنسبة لقلة إيراده . فاستقر الرأى على إعطاء امتياز استغلاله لحكومة فلسطين ، مع أنه فى أرض مصرية بحتة . وأنه أهم خط حربى على حدود مصر ولزام على الحكومة المصرية أن تشرف عليه بصفة عامة ووزارة الدفاع بصفة خاصة .

غريب جداً أن يسلم هذا الخط بفكرة أن تكاليف صيانته لا توازى إيراده مع أن أغلب الخطوط الحربية لا تأتى بإيراد يذكر مثل خط الإسكندرية مرسى مطروح ، وخط مصر — السويس الصحراوى وخلافه ولو رمينا بالنظر إلى الأفق البعيد لأدركنا أن هذا الخط ، سيكون تجاريا عظيما فى القريب العاجل عند الشروع فى استغلال الثروات الطبيعية التى فى شبه جزيرة سيناء وقد مضى علينا أكثر من سنتين ونحن فى مفاوضات لتسلم هذا الخط لم تنته ولعل السبب هو أزمة وحدة الوادى القائمة الآن .

هذه بعض الصعوبات التى واجهت الحكومة المصرية بعد الإحتلال فلولا

الوثبة التى بدأنا بها من عهد محمد على إلى عهد إسماعيل ، لما وصلنا إلى ما نحن عليه الآن ، ويجدر بى أن أذكر أن السياسة الإستعمارية ترمى إلى عزل شبكة السكك الحديدية المصرية عن الشبكة السودانية . فصار الجزء الواقع بين أسوان وحلفا كأنه منطقة حرام بيننا وبين السودان مع أنها الجزء العامر من بلاد النوبة التى يبلغ سكانها حوالى الـ ٥٥,٠٠٠ نسمة . ولم يكن هناك أى مواصلات سوى البواخر السودانية بين حلفا والشلال .

وكان مشروع السكة الحديد بين أسوان وحلفا موضوع دراسة من سنة ١٨٩٨ ولكنه كان يهمل تبعا للأهواء السياسية .

الآن — وقد صارت مصلحة السكة الحديد مصلحة مصرية بحتة . فقد فتحت الحكومة اعتماداً مقداره ٢٠,٠٠٠ جنيه لدراسة بلاد النوبة تمهيداً لهذا الخط ، وسنراعى أن يكون التخطيط قريبا من العمران بجوار النيل بقدر الاستطاعة ليساعد على رفاهية السكان ورفع مستواهم .

الخلاصـــة :

مضى نصف قرن على الاستعمار الانجليزى للسودان وما زال خاليا من السكك الحديدية ومن الطرق الزراعية ما عدا السكك الحديدية الحربية التى ما أنشئت إلا إلا لتثبيت أقدام المستعمرين .

نتج عن هذا أن أصبح السودانيين فى عزلة عن مصر وعن العالم ، وما زالوا على حالتهم الفطرية كأنهم فى القرون الوسطى بينما العالم سائر وسائر بسرعة فى طريق المدنية .

السودان فى شدة الاحتياج إلى شبكة من السكك الحديدية وشبكة من الطرق الزراعية تربط المناطق المختلفة وتتصل بطرق المواصلات المصرية ، فينهض الشعب صناعيا وتجاريا وترتفع ثقافته إذ لا يمكن اكتسابها إلا من مصر

لم ينتفع السودانيين بثروتهم الطبيعية ، ولم ينتفعوا بأشجار الغابات لأن الوصول إليها عسير ، ولو قصد الانجليز خدمة هذه البلاد لعملوا مثل ما عملوا

فى استراليا وأنشأوا وزارة للغابات ومدوا السكك الحديدية ، والطرق الزراعية التى توصل الغابات بالمدن للانتفاع المحلى والاصدار .

تستورد مصلحة السكك الحديدية المصرية من الخارج حوالى مائتى ألف فلنكة خشبية سنويا يبلغ ثمنها حوالى ثلاثمائة ألف جنيه وكنا نود أن يأخذها إخواننا السودانيين مقابل شراء فلنكاتنا من غاباتهم .

والمؤلم أن الانجليز يستعملون الفلنكات المعدنية فى السودان فيستحضرونها من بلادهم بدلا من الفلنكات الخشبية التى يمكن استحضارها من الغابات المحلية هذا مثل واحد وهناك الكثير . . . .

هذه مواعظ وعبر يجب أن يستفيد منها شعب وادي النيل مصالحنا مشتركة وحياتنا واحدة ، هى ماء النيل . والوادى يلم شملنا جميعاً .

وحدة مشروعات وادى النيل

المهندس حامد سليمان بك
وكيل وزارة الأشغال العمومية

سادتى :

أن من يتتبع تاريخ الأمم فيقرأ سيرها ويستقصى أخبارها يجد أنها كانت فى بداية نشأتها قبائل متفرقه وشيعا متناثرة قد انتشروا على ضفاف نهر من الأنهار وجعل يشن الغارة بعضهم على البعض حتى صرفهم التطاحن والتنازع عن التفكير فى تدبير أمرهم والنظر فيما يصلح من أحوالهم فعاشوا بجوار النهر ما شاء الله أن يعيشوا لاترى أعينهم فيه إلا مروجا توشيها الأعشاب للمرعى ولا فى مائه إلا فلكا تسبح فيه الأسماك لغذاتهم شأنهم فى ذلك شأن قبائل « الدنكا » و « النوير » و « الشلوك » الذين يحيون حتى الآن حياة الفطرة الأولى على ضفاف النهر ومجرى السيول ببحر الجبل وأعالى النيل الأبيض

ويبقى أمر هؤلاء على هذا الحال من الفوضى والإضطراب ردحا من الزمن حتى يأذن الله فيقيض لهم من أبنائهم أناساً يدركون ما فى الاتحاد من مزايا فتجتمع كلمتهم على نظام موحد ينصرفون فى ظله إلى القيام بما يتطلبه تنظيم النهر من أعمال جسام فتصلح أحوالهم وتنمو مواردهم ولا يلبث أن تتألف منهم أمة شديدة المراس عزيزة الجانب يخشى بأسها ويخطب ودها وتعيش فى أمان ورخاء .

على هذا المنوال وعلى ضفاف الأنهر العظيمة درجت جميع الحضارات الكبرى المعروفة فى التاريخ وعلى هذا المنوال أنشأ أجدادنا حضارتهم على ضفاف النيل .

اتحاد شمال الوادى وقيام مشروعات النيل الأولى

فلقد كان من ثمرة جهاد عدة ملوك آخرهم « مينا » أن اتحدت قبائل مصر شمالها وجنوبها بعد أن لج بهم الشقاق وطال أمد النزاع فلم تلبث بعد ذلك أن حلت بمصر نهضة كبرى كانت الأساس الذى ارتكزت عليه حضارة الدولة الفرعونية القديمة وما تلاها من حضارات مجيدة .

وكان أول ماقام به هذا الملك بعد أن استتب له الأمر أن حول مجرى النيل من الصحراء الغربية عند (منف) إلى مجراه الحالى كما قام هو ومن خلفه من ملوك الدولة القديمة بتدعيم رى الحياض وتنظيمه بماشقوه من الترع وأقاموه من الجسور فى جميع أنحاء الوادى .

وقد ظل أمر الانتفاع بمياه النيل منذ ذلك العهد مشكلة المشاكل التى ظلت شاغلة لأذهان الفراعنة واحتلت مكانا بارزاً من تفكيرهم ونشاطهم فوضع مهندسوهم فيما وضعوا مشروعا كان فى عداد عجائب الدنيا السبع إذ عمدوا فى عهد « أمنحتب الثانى » إلى استعمال بحيرة « موريس » لاختزان مياه الفيضان واتقاء أخطارها على ماهو مشهور ويقول (هيردوتس) أنهم أحاطوا البحيرة بجسر هائل طوله سبعون ميلا ووصلوا بين البحيرة والنيل بترعتين وأنشأوا على كل منهما قنطرة تستخدم احداهما لاختزان المياه بالبحيرة والأخرى لصرفها عنها إن كان إيراد النهر غير كاف بحاجة البلاد .

هذا ما كان من عناية أجدادنا بالنيل ومبلغ اهتمامهم به حتى عبدوه فيما عبدوا واتخذوه إلها من بين آلهتهم يقدسونه ويجلونه ويدينونه بفضله ويسبحون بحمده ويذكرون ما أفاض على البلاد من خير وتذهب الأيام وتقبل ومازال النيل يجرى فى أنحاء هذا الوادى كما جرى فى سالف الزمان ننعم بمائه وما يدره علينا من خيرات ونرقب سير مياهه فى مزيد من القلق والأمل مغتبطين مقدرين ماسيسبغه علينا من تراث هو كل مانملك وندخر .

على أنه كان لتقدم العلوم والفنون فى فجر النهضة الحديثة مازاد مصر

شعوراً بأهمية النهر وضرورة الإلمام بأطواره وبدت لهم أكثر من ذى قبل الحاجة إلى الحصول على المزيد من المعلومات فأخذوا يتطلعون إلى متابعة العليا وماتنطوى عليه من أسرار مافتئوا يجهلون الكثير عنها فلما بدأ كشافو أوروبا يفدون إلى أفريقيا تباعا عن مجاهلها فى أواخر القرن الثامن عشر كان ذلك بمثابة ناقوس الخطر قد دق ينبه أبناء هذا الوادى إلى ما كانت تنطوى عليه هذه الاستكشافات من أغراض ومطامع قد تمتد إلى حوض النيل فتدهم أهله وتفسد عليهم أمرهم .

وكان طبيعياً أن تأتى الدعوة إلى الوحدة قوية فتية من أبناء مصر وهم أرشد أبناء الوادى وأسبقهم إلى الأخذ بأسباب المدنية وكانت البلاد وقتئذ على حال من الضعف والاضطراب أحوج ماتكون إلى عاهل قوى يجمع الصفوف ويوحد الكلمة ويحسن التوجيه فيقيض الله لها بفضله « محمد على باشا الكبير » رأس الأسرة العلوية الكريمة الذى رأى بفطنته وبعد نظره ضرورة المبادرة إلى توحيد الوادى إذ أن ريف مصر والسودان متوقف ريه على روافد النيل العليا وحرى أن يكون النهر وروافده تحت إشراف واحد لذلك جرد حملاته المشهورة التى بدأها عام ١٨٢٠ لوحدة الوادى كله وحمايته من أطماع المستكشفين .

ولأول مرة فى التاريخ امتد سلطان أبناء الوادى شاملا كاملا على واديهم كما لابد أن يكون دائماً أبداً مابقى هذا الماء يجرى وينحدر بين ضفاف النيل .

حاجتنا الى جمع معلومات كاملة عن النهر

ولم يكد أن يتم هذا الفتح المبين حتى بدىء فى الحال بإنشاء النقط الضرورية لأرصاد النهر فى كثير من المواقع الهامة (كالخرطوم وأسوان — وقناطر الدلتا) وفى هذه المنطقة الأخيرة أنشئت القناطر الخيرية على فرعى

(دمياط ورشيد) لضمان المياه الصيفية اللازمة لزراعة القطن والتوسع فى إنتاجه فى أراضى الدلتا ومنذ ذلك الحين أخذت معلوماتنا عن النهر تنمو وتطرد على نطاق أخذ يتسع تدريجياً إلى أن بلغ الآن درجة كبيرة بما جعلنا نقيمه من المحطات تباعا على طول مجرى النهر وروافده أينما آنسنا ضرورة لاقامتها حتى أصبح النهر مغطى بشبكة واسعة من محطات رصد المقاييس والتصرفات والمطر .

وترجع حاجتنا إلى جمع المعلومات أن الأنهر بطبيعة تكوينها دائمة التغير عديمة الاستقرار ولا يقتصر هذا التغير على مايحدث بالمجرى من تحويل نتيجة النحر أو الإطاء بل يتناول أيضاً مقادير ماينطلق فيها من المياه لخضوعها لعوامل جوية معقدة لم ترق معلوماتنا بعد إلى السيطرة عليها وفكرة ضبط النهر فى حد ذاتها مهمة مسيرة وعملية دقيقة تستلزم مرانا وخبرة ودراسة واسعة مستفيضة ولا تقتصر على حاضر أو ماض بل تتناول المستقبل أيضاً وعلى هذا الأساس تخط المشروعات وتقام المنشآت بحيث تنى بما خصصت من أجله لاحتياجات الحاضر متمشية مع مطالب المستقبل .

ونهر النيل يسرى عليه فى ذلك مايسرى على هذه الأنهر إلا أنه يعتبر بالنسبة للكثير منها آية فى الاعتدال ومع ذلك فان مايطرأ عليه من تغير من فصل إلى آخر ليس باليسير الهين ويجب أن يحسب له كل حساب إذ بينما يرتفع إيراده اليومى مدة الفيضان إلى ألف مليون من الأمتار المكعبة أو يزيد إذ به ينحدر مدة الصيف إلى مادون الأربعين .

ولا شك أن هذا الاختلاف كبير فى حد ذاته يضاف إلى ذلك تفاوت كبير آخر من سنة إلى أخرى فقد يأتى على البلاد سنة يجتاحها فيضان عال يهدد الأرواح وينذر بالدمار والخراب ثم تعقبه سنون عجاف يشح فيها الماء ويقصر دون إرواء الأراضى بتمامها ثم يتركها وقد ظلت فى انتظار وروده عطشى من غير رى قحلة لا نبات فيها ولا زرع إلى أن يأذن الله بارتفاعه .

وإلى أوائل القرن الحالى كان يترتب على حصول مثل هـذه الفيضانات الواطئة أضرار ونـكبات فتتخلف أراضى شراقى تتراوح بين القلة والـكثرة تبعاً لدرجة انحطاط الفيضان ففى عام ١٨٧٧ الشديد الانخفاض حيث لم تـكن قد أقيمت بعد على النيل أية مشروعات خلاف « القناطر الخيرية » التى كانت ولا تزال عاجزة عن العمل قد بلغ مقدار ما عجز لنهر عن طفيه من أراضى الشراقى نحو ١,٣٠٠,٠٠٠ فدان مما أدى إلى رفع مالها عن ذويها وهذا يعتبر بلا شك خسـارة فادحة خصوصاً فى تلك الأيام التى كانت ميزانيـة الدولة لا تزال ضئيلة .

مجمل الأعمال التى تمت أو أعدت للتنفيذ لصالح مصر والسودان

ولما أخذ عدد سكان القطر المصرى يزداد ويتضاعف خلال القرن الماضى وأخذت الأيدى تمتد تباعاً إلى استصلاح الأراضى والزيادة من الزراعة لسد حاجتهم لم يجد أولو الأمر بدأ من التفـكير فيما يجب القيام به من المشروعات اللازمة لتوفير مياه الرى لمقابلة هـذا التوسع وكان أن بدىء فى سنة ١٨٩٠ بتنفيذ كثير من المشروعات التى وصل إليها البحث وما أقبل عام ١٩١٢ حتى كان قد تم إصـلاح الرى الحوضى وأنشىء « خزان أسوان » وتمت تعليتـه الأولى كما تمت تقوية « قنـاطر الدلتـــا » ، وأنشئت « قناطر اسـنا » و « أسـيوط » و « زفتى » ثم ما تبع ذلك من شق المئات العديدة من الترع والمصارف وتحويل حياض مصر الوسطى إلى نظام الرى المستديم .

تمت هذه المشروعات الجسيمة فى فترة وجيزة نسبيا ومع ذلك فقد اضطرد ازدياد عدد السكان فتلقفت البلاد ثمـار هذه المشروعات كأنما كانت منها على انتظار وقضى ذلك بالاستمرار فى التوسع الزراعى والتفـكير فى إعداد وسائل أخرى لتوفير الميـاه الصيفية فلم تـكد الحرب الـكبرى الأولى تضع أوزارها حتى سارعت مصلحة الرى إلى مواصلة مشروعاتها بالرغم من الضائقة

المالية فبدأت بإنشاء قناطر « نجع حمادى » وما يتبعها من أعمال أخرى لتحسين الرى النيلى فى مديرية « جرجا » وجزء من مديرية « أسيوط » .

وفى عام ١٩١٩ أقر مجلس الوزارة برنامجا عاما يشمل عدة مشروعات قدرت تكاليفها وقتئذ بنحو ٢٤ مليونا من الجنيهات فبدأت مصلحة الرى فى تنفيذ الحلقة الأولى من هذا البرنامج بتعلية خزان أسوان للمرة الثانية فتمت عام ١٩٣٣ وبذلك أمكن زيادة الإيراد الصيفى المختزن من ٢٥٠٠ إلى ٥٠٠٠ مليونا من الأمتار المكعبة .

ولإمكان توفير المياه لرى أراضى الجزيرة بالسودان قد أنشىء عام ١٩٢٥ « خزان سنار » على النيل الأزرق .

وفى عام ١٩٣٧ أتم إنشاء خزان « جبل الأولياء » على النيل الأبيض وبذلك أمكن توفير زيادة أخرى على إيراد النهر مقدارها ٢٥٠٠ مليارا من الأمتار المكعبة .

كذلك عمدت مصلحة الرى إلى تحسين أحوال الحياض المنعزلة وحياض السودان وسواحلها المرتفعة وشرعت عام ١٩٢٩ فى إقامة اثنى عشر محطة طلمبات فرعية للرى تستمد التيار الكهربائى من محطة رئيسية لتوليد القوى التى أنشئت « بأدفو » كما أقامت محطة طلمبات مستقلة تدار بماكينات الديزل لرى منطقة الخطارة بأقصى الجنوب وتبلغ مساحة الأراضى التى تنتفع بهذا المشروع نحو ٥٠٠٠٠ فدان وفى عام ١٩٣٢ شرعت فى تحويل بعض أراضى الحياض بمنطقة مصر الوسطى « غرب الجيزة » .

وفى عام ١٩٣٨ تمت تقوية « قناطر أسيوط » لتحسين حالة المناوبات الصيفية على الترعة الإبراهيمية ولضمان رى الأراضى المترتبة عليها فى بدء الفيضان وفى أوقات تتناسب مع مواعيد الزراعة النيلية ولامكان تحويل بعض المساحات الحوضية بمصر الوسطى إلى الرى الصيفى وذلك للإستفادة من مياه التخزين الإضافية فى خزانى « أسوان » و « جبل الأولياء » .

وفى عام ١٩٣٩ تم بناء « قناطر محمد على » لـكى تحل محل « القناطر الخيرية » القديمة لزيادة رفع منسوب المياه أمامها حتى يمكن القيام بسد حاجيات الزراعة فى الوجه البحرى فى جميع أوقات السنة .

ويجرى الآن تقوية « قناطر إسنا » لإمكان زيادة فوق التوازن المسموح به على القناطر الحالية مع المحافظة على منسوب الامام وذلك للمساعدة فى ملء « خزان أسوان » فى السنين الشحيحة الإيراد بدون صرف مياه زائدة عن الحاجة علاوة على ما سيترتب على هـذه التقوية من تحسين الزراعة الصيفية وضمان الرى الحوضى .

كما نعد الآن العدة لإنشاء قناطر على فرع رشيد عند أدفينا لـكى تحل محل السد الترابى الذى ينشأ كل عام مدة الصيف لمنع مياه البحر الأبيض المتوسط المالحة من الدخول إلى النهر ولحفظ المياه التى تتجمع بالرشح أمامها فى مجرى النهر للانتفاع بها فى رى الأراضى المجاورة ونظراً للعلاقة الوثيقة بين عملية سد أدفينا والموازنات على « خزان أسوان » وقت ملئـه فسيضمن انشاء هـذه القناطر (ملء خزان أسوان المعلى فى أغلب السـنين) كما نتخلص نهائياً من الصعوبات التى نلاقيها بسبب هبوط مناسيب المياه أمام السد بعـد قطعه فى أول الفيضـان إلى حد لا يسمح بإمداد مآخذ الترع والمصبات بالمياه الكافية مما يدعو الى تأخير طغى الشراقى فى المنـاطق المترتبة عليهـا فترة غير قليلة من الزمن .

هذا هو مجمل الأعمال الجسيمة التى أقيمت على مجرى النيل أو ما كان منها معداً للتنفيذ وهى وإن كانت فى حد ذاتها رافية بالغرض فى الوقت الحاضر إلا أنها فى المستقبل تؤدى وظيفتها كاملة إلا إذا توفر لها الإيراد الـكافى لجميع مطالب الزراعة مدة الصيف فى جميع السنين وهذا لا يتفق إلا بقيام عدة مشروعات كبرى أعالى النيل .

ولهذا الغرض وفى نفس الوقت التى بدأت تسير فيه مشروعاتنا من أجل

مصر بدأنا أيضا نعمل من أجل الوادى كله فى السودان إذ لم يكد يكتمل القرن التاسع عشر حتى تجلت ضرورة التوسع فى جمع المعلومات على قاعدة ثابتة ولهذا الغرض أنشىء فرع لمصلحة الرى المصرى بالسودان سنة ١٩٠٤ وكان أول مارؤى تأديته القيام بطائفة من أعمال المساحة والميزانية وجمع المعلومات بأعالى النيل الأبيض وروافده بقصد الوصول إلى أفضل الوسائل لتوفير المقادير الغزيرة من المياه التى تضيع بهذه المناطق بسبب المستنقعات بغية تحسين الايراد الصيفى للنهر واستهلت الأعمال بانشاء مكتب للتفتيش العام للرى بالخرطوم ومستعمره بالملكال كانت فيها بعد نواه لتفتيش رى أعالى النيل الابيض الحالى .

وكان من المسلم به من بادىء الامر أن توفير هذا الفاقد لن يتم إلا بإنشاء مجرى محدود للنهر يخترق منطقة المستنقعات إلى النيل الأبيض فى مسافة تربو على ٣٠٠ كيلو متر .

ولم تقتصر عناية الحكومة المصرية على مطالب مصر وحدها بل قامت كذلك بدراسة ما يمكن دراسته من المشروعات التى تكفل تقدم السودان ورخائه فى كل مكان سواء أكان على النيل الرئيسى أو روافده وشرعت فى الوقت الذى بدأت فيه أعمالها لصالح مصر على النيل الأبيض فى إجراء عمليات المساحة الأولية بمنطقة النيل الازرق فى سهل الجزيرة ولهذا الغرض أنشأت على نفقتها المساكن اللازمة لايواء الموظفين الذين كلفوا القيام بهذا العمل كما ابتنت الكثير من المخازن والمكاتب والاستراحات وعلى ضوء ماجمع من المعلومات قدم التفتيش العام للرى بالسودان اقتراحه الخاص بإنشاء سد على النيل الأزرق بجوار سنار لتدبير الماء اللازم لرى المنطقة الشمالية من سهل الجزيرة .

ولقد كان من سداد التدبير أن عنيت مصر منذ اللحظة الأولى برفاهية السودان ونظرت إلى مشروعاته كأى عمل يقام داخل الأراضى المصرية

ذاتها ولم تضن فى سبيل ذلك بالمال والرجال فى وقت لم تكن أحوال السودان لتسمح بهما حتى أنه لما بدىء إعداد العدة لتنفيذ مشروع جبل الأولياء على النيل الأبيض لصالح مصر جعلت مخازن المشروعين واحدة ومهماتهما فى واحدة كما وضعت مقاليد إدارتهما فى يد واحدة وكان هذا هو الوضع الذى كان يراه معنا الفنيون البريطانيون وبقى الحال كذلك حتى عام ١٩٢٥ حيث أنشئت مصلحة خاصة بالرى السودانى منفصلة عن الرى المصرى .

كذلك قامت مصلحة الرى بالسودان قبل فصل الإدارتين بتنفيذ عدة مشروعات هامة لإصلاح أراضى السودان الشمالية بمديرية «كسلا» و «دنقلة» وأصلحت أراضى الحياض عما يتوافر لدى رجالها من خبرة واسعة مارسوها عن هذا النوع من الرى فى مصر كما أنشأت الكثير من قوى الرفع بالطلبات لرى الأراضى التى رؤى إصلاحها بهذه الطريقة ولا بد أن يكون من بين حضراتكم هنا الآن الكثيرون ممن ساهموا فى القيام بتنفيذ هذه الأعمال .

وفى اللحظة الأولى التى باشرنا فيها أعمالنا بالسودان اتضحت حاجتنا إلى استعمال الملاحة النهرية نظرا إلى أن مناطق أعالى النيل مما يتعذر ارتياده بالوسائل البرية إذ أن الطرق التى تنشأ ببعض هذه المناطق فى أشهر الجفاف لاتلبث معالمها أن تزول بفعل الأمطار مما يقتضى إعادة انشائها سنويا ولذلك بنى أسطول خاص من الوحدات — العائمة الضرورية للأعمال مؤلف من بواخر تفتيشية وجرارات ثقيلة وخفيفة وصنادل للسكنى ولشحن المهمات والوقود واشتريت عدة كراكات للقيام بالتجارب التى كان قد تقرر القيام بها بمنطقة السدود وقد أدت هذه الوحدات أعمالا جليلة فى بناء سد سنار وجبل الأولياء وتقدر قيمة هذا الأسطول الآن بنحو ثلاثة ملايين من الجنيهات .

ولم نجد بدآ إزاء نمو هذا الأسطول المضطرد وتعدد وحداته من إنشاء ترسانة ضخمة لصيانته على أحدث طراز وبصورة قابلة للتوسع فى المستقبل وقد بدىء بإنشاء هذه الترسانة فى عام ١٩٢٩ عند شجرة غردون المعروفة

أصلا بشجرة «محوبك» الواقعة على النيل الأبيض قبلى الخرطوم كما اقتضى الأمر إنشاء مستعمرة كبيرة هناك لايواء الصناع والموظفين اللازمين لادارتها

مساحات الأراضى القابلة للزراعة فى مصر وحاجتنا العاجلة إلى تنفيذ المشروعات لمواجهة الزيادة المضطردة فى عدد السكان

ولما كان عدد القطر المصرى يزداد من سنه إلى أخرى زيادة مضطردة تفوق معدل ازدياد الزراعة فقد أخذ نصاب الفرد فى التدهور سواء كان بالنسبة لمساحة الأراضى المنزرعة أولمساحة المزروعات ذاتهاحتى هبط الآن إلى أقل من سبعة قراريط للفرد وهو قدر ضئيل يجب الحيلولة دون انخفاضه أكثر من ذلك .

وحيث أن مساحة الأراضى القابلة للزراعة بوسائل الرى الحالية فى مصر محدودة ولا تتعدى ٧٫١ مليونا من الأفدنة فإنه لكى يمكن المحافظة على نصاب الفرد الحالى فإن عدد السكان الذى يكفى لاستغلال هذه المساحة يجب أن لا يزيد على ٢٣ مليونا .

وإذا سلمنا جدلا بأن عدد السكان سيزداد فى المستقبل بمعدل قريب من ازدياده فى السنوات الماضية فإنه يبلغ نحو ٢٣ مليونا عام ١٩٧٠ .

وفى الإمكان زيادة المساحة المنزرعة إلى رقم يقرب من ٧٫٥ مليونا من الأفدنة بزراعة الأراضى المتاخمة للصحراء التى لا يزيد رفعها على ١٠ أمتار وبذلك يمكن زيادة عدد السكان إلى ٢٥ مليون نسمة دون تخفيض آخر فى نصاب الفرد وستبلغ مصر هذا التعداد حوالى عام ١٩٨٠ .

وتقدر مساحة الأراضى المنزرعة فى الوقت الحاضر بحوالى ٦ مليون فدان

(أنظر الدياجرام رقم ٢و٣)

أراضى السودان

أما بالنسبة إلى أراضى السودان فإن حاجتنا إلى المياه الصيفية ستتضاعف فى المستقبل عندما يتم استصلاحها .

موقفنا فى الوقت الحاضر

سبق أن بينا أن جملة مايزرع من الأراضى بمصر يبلغ نحو ٦ مليون فدان

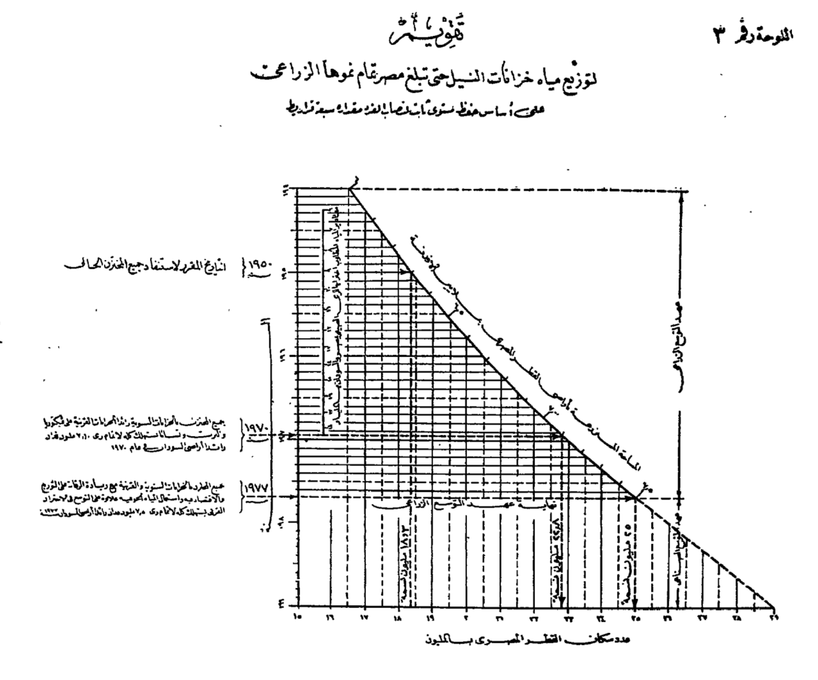
ومتوسط إيرادنا من المياه الآن فى الفترة الحرجة يبلغ ٢٠ ملياراً من الأمتار المكعبة سنوياً — تتألف من :

اللوحة رقم ٣

تقويم

لتوزيع مياه خزانات النيل حتى تبلغ مصر تمام نموها الزراعي

على أساس حفظ مستوى ثابت لنصاب الفرد مقداره سبعة قراريط



١٣ ملياراً من النهر الطبيعى
٥ ملياراً من خزان أسوان الحالى
٢ ملياراً من خزان جبل الأولياء

الجملة ٢٠ ملياراً

وعلى ذلك فإنه مازال ينتظرنا فى الفترة الحرجة للمستقبل استثمار نحو ١٠١٠٠ مليون فدان بمصر يمكن زيادتها إلى ١٠٥ مليونا وهذا يقتضى زيادة الإيراد بمقدار عشرة مليارات منها حوالى مليار للتوسع الزراعى بالسودان .

يبق بعد ذلك ما يلزم إجراؤه لحماية مصر من غوائل الفيضانات الخطرة وطغيانها ولقد كان هذا الأمر دائما مثار عناية الوزارة واهتمامها على أنه وإن كان قد من بالبلاد فترة من الزمن هدأت فيها الخواطر نوعاً ما لتعاقب فيضانات منخفضة إلا أن سلسلة الفيضانات العالية التى جاءت فى القرن العشرين نبهت الأذهان إلى ضرورة المبادرة إلى دراسة كل ما يمكن دراسته من مشروعات الوقاية من غوائل الفيضانات العالية .

فاتجهت الوزارة إلى دراسة عدة مشروعات فى إحباس النهر المختلفة من أقاصيه الجنوبية إلى أقاصيه الشمالية وأجدرها بالذكر «مشروع وادى الريان» و «تعلية خزان أسوان » للمرة الثالثة مرتبطين وأخيراً كان من نتيجة أبحاثنا على النيل الرئيسى بين حلفا والخرطوم أن أكتشف موقع يصلح لهذا الغرض عند الشلال الرابع ونظراً لما يختص به هذا الموقع من مزايا فقد استقر الرأى على المضى فى دراسته تمهيداً لتنفيذه فى أقرب وقت إذا ما اتضح أفضليته على مشروع وادى الريان .

وكذلك سيكون لخزان ينشأ على بحيرة « تانا » شأن فى هذا المضمار بالنسبة لمصر والسودان على السواء .

وعلاوة على استخدام خزان « الشلال الرابع » للحماية من غوائل الفيضانات فسيستخدم أيضاً فى الإختزان الصيفى وسيرتبط ملؤه أو تفريغه

ارتباطا وثيقاً بما سيجرى من موازنات على خزان بحيرة « تانا » وعلى خزان يقام على بحيرة « البرت » .

ونظراً لما ينتظر من تعذر إتمام مشروع خزان « تانا » عام ١٩٥٠ حيث نكون قد استنفدنا جميع مواردنا العالية من مياه التخزين فقد اتجه الرأى إلى فكرة تعلية منسوب التخزين بخزان جبل الأولياء لزيادة مستوياته .

موجز عن مشروعاتنا المقبلة

وبذلك يمكن تلخيص الأعمال التى ما زالت بحاجة إلى التنفيذ لتوفير الزيادة المطلوبة فى الإيراد الصيفى سواء ما كان منها بقصد استكمال نمونا الزراعى بمصر والسودان أو للحماية من غوائل الفيضانات على الوجه الآتى ذاكرين كل مشروع على حدته .

ونظراً لتعلق هذه المشروعات بأنواع خاصة من التخزين السنوى المعتاد بعضها يعرف بالتخزين القرنى والبعض الآخر بالتخزين المعادل فسنوضح لحضراتكم المقصود بها .

التخزين السنوى — المعتاد بخزانات «أسوان» و«جبل الأولياء» و«سنار» هو حجز المياه التى تزيد عن حاجة الزراعة فى موسم وفرة الإيراد للصرف منها عندما يعجز النهر عن الوفاء ببعض الاحتياجات مدة الصيف فى نفس السنة .

التخزين القرنى — هو الوسيلة لضمان الحصول على تصرف سنوى ثابت خلف الخزان على مر السنين ولمدة طويلة وقد نشأت الحاجة إلى هذا النوع من التخزين من خضوع تصرف البحيرات الاستوائية وبحيرة تانا إلى تقلبات دورية عظيمة بسبب تتابع أعوام سمان أو عجاف .

التخزين المعادل — هو أن يحتجز بخزان يقع بمكان ما من النهر المقدار الذى يعادل تصرفا زائداً عن الحاجة فى مكان آخر بعيد عن مكان الخزان .

خزان بحيرة تانا

يبلغ متوسط التصرف الطبيعي المنطلق من بحيرة تانا فى مواسم السنة المائية بأسوان كما يأتى :

٩ر٠ مليار متر مكعب فى موسم الفيضان
٣ر٢ مليار متر مكعب فى موسم التخزين
٦ر٠ مليار متر مكعب فى موسم الحاجة

الجملة ٨ر٣ ملياراً

ويختلف التصرف السنوى لهذه البحيرة من ٢ مليار فى السنين الشحيحة إلى ٦ مليارات فى السنين المرتفعة الايراد ومن هذا تبين الفائدة التى تحصل بإنشاء خزان قرنى على هذه البحيرة ، بإنشاء سد على مخرج البحيرة يمكن ضمان مليار من الأمتار المكعبة عند « أسوان » لمصر ومد السودان بمليار آخر عند « سنار » .

وقد اتجه الرأى بعد استكمال الأبحاث الهيدرولكية لهذا الخزان إلى ضرورة انشائه على أساس التخزين القرنى والمعادل لأغراض ثلاث :

الأول — ضمان تصرف سنوى ثابت من البحيرة بالتخزين القرنى .

الثانى — للوقاية من الفيضانات العالية .

الثالث — لتخزين كميات إضافية من المياه لسد العجز فى إيراد النهر فى السنوات الشحيحة الإيراد فى أى حبس من أحباسه .

الثانى والثالث بالتخزين المعادل

وسيكون هذا الخزان المصدر الوحيد الذى منه يمكن لمصر والسودان أن تستمد العون فى مثل شهر يوليو من عام ١٩١٣ المنخفض الإيراد لتعذر الحصول على ذلك من خزان « البرت » نظراً لقرب بحيرة « تانا » من جهة ولشدة انحدار النيل الأزرق وقابليته لنقل تصرفات فجائية من جهة أخرى

ويمكن إدراك مدى فائدة هذا الخزان لأراضى السودان إذا علم أنه فى فترة الحاجة من مثل سنة (١٩١٣ — ١٩١٤) لن يكفى إيراد النهر الطبيعى بأسره مضافا إليه محتويات خزان « سنار » للوفاء بأكثر من ٦٠٪ من مطالب السودان وحده .

مشروع خزان الشلال الرابع على النيل الرئيسى

أسفرت المباحث التى تقوم بها مصلحة الرى بالسودان منذ عام ١٩٤٢ بين « حلفا » و « الخرطوم » على وجود حوض عظيم السعة عند « الشلال الرابع » يمكن أن يسع نحو ثمانية مليارات مدة الصيف إذا ما أقيم سد عند النهاية الخلفية لهذه الشلالات على بعد نحو ٣٢ كيلو متر إلى الأمام من « مروى » أو ٧٠٠ كيلو متر إلى الجنوب من « حلفا » والعمل يجرى الآن لإتمام جميع المباحث الأولية تمهيداً لتنفيذ هذا المشروع فى أقرب وقت إذا ما اتضحت صلاحيته على مشروع وادى الريان .

وقد ثبت أن ثمانية مليارات تكفى للحد من أعلا الفيضانات المعروفة مع عدم تجاوز جملة تصرف فرعى « دمياط » و « رشيد » للحد المأمون لها وهو ٦٨٠ مليونا من الأمتار المكعبة يوميا .

فاذا ماحدث تصرف فى المستقبل أعلا مما عرف حتى الآن وهو نادر الحدوث حجز الزائد بخزان تانا أو خزان أسوان أو هما معا . مع العلم بأن القدر الذى يستطيع « خزان أسوان » استيعابه مدة الفيضانات العالية يبلغ نحو ٣ مليارات وما يمكن اختزانه لخزان « تانا » لهذا الغرض ملياران .

أما فيما يختص بالتخزين الصيفى فقد وجد ببحث مجموعة السنين بين عامى ١٨٧٠ و ١٩٤٥ أى مدة ٧٦ سنة أن متوسط ما يمكن تخزينه سنويا فى فترة مشابهة هو ٣ مليارات من الأمتار المكعبة ويصل هذا القدر إلى مليار أو أقل

فى عشرة سنوات منها . ولا يمكن اختزان شىء ما علاوة على عدم إكتمال ملء خزان أسوان فى ٧ سنوات . وذلك على أساس عدم البدء بالحجز قبل هبوط النهر عند أسوان إلى منسوب ٩١,٥٠ حيث يكون قد بعد كل إحتمال لعودة الفيضان إلى الارتفـــاع وقل الضرر من رسوب الطمى بالخزان إلى أبعد حد .

فالى أن يتم إنشاء خزانى « تانا » و « البرت » فإنه يمكن مبدئيا الإعتماد على هذا الخزان للتوسع الزراعى فى حوالى ٩٠ ٪ من السنين فى حدود نصف مليار كما أنه يمكن الاستفادة بما يختزن فى السنين العادية لتحسين حالة الرى الحالية والتبكير فى زراعة الأرز وطفى الشراقى .

أما بعد إنشاء خزانى بحيرة « تانا » « البرت » فيمكن الاستفادة بهذا الخزان فى السنين التى يزيد فيها إيراد النهر عن مطالب التخزين الصيفى بحجز أكبر كمية ممكنة فى حدود أقصى سعة لهذا الخزان وهى تسعة مليارات للصرف منها فى فترة الحاجة على أن يحجز ما يعاد لها بخزان تانا أو خزان البرت لكى يضاف إلى المختزن القرنى لتغطية عجز مقابل فى السنين الشحيحة الايراد .

مشروع خزان البرت وقناة السدود

ونظراً لخضوع تصرف البحيرات إلى تقلبات دورية عظيمة بسبب تتابع أعوام سمان أو عجاف فإن كل مشروع يرمى إلى تحويل البحيرة إلى خزان يستدعى أن تكون سعته بالقدر الكافى لتسوية تصرف النهر على مدى سنين عديدة

ويكتنف بحر الجبل وبحر الزراف فيما بين « منجالا » والنيل الأبيض مستنقعات هائلة تفعل فى المياه المنحدرة إليها من بحيرة البرت فعل الأسفنجة من حيث امتصاص الماء . ويترتب على ذلك أنه مهما اختلفت مقادير تصرف النهر عند « منجالا » عند الطرف الأعلى لتلك المستنقعات فإن تصرف النيل الأبيض فيما يلى بحر الزراف لا يختلف نسبيا إلا بقدر ضئيل كما يتضح

لحضراتكم من البيانات التالية عن سنة متوسطة الإيراد .

ففى فترة الحاجة — يبلغ تصرف النهر عند منجالا ١٣٫٧ مليارا لا يصل منها عند الملكال سوى ٧٫٦ مليارا .

وفى فترة الفيضان — يبلغ تصرف النهر عند منجالا ٤٫١ ملياراً لا يصل منها عند الملكال سوى ٢٫٥ ملياراً .

وفى فترة التخزين — يبلغ تصرف النهر عند منجالا ٩٫٢ ملياراً لا يصل منها عند الملكال سوى ٤٫٨ ملياراً .

وبذلك يكون جملة التصرف السنوى ٢٧٫٠ ملياراً لا يصل منها عند الملكال سوى ١٤٫٩ ملياراً أى بعجز مقداره نحو ١٢ ملياراً يضيع بالمستنقعات بل إن الأحوال لتزداد سوءاً فى سنة عالية الايراد حيث يبلغ العجز فى مثل عام ١٩١٨ نحو ٣٦ ملياراً برمتها أى نحو ثلاثة أمثاله فى سنة متوسطة الايراد

فضلا عما لمصر من مصلحة كبرى لمنع هذه الخسارة أو تقليلها إلى أقصى حد ممكن . فإن إنشاء خزان « البرت » يجعل هذا الأمر أشد لزوما . ويقتضى هذا إنشاء مجرى محدود للنهر يخترق منطقة المستنقعات إلى النيل الأبيض .

على أن إنشاء هذا المجرى وحده وإن كان سيؤدى فى كثير من السنين إلى تحسين الايراد الصيفى تحسينا يسمح بتوسيع نطاق الاستثمار إلى حد ما إلا أن هذا لن يمنع مجىء فترات منخفضة الايراد لا تكفى للوفاء بجميع المطالب بل يقصر عنها تقصيراً كبيراً من حين إلى حين .

ومعنى ذلك أن اختزان المياه بالبحيرات الاستوائية يجب أن يقترن بإنشاء مجرى للنهر عبر المستنقعات كما أن فائدة المجرى بدون هذا الخزان تصبح ضئيلة عند ما تكون الحاجة إلى المياه على أشدها فى السنين الشحيحة الايراد .

وهناك اعتبار آخر يزيد هذا الارتباط توكيداً وهو الخطر المحتمل ظهوره من تحسين مجرى النهر تحسينا يزيد تصرف الفيضان بدرجة منذرة بالخطر ،

إذ أن منطقة المستنقعات بحالتها الراهنة تخفف من حدة الفيضانات العالية إلى مدى بعيد الأثر .

مشروع قناة السدود

ويتضمن مشروع قناة السدود بحالته الراهنة شق مجرى طوله حوالى ٣٠٠ كيلو متر تبدأ من « جنجلى » وتصب فى بحر « الزراف » عند الكيلو ١٧٥ خلف الفم . ومن هناك ينقسم تصرف القناه إلى مجريين أحدهما عن طريق قناة « الزراف » الحالية والأخرى عن طريق قناة جديدة تمتد فى محاذاة هذه القناة . وقسم تنفيذها على مرحلتين :

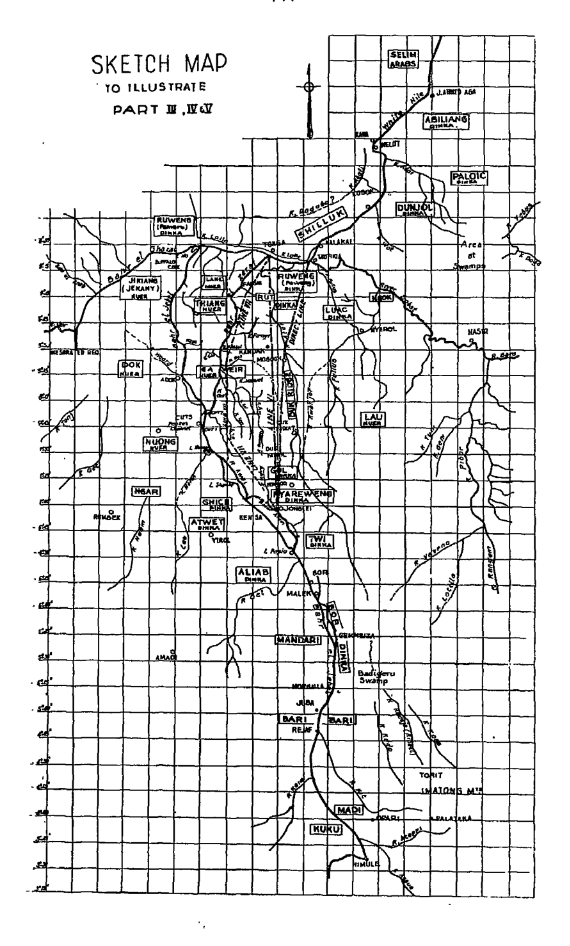
المرحلة الأولى — وتشمل إنشاء القناة فى المسافة بين « جنجلى » وبحر الزراف لتمرير ١٩ مليونا من الأمتار المكعبة . وهو التصرف اللازم للحصول على زيادة فى ايراد النهر الصيفى عند «ملكال» مقدارها ملياران مع إنشاء خزان « البرت » .

المرحلة الثانية — توسيع القناة ليبلغ تصرفها ٢٩ مليونا من الأمتار المكعبة يوميا وبذلك لا يزيد مجموع تصرفها . وتصرف بحر الجبل اللازم للملاحة عن المقدار الذى لا يحتاج إلى تعديل كبير فى جانبى بحر الجبل بين منجلا و « بور » .

وبهذا الإجراء تزيد الفائدة عند الملكال إلى ثلاثة مليارات فى فترة الحاجة

وفى سبيل تنفيذ هذا المشروع اتصلت الوزارة بالفعل بحكومة السودان فى يونيو عام ١٩٣٨ — وأرسلت إليها جميع تفاصيله للاطلاع وإبداء الرأى فيها بالنسبة لمصالح السودان المحلية . غير أن المباحث الفعلية بخصوص ذلك لم تبدأ بين الحكومتين إلا فى عام ١٩٤٥ وما زالت دائرة حتى الآن على أساس احتمال تعديل التخطيط بما يضمن احتياجات مصر كاملة ولا يضر بالمصالح المحلية .

(أنظر اللوحة)


SKETCH MAP
TO ILLUSTRATE
PART III, IV & V
SELIM ARABS
ABILIANG DINKA
PALOIC DINKA
DUNJOL DINKA
SHILLUK
RUWENG DINKA
JIKIANG (JEKANY) NUER
THIANG NUER
RUWENG (Pawang) DINKA
RUT
DINKA
LUAC DINKA
NGOK
DOK NUER
LEK NUER
NUONG NUER
LAU NUER
NGAR
GHIC DINKA
ATWET DINKA
NYAREWENG DINKA
TWI DINKA
ALIAB DINKA
MANDARI
BOR DINKA
BARI
BARI
MADI
KUKU
MELUT
NASIR
Area of Swamps
Badigeru Swamp
TORIT
IMATONG MTS
JUBA
REJAF
BOR
NIMULE
YIROL
MALEK
OPARI
PALATAKA
AMADI
White Nile
Bahr el Ghazal
Bahr el Jebel
DUK RIDGE

خزان البرت

كان قد اقترح فى سنة ١٩٣٩ أن تكون سعة الخزان ٥٠ ملياراً يمكن بها تسوية جملة التصرف السنوى المنطلق من البحيرة بمقدار ٢٠ ملياراً وهذا يقتضى أن يكون منسوب التخزين بالبحيرة على درجة ٣٢ على مقياس بوتيابا ولكن الأبحاث التى قامت بعـــد ذلك قد دلت على ضرورة رفع منسوب التخزين إلى درجة ٢٥ لضمان تصرف ثابت من البحيرة ولأغراض أخرى .

على أنه إذا أمكن إنشاء قنطرة عند مصب بحيرة « فيكتوريا » للتحكم فى تصرفاتها بتثبيت جملة التصرف السنوى على مر السنين من جهة ولتوزيع المياه أثناء السنة الواحدة بما يتفق مع حاجة المواسم المائية من جهة أخرى . فانه يمكن تخفيض المنسوب اللازم للتخزين لبحيرة « البرت » عن الحد السالف الذكر بنسبة كبيرة .

وعند ما يتم هذا المشروع ويتسنى سحب أقصى تصرف ثابت من البحيرة فى المستقبل فسوف نتمكن من زيادة معدل الفائدة السنوية عند الملكال إلى نحو ٥ر٦ ملياراً يقابلها حوالى ٥ ملياراً عند أسوان على أن تمد قناة «جنجلى» جنوبا أو تنشأ جسور لبحر الجبل لتخفيض الفاقد إلى أدنى حد مستطاع مع توسيع القناة لزيادة تصرفها اليومى إلى نحو ٥٥ مليون متر مكعب .

مشروعات نهر البارو

ومن المشروعات التى تتناولها وزارة الأشغال بالبحث لتحسين الإيراد الصيفى مسألة تخفيض الفاقد بنهر البارو أحد روافد نهر السوباط لذلك نعرض فيما يلى كلمة عن هذا الموضوع :

يغذى نهر السوباط فرعان رئيسيان . أحدهما نهر البارو ويستمد مياهه من مرتفعات جبال الحبشة .

(والثانى) وهو نهر البيبور ويستمد مياهه من مرتفعات جبـال الحبشة

ومعظم السهل الواقع شرقى بحر الجبل وبحر الزراف وجزء من منطقة البحيرات الاستوائية .

ويعتبر نهر البارو أهم هذين الرافدين . وتنحدر مغذياته العليا فى تيار جارف مدة الفيضان حاملة كميات كبيرة من المياه . وتتصل عند مروره بالسهل المنبسط سلسلة من المستنقعات والخيران يفيض بعضها على النهر بقليل من المياه ويسحب الآخر جزءاً منها .

ويبلغ الفاقد بهذا النهر من نقطة « جمبيلا » ومصبه على السوباط أى فى مسافة نحو ١٨٠ كيلو متراً حوالى ٢ر٥ مليار من الأمتار المكعبة فى فترتى الفيضان والتخزين .

فاذا أنشئت جسور واقية لمنع تسرب المياه من مجرى هذا النهر فانه يمكن توفير ما مقداره ٢٥ر. ملياراً فى موسم الفيضان و ٢٥ر٢ ملياراً فى فترة التخزين عند الملكال ولن يستفاد بالمقدار الأول إلا إذا توفر لتخزينه مكان بخزان جبل الأولياء بزيادة سعته . أما المقدار الثانى فانه يمكن الاستفادة به فى زيادة إيراد التخزين بخزان أسوان أو بخزان « الشلال الرابع » أو بخزان « جبل الأولياء » إذا ما زيدت سعته .

وهناك وسيلة أخرى للاستفادة من فاقد نهر البارو ببقاء المجرى بحالته الراهنة مع إنشاء خزان عند « جمبيلا » يمكن به حجز ما زاد عن طاقة المجرى الحالى من المياه مدة الفيضان دون فاقد كبير وصرفها فى وقت الحاجة إلى المياه

ومع مراعاة عدم تخفيض مياه فترتى الفيضان والتخزين عند مصب البارو فى حساب ما يمكن تخزينه عند « جمبيلا » فإنه يمكن توفير زيادة فى إيراد النهر مقدارها ملياران تقريبا عند الملكال .

الخاتمـــــة

لقد بينت لحضراتكم فى كلمة عاجلة الشوط البعيـد الذى بلغناه فى تنفيذ مشروعاتنا على النيل سواء أكان بمصر أو السودان وكم بذلنا فى تنفيذها من وقت وجهد ومال ورأيتم كيف أننا سرنا فى تنفيذ هذه المشروعات منذ اللحظة الأولى لصالح البلدين معا وقستم حاجة كل إقليم إلى المياه وتحققتم أن مصر وشمال السودان وحدهما هما اللذان يتوقف كيانهما ووجودهما على ماء النيل وحده أما باقى الأقاليم فما فوق فإنها تتلق هذا العون من الأمطار ولا تحتاج لمياه النيل إلا لماما بل أن بعض الجهات لما يتعذر فيه للرى الصناعى على إطلاقه

لذلك كانت مصر مضطرة إلى حمل عبء هذه المشروعات الهائلة لتوصيل ميـاه النهر إلى نهايته حيث تقع أراضيها وحضراتكم أدرى بنهايات الترع (والمساقى) ومصر بلد زراعية كل اعتمادها على ماء النيل وبه تحيا وبدونه تموت ولا يوجد فى الوجود دولة هـذا شأنها من النهر بينما جميع روافده خارج حدودها .

لقد أدركتم مما قلته وقاله حضرات من حاضركم قبلى كيف ترتبط مشروعاتنا ومشروعات السودان بعضها بالبعض وتبينتم الأثر البالغ لهذا الارتباط على ما بينها من طول المسافة وبعد الشدة .

إن حاجتنا للوحدة ظاهرة وإن رسالتنا نحن أبناء هـذا الجيل مصرى وسودانى رسالة خطيرة قد حملنا القدر عبئها فلنؤديها للأجيال القادمة بكل أمانة وإخلاص والله يباركها بفضله ومنه تحت ظل الفاروق أدام الله عزه وملكه وأبقاه ذخراً لهذا الوادى إنه سميع مجيب الدعوات .

وحدة وادى النيـــل

للمهندس عثمان محرم باشا

وزير الأشغال الأسبق

أيها السادة :

لقد كان طبيعياً أن يساهم المهندس المصرى بأكبر نصيب فى المعركة الدائرة اليوم حول وحدة وادى النيل من الناحية الهندسية ذلك لأنها معركة الحياة بالنسبة لشطرى الوادى مصره وسودانه على السواء .

ولذلك نهضت نقابة المهندسين وجمعيتهم للقيام بهذا الواجب الوطنى وترددت فى هذه القاعة أصوات المختصين من الزملاء خلال الأسابيع الأربعة الماضية منادية بالوحدة المستندة إلى الروابط الطبيعية والإيدروليكية والإقتصادية وأولا وقبل كل شىء الصالح المشترك بين أهل الوادى جميعاً .

ولقد افتتح صديقى وزميلى عبد القوى أحمد باشا سلسلة هذه المحاضرات ببيان جامع شامل امتاز بمعلوماته المستمدة من طول إقامته بالسودان سواء وهو مهندس مقيم لعملية إنشاء خزان جبل الأولياء أو عندما كان أول مصرى شغل منصب مفتش عام الرى المصرى بالسودان كنتيجة لمعاهدة سنة ١٩٣٦ . تلك المعاهدة التى نصت على أن يدعى مفتش عام الرى المصرى بالسودان إلى الاشتراك فى مجلس الحاكم العام كلما نظر المجلس مسائل متصلة بأعمال مصلحته . فكانت كسبا لمصر من هذه الناحية ولم تضيع عليها حقاً قديماً لأنه إلى يوم عقد تلك المعاهدة فى عام ١٩٣٦ كان جميع مفتشى عموم الرى المصرى بالسودان ومساعديهم بل ومفتشى الرى هناك من الانجليز .ولم

يشغل هذه المناصب الكبرى مصريون إلا تنفيذاً لتلك المعاهدة .

ولن يقلل من قيمة هذه الحقيقة ما يقال من أن أمر النيل يخضع لاتفاقية سنة ١٩٢٩ المعقودة بين مصر وانجلترا ذلك لأن الاتفاقية المذكورة تلخص فى أن الانجليز عندما أرادوا الانتفاع بإقامة خزان مكوار الذى سمى فيما بعد خزان سنار لرى أراضى الجزيرة بالسودان لصالح الانجليز المستعمرين دون صالح أبناء السودان وضعوا هذه الاتفاقية ليقولوا فيها أنهم احتفظوا لمصر بحقوقها الطبيعة والتاريخية فى مياه النيل . وكانت هذه الإتفاقية أشبه شيء بالتصريحات التى تصدر عن جانب واحد وهو الجانب القوى دائما . كما أنها — مع الأسف الشديد — كانت أول مظهر رسمى من مظاهر الحركات الانفصالية بين مصر والسودان لأنها تتحدث عن كل منهما على أنه قطر مستقل عن الآخر ولا يربطهما صالح مشترك .

وقد تعاقب على هذا المنبر بعد سعادة عبد القوى أحمد باشا زملاء أفاضل من المهندسين النوابغ الذين اختصوا فى الأبحاث التى عرضوا لها . كما تفضل مشكوراً كل من سعادة صديقى فؤاد أباظه باشا مدير عام الجمعية الزراعية الملكية والأستاذ الجليل حسين كامل سليم بك عميد كلية التجارة فبسط أولهما لحضراتكم مشاهداته وتجاربه عن السودان فى بيان مستفيض وتفضل الثانى بالكلام عن الوحدة الاقتصادية كلاماً مدعماً بالإحصاءات والتدليل العلمى . وشاركا بذلك المهندسين فى هذه الدراسات القيمة إثباتا للوحدة بين مصر والسودان وتذكيراً بها وتسديداً لجهود الأمة فى سبيلها .

وجملة القول فيما سمعتموه من حضراتهم أن هـذا الرباط المقدس الذى يجمع بين مصر والسودان إنما هو رباط الحياة نفسها .

وبعد هذا يتلخص ما ورد مفصلا بالمحاضرات التى ألقيت على حضراتكم فى مشروعات كثيرة سميت بأسمائها ومنها الموجود فعلا ومنها الجديد المقترح لمواجهة مستقبل هذا الوطن المتحد شمالا وجنوبا .

وتتركز المبادىء التى قامت عليها تلك الدراسات فيما يأتى :

أولا — أن التوسع الزراعى والتقدم الصناعى بمصر والسودان معا مكفول بالموارد الطبيعية لنهر النيل إذا حسن استخدامها والقيام على تنظيمها سواء لتخزين أو لمنع خطر الفيضان .

ثانياً — أن المشروعات التى أقيمت أو تقام مستقبلا على النهر فى أى موقع منه بمصر أو السودان تؤثر وتتأثر بالمشروعات المقامة فعلا أو التى تقام مستقبلا فى الأجزاء الأخرى منه .

ثالثاً — أن السيطرة على النهر من منبعه إلى مصبه والقول الفصل فى المشروعات التى أقيمت أو تقام فى أى موقع منه يجب أن تكون فى يد واحدة هى يد الحكومة المصرية دون غيرها .

* * *

ولكيلا يظن أحد أننا نضع المبادىء ونرسم الخطط وفق هوانا لتعزيز مطلبنا فى وحدة وادى النيل وإثبات أن صالح أهل الوادى جميعهم إنما هو فى هذه الوحدة فإنى استخلص لحضراتكم هذه المبادىء نفسها من أقوال رجل يعتبر فى الطليعة من رجال الفن الانجليز الذين لعبوا دوراً هاماً فى تاريخ مصر الحديث منذ عهد الاحتلال . وسترون فى أقواله التى كان يسجلها بعيدة عن شوائب السياسة أنه كان يؤمن مثلنا بضرورة اتحاد مصر والسودان .

قال السير وليم جارستن مستشار نظارة الأشغال العمومية فى كتابه (الدليل فى موارد أعالى النيل) الذى وضعه فى ٢١ مارس سنة ١٩٠٤ بعد أن جاب مناطق أعالى جنوب السودان عدة مرات دراسا باحثا ما يأتى :

أولا — بصدد المشروعات الواجب القيام بها لضبط النيل قال جنابه ما يأتى نصه :

(هذه المشاريع هى تخليص النيل الأعلى من المنافع التى يضيع فيها أكثر

من نصف مائه . وضبط مياه البحيرات الإستوائية الكبرى وتعديلها حتى يمد النيل عند ما يراد مده . ورفع منسوب النيل الأزرق لسقيا البقاع الطيبة التى يشق فى أديمها . وإعداد مورد لمصر كاف لإرواء عامة البسيط الواقع فيما بين الشلالات والبحر الأبيض المتوسط ووقاية الأرض من طغيان الفيض) .

ثانيا — قال جنابه فى نفس الكتاب عن ارتباط وتأثر المشروعات ببعضها ما يأتى نصه :

(أن كل ما يتعلق من المشاريع بتدبير مياه النيل فى الأقطار السودانية يكون للديار المصرية فيه خير دائم ، لأن كل القطرين يستورد ماءه من مصدر واحد ومعول زكاء زراعتهما على نهر واحد . ولذلك يستحيل أن يستخرج مشروع من مشاريع الرى ذات الشأن من أجل بلد منهما ولا تتناول عوامله البلد الآخر)

ثالثاً — قال جنابه عن موضع السيطرة على النيل فى يد واحدة هى يد مصر ما يأتى نصه :

(وإنى لا أرى بدآ من إيجاز الكلام على مسألة هى من الأهمية بمكان ذلك أنه إذا اتفق القوم على وجوب تنظيم مصلحة رى فى أقاليم السودان فالضرورة تقضى بأن تكون مصلحة الرى بأجمعها تحت رقابة نظارة الأشغال المصرية وتكون مصلحة رى السودان فرعا لها . ذلك أمر لا مندوحة عنه . وأما أعمالها فستكون فنية بحتة وتتناول إقامة الاعمال الصناعية التى سيكون لها شأن فى إيراد النيل . ومن الواجب أن يكون التحكم فى مياه هذا النهر موكولا كله لمصلحة واحدة . فإنه لا يصح تعدد السلطة فى مسألة خطيرة كهذه المسألة . ولا يختلف اثنان فى وجوب إناطة نظارة الاشغال العمومية بمصر بمراقبة المياه . ولا شك فى أن حكومة السودان تكون أول من يسلم بهذا الأمر وآخر من يتمنى خلاف ذلك فمن مصلحة مصر والسودان أن تقرر هذه القاعدة وتتبع . وبما أن للحكومة المصرية مصلحة كبرى فى هذا المطلب

فمن العدل أن تقوم مصر بجميع نفقات مصلحة الرى ولا تكلف السودان منها بشيء لأنها نفقة ليس للسودان عليها سيطرة ولو أنه سيصيبه من نفاذ ذلك المشروع نفع أوفر) .

أيها السادة :

مما تقدم يتضح أن الحقائق الثابتة التى أوردناها يقول بها المهندس المصرى نتيجة تجارب أكثر من نصف قرن كما كان يقول بها أكابر المهندسين الانجليز قولا خالصا لوجه الفن .

وإذا شئنا أن نضرب الأمثال من الواقع الملموس لندلل على ثبوت هذه الحقائق لضاق بنا المجال . ولهذا نكتفى بالأمثلة الآتية :

أولا — فيما يتعلق بكفاية موارد النيل الطبيعية لاحتياجات مصر والسودان معا فى الحال والاستقبال بشيء من التنظيم والضبط يكفى أن نقول أن مصر باقامة خزان أسوان وتعليته مرتين وإقامة خزان جبل الأولياء قد استطاعت أن تمضى فى التوسع الزراعى باستصلاح الأراضى البور بشمال الدلتا وزيادة المساحة التى تزرع أرزا وبتحويل جانب يذكر من أراضى الحياض بالوجه القبلى إلى الرى المستديم . كما أن أراضى الجزيرة بالسودان — بواسطة خزان سنار — قد بدىء بزراعة مساحات فيها بلغ أقصاها فى البداية ثلثمائة ألف فدان ثم تزايدت حتى وصلت أخيرا إلى نحو المليون وهى قابلة لزيادة جديدة تبلغ مليونين آخرين من الأفدنة .

وكل ذلك فضلا عن أنه لا تزال هناك مشروعات جديدة يمكن أن تقام سواء فى مصر أو السودان لمقابلة التوسع الزراعى المنشود بشطرى الوادى وكذلك التوسع الصناعى . ولا أريد أن أدخل فى تفاصيل هذه المشروعات والمفاضلة بينها لأن ذلك يقتضى دراسات طويلة ومراعاة اعتبارات ليس المجال اليوم مجال بحثها .

ثانيا — فيما يتعلق باثبات تأثير وتأثر المشروعات التى تقام بأى موقع من النيل فى المشروعات التى أقيمت أو تقام فى مواقع أخرى منه نقول إنه عندما أنشىء خزان سنار على النيل الأزرق لرى أراضى الجزيرة كان لا بد لمصر — فى سبيل الحصول على المناسيب الضرورية لاسيما فى السنين المنخفضة الفيضان — لضمان رى الحياض من أن تنشىء قناطر نجع حمادى فى عام ١٩٢٧ وتقوم بتقوية قناطر أسيوط فى عام ١٩٣٦ وتقوية قناطر إسنا فى عام ١٩٤٣ . وقد بلغت تكاليف هـذه المشروعات التى أقامتها مصر كنتيجة حتمية لانشاء خزان سنار لرى أراضى الجزيرة بالسودان لصالح الانجليز المستعمرين أضعاف التكاليف التى أنفقتها حكومة السودان فى إقامة ذلك الخزان . ولم يكن لمصر مندوحة عن ذلك لأن أى اقتطاع أو حجز للمياه فى السودان إنما هو إنقاص من كميات المياه ومناسيبها اللازمة لرى الحياض للفترة الطويلة من أوائل أغسطس إلى ١٥ اكتوبر من كل عام . ولسنا ننسى — والعهد قريب — أن مساحات كبيرة جدا من حياض مديرية قنا تخلفت عن الرى فى فيضان عام ١٩٤١ لأن تقوية قناطر إسنا لم يكن العمل فيها قد بدأ فعلا .

ثالثا — أما فيما يتعلق بضرورة أن تكون اليد المسيطرة على نهر النيل ومشروعاته من منبعه إلى مصبه يدا واحدة وهى يد مصر دون غيرها لمصلحة مصر والسودان معـا . فلست أدرى من أى نقطة أبدأ الحديث فيها وهل يكون ذلك أيام كان المهندسون الإنجليز — فى بدء الإحتلال — يقررون للفن وحده لا للسياسة أو الاستعمار أن السلطة على نهر النيل فى كامل طوله ينبغى أن تكون لمصر كما جاء فى أقوال السير ويليم جارستن التى اثبتنا نصها آنفا وكما جاء على لسان السير ويليم ويلكوكس فى كتابه « خزان أسوان » حيث قال ما نصه :

« يجب ألا ننسى أن تصرف بحيرة فيكتوريا وقدره ٣٠ ألف قدم مكعب فى الثانية الواحدة يمر من جنادل ريبون . واتساع هذا المكان ٤٠٠ مترا من

السهل سدها . وبما أن هذه البحيرة هى المصدر الحقيق للنيل الأبيض فكل سيد يسيطر عليها يمسك بيده زمام الحياة فى مصر » .

أقول هل أبدأ بهذا الاستشهاد وأقف عنده إذ أن فيه الكفاية ؟ أم أسير مع تسلسل الحوادث فأصل إلى عام ١٩٢٠ حيث كانت الحركة الوطنية المصرية فى عنفوانها وحيث كان اجماع المهندسين منعقدا على مناهضة المشروعات التى أصر الإنجليز حينذاك على إقامتها فى السودان بفكرة استعمارية مغرضة وعلى الأخص منها مشروع خزان جبل الأولياء الذى أذكر لصديقى عبد القوى أحمد باشا أنه كان أحد المناضلين إذ ذاك فى سبيل عدم إقامته نظرا لما هو معروف من أن من يسيطر عليه يستطيع إذا أراد الإضرار بمصر أن يمنع المياه الواردة بالنيل الأبيض وهى الإيراد الطبيعى الخاص بالزراعات الصيفية فى مصر بل ومياه الشرب أيضا .

ثم نخطو بعد ذلك إلى عام ١٩٢٥ فنجد أن حادثا فرديا هو مقتل السير لى ستاك سردار الجيش المصرى وحاكم عام السودان كان كافيا أن تقحم انجلترا فى انذارها المشهور للحكومة المصرية بندا عجيبا هو تحللها من قيد المساحة المنزرعة فى أراضى الجزيرة حيث تزيدها إلى الحد الذى تشاء وبالتالى تحكمها فى حقوق مصر من المياه .

ثم تدرجوا من ذلك إلى تدعيم فكرة الإنفصال بين مصر والسودان فأخذوا جانب السودان فى مفاوضات اتفاقية مياه النيل التى تم توقيعها فيما بعد فى عام ١٩٢٩ ، صمموا على أن تقيم مصر خزان جبل الأولياء لصالحها — كما كانوا يقولون — وألحوا فى ذلك الحاحا عنيفا ، كان بعضه ظاهرا وكان أغلبه مستوراً وكان من حسن حظى أن استطعت وأنا وزير للأشغال فى عام ١٩٢٦ — ١٩٢٧ أن أحول هذا الإتجاه ناحية أخرى أكثر أمنا لمصر وضمانا لمصالحها . فلم يكن هناك خلاف على أن مصر بحاجة إلى زيادة المخزون

من المياه وأنها تستطيع تدبير تلك الزيادة بإقامة خزان جبل الأولياء أو بغيره من خزانات فى السودان . ولكن العهد كان قريبا بانذار الإنجليز فى حادث مقتل السردار بحيث لا نكون مقدرين واجبنا الوطنى إذا ساعدنا على الإكثار من تلك السلاسل التى توضع حول أعناقنا ويكون زمامها فى أيدى من لا يشفق علينا ولا يرحمنا . ولهذا عملت جاهدا غير متوان على أن نستعيض بتعلية ثانية لخزان أسوان عن إنشاء خزان جبل الأولياء . وللحق أقول إن دراساتى للتعلية الثانية لخزان سوان كانت مسبوقة بتفكير سديد لرجل يعتبر فى الطليعة بين المهندسين المصريين وهو نقيبنا ورئيس جمعيتنا الهندسية معالى محمد شفيق باشا . ولقد لقيت مقاومة شديدة فى هذا السبيل ، وكان أعجب شىء فى تلك المقاومة ما ادعاه الإنجليز من شدة خوفهم على خزان أسوان أن ينهار . ولست اليوم بصدد الحديث عما بذلنا وما لاقينا ، وعن المناورات والمحاولات ، وعن التدخل المستور والسافر ، نعم .... لن يكون حديثى اليوم عن شىء من هذا فانه مسطور فى التاريخ وإنما الذى يعنينى هو استخلاص العبرة من تلك المحاولات فقد أقر الخبراء العالميون الدراسة التى جهزناها لهذه التعلية وتمت بالفعل وجنت البلاد ثمارها ، ولكن هذا لم يمنع الإنجليز من أن يصروا على إقامة خزان جبل لأولياء حتى تم لهم ما أرادوا وبدىء فى إنشاء الخزان المذكور فى عام ١٩٣٤ .

من ذلك يتضح أن العمل الذى يمكن أن يقام فى السودان وينتفع به كل من مصر والسودان لا يمكن لمصر أن تطمئن إليه إلا إذا ضمنت السيطرة عليه والحيلولة بين الأجنبى المستعمر وبين التحكم فيه حتى لا تتعرض زراعتها وثروتها بل وحياة أبنائها لخطر محقق إذا تغلبت الشهوة الإستعمارية على العاطفة الإنسانية .

أيها السادة :

لا شك فى أن وحدة وادى النيل قضية من أغنى القضايا بأدلتها الحاسمة .

وحسبنامن هذه الأدلة الدليل الأزلى الذ لا يفنى أبداً وهو هذا النهر المبارك الذى خطته يد الله .

إنى أدع الكلام فى وحدة وادى النيل بعد الذى سمعتموه من البحوث الفياضة لأن هذه الوحدة أوضح وأبقى على الزمن من أى كلام يقال فيها .

وليكن الشأن الذى نعنى به دائما هو إبراء شعب وادى النيل من سموم الاستعمار وجمع قلوب أبناء الشطرين على تخليص واديهم من أولئك المستعمرين الدخلاء . وإنه لأمر مستطاع وأكاد أراه قريبا ما دامت تتأجج هنا وهناك هذه الشعلة المباركة من الوعى والإدراك وحماسة الجهاد والكفاح .

أيها السادة :

لم تعد نيات الإنجليز فى السودان خافية على أحد . لقد نطقت بها أعمالهم وتصرفاتهم أكثر مما نطقت بها الألسن والأقلام . ومن البداهة بمكان بعيد أنهم لم يذهبوا إليه ويتهالكوا على البقاء فيه إلى حد الإستماتة — على بعد ما بينهم وبينه وطنا وجنسا — لمجرد ما يزعمونه من الرحمة بأهله والرغبة فى ترقيته . فذلك معنى من أبعد المعانى عن سياسة أولئك الذين عرفوا فى تاريخهم الطويل بأنهم تجار مستعمرون لا يطأون أرضا إلا ليضيفوها إلى حساب دولتهم ولا يتعاملون مع شعب إلا ليعتصروه ويحتلبوا أسباب الرزق فيه وإن أمكن أبادوه .

ووجودهم بالسودان خمسين عاماً كاملة يقترن بهذه الحقيقة الصارخة . وما كان يمكن أن يكونوا على غير ما طبعوا عليه واشتهروا به . وفى رسالة إخواننا أعضاء الوفد السودانى عن مآسى الانجليز فى السودان تفصيل واف لسياستهم التقليدية فى الاستعمار فهناك — كما فى كل بلد استعمروه — فقر وجهل وتفرقة واحتكار وعدوان وظلم .

ونحن فى مصر أعرف الناس بهذه السياسة فقد تجرعنا كأسها المريرة قبل اخواننا السودانيين . وأصبحنا أكثر حذراً من الإنجليز وأفاعيلهم حتى أننا فى عام ١٩٤٣ بدأنا نفكر من جديد وندرس إمكان عمل تعلية ثالثة لخزان أسوان مع تنفيذ مشروع وادى الريان بالصحراء جنوبى الفيوم وقطعنا فى المشروع الأخير خطوات تنفيذية واسعة لنزيد فى مخزون مياهنا ونتوقى أخطار الفيضانات العالية داخل الحدود التى نسيطر عليها ونحول دون عدوان التحكم الانجليزى فى مصادر حياتنا لو أننا اتجهنا فى تنفيذ هذه المشروعات إلى مروى بالسودان أو منطقة السدود هناك أو البحيرات الاستوائية البعيدة عن متناول أيدينا قبل أن نصفى حسابنا مع الانجليز ونخرجهم من ديارنا ليصبح الوادى خالصاً لأبنائه مصريين وسودانيين يتعاونون على ما فيه خيرهم المشترك .

أيها السادة :

لقد خبرنا السياسة الإنجليزية قديماً كما خبرها إخواننا السودانيون فيما بعد . فعرفنا كما عرفوا أخيراً كيف أنها تعمد عن قصد وسوء نية إلى تقطيع أوصال الوادى وتقسيمه إلى مناطق مختلفة عسراً ويسراً . ففى مصر تباين ملحوظ بين أهل الوجه البحرى وأهل الوجه القبلى وأهل بلاد النوبة — تباين فى عامة الأحوال الإجتماعية لينظر الناس من الشمال إلى الجنوب فيرضوا ولينظروا من الجنوب إلى الشمال فيسخطوا . وذلك هو نفس الحال اليوم فى السودان فأهل الشمال يختلفون عن أهل الجنوب ليقضى الأمر بينهم إلى ذات الغاية والأثر . وهكذا تمضى السياسة الاستعمارية تفريقا بين أبناء الوطن الواحد والمجتمع الواحد . والنتيجة دائماً هى خسران الشعب ليغنم الانجليز .

ومن هنا لا يختلف اثنان فى أن انجلترا كأى دولة استعمارية لا تبغى خيراً لأهل البلاد . ولن يكون وجودها هنا أو هناك إلا لاحتكار الخير لحسابها الخاص .

وليس هكذا الحال إذا كان الأمر فى يد أهل البلاد أنفسهم ولسنا بذلك نلقى القول جزافا أو نقيم الدعوى من غير دليل . فما كاد المصريون يظفرون بجانب من الحرية السياسية فى ظل حكم دستورى لم يطهر من الاحتلال العسكرى خلال السنوات القريبة الماضية حتى بادروا إلى إصلاح ما أفسده الإنجليز وعكسوا الأغراض التى أقاموا عليها سياستهم الإستعمارية فاتجهوا بمشروعاتهم المائية والإصلاحية إلى المناطق الجنوبية .

وإنى أحمد الله إذ كان لشخصى الضعيف نصيب فى تحقيق هذه السياسة الوطنية . ففى ربع القرن الماضى حيث أطلقت أيدى المصريين بعض الشىء فى إدارة شؤونهم نظرنا فوجدنا الحكم الإنجليزى قد عمد طبقا لسياسة مرسومة إلى جعل بلاد النوبة التى كانت معروفة فى التاريخ القديم ببلاد الكنوز — جعلوها عن عمد أفقر من مديرية أسوان . كما جعلوا مديرية أسوان أفقر من مديرية قنا التى كانت بدورها أفقر من مديرية جرجا التى تليها شمالا وهكذا وهكذا . ولقد تلا عليكم حضرة الأستاذ الجليل حسين كامل سليم بك عميد كلية التجارة إحصاءات عن نصيب الفرد فى الثروة الزراعية فى كل من مديريات الوجهين البحرى والقبلى فكانت مصداقا لما أقوله الآن ولما هو محسوس ملموس من أن الفقر يتدرج صعداً إلى الجنوب . ولعل للإنجليز حكمة فى ذلك هى أن يدفعوا أهالى تلك الأقاليم — بعد إفقارها وتصعيب سبل الحياة على أهلها إلى التماس رزقهم فى الشمال فتقفر المناطق القبلية وتبعد الشقة بين مصر والسودان لغرض استعمارى أصيل مبيت هو أن يصبح فى مقدورهم فى يوم من الأيام — عندما تضطرهم الوطنية المصرية للجلاء عن مصر — أن يحكموها من السودان بوضعهم يدهم على مصدر حياتها باستخدام المنشآت التى أقيمت وتقام على النيل هناك بواسطة المصريين وبأموالهم .

ولسنا فى هذا القول مبتدعين ، فقديماً انكشفت نيات الإنجليز هذه

للفرنسيين — وقت أن كانت فرنسا منافسا قويا لهم فى السودان وأفريقيا وقد عبروا عنها فى تقاريرهم أصرح تعبير . وفى كتاب « مآسى الإنجليز فى السودان » الذى وضعه إخواننا أعضاء وفد السودان نتيجة دراستهم لقضية وحدة الوادى دراسة دقيقة عبارة وردت فى تقرير قدمه الكولونيل مونتيل لوزارة الخارجية الفرنسية عن حملة فاشودة قال فيها :

« إن الإنجليز وضعوا نصب أعينهم منذ الساعة الأولى أن السودان المترامى الأطراف الغنى يجب أن يكون فدية مصر الصغيرة الفقيرة تقدمها لانجلترا . إن انجلترا لن تفكر فى الجلاء عن مصر إلا إذا تم لها امتلاك السودان . فعند ذلك يستطيع الإنجليز أن يصرفوا حاصلات السودان دون أن تمر بمصر . ومتى تم للانجليز امتلاك منابع النيل الأعلى والمتوسط ففى استطاعهم ببعض الخزانات إخصاب منطقة النيل الأدنى أو إجدابها حسبما يحلو لهم .

أيها السادة :

قلت إننا تبينا نيات الإنجليز وأغراضهم المبيتة فى العمل على إفقار المناطق القبلية طول مدة احتلالهم لمصر والسودان سعياً وراء فصل شطرى الوادى وحكم مصر من السودان عند ما يحين الحين . فلما انكشف لنا ذلك واضحاً جلياً اتجهنا بمشروعاتنا المائية إلى تلك المناطق لتفويت تلك الأغراض . ولسائل أن يسأل عما صنعنا .

لقد صنعنا الكثير فى ربع القرن الماضى وهى فترة وجيزة فى حياة الأمم خصوصا إذا لوحظ أن حريتنا فى العمل خلالها لم تكن كاملة . فقد أنشأنا قناطر نجع حمادى فى عام ١٩٢٧ على النيل لتحسين الرى الحوضى لنحو مليون ومائة ألف فدان ولتعديل نظام الرى المستديم الحوضى إلى نظام الرى المستديم لنحو ١٥٠ ألف فدان . وأنشأنا محطات لرى الحياض المنعزلة بمديرية أسوان وهى الحياض

التى كانت تحرم من الرى مدة سنتين فى كل ثلاث سنوات وكان فلاحوها يعانون ضنك العيش وبؤس الحياة على مدار السنة . وأجرينا التعلية الثانية لخزان أسوان وهى التعلية التى تضاعفت بها كميات المياه المخزونة وأمكن بواسطتها الحجز على الخزان لتخفيف خطر الفيضانات العالية وحماية زراعات الحياض الصيفية . ونقلنا إلى ملكية الحكومة منشآت شركة رى نجع حمادى والبلينا بالبر الغربى للنيل ومحطتى رى أرمنت والغريرة التابعتين لشركة السكر كما أنشأنا محطة رى الخيام فوفرنا للأهالى رى مساحة تبلغ نحو المائتى ألف فدان ريا مستديما مقابل دفع خمسين قرشا سنويا عن الفدان الواحد بعد أن كانت تلك الشركات تتقاضى منهم ٣٨٠ قرشا عن الفدان الواحد سنويا أجرة للرى . وأتممنا تقوية قناطر أسيوط ، ومضينا فى تقوية قناطر إسنا فى عام ١٩٤٣ لضمان الرى الحوضى لمديرية قنا التى كثيراً ما تخلفت منها مساحات شاسعة دون رى فى سنوات متعددة فضلا عما تؤدى اليه تقوية هذه القناطر من إمكان تحويل الرى الحوضى إلى رى مستديم فى المستقبل لمساحة تبلغ نحو ثلثمائة ألف فدان بين إسنا والبلينا . ولعلكم تعجبون إذا قلت لكم إن الانجليز قد بذلوا معنا محاولات فى عام ١٩٤٢ ليعطلوا باسم الحرب ومقتضياتها تنفيذ تقوية قناطر إسنا ، ولهم فى ذلك مكاتبات رسمية ولكنى رفضت أن أؤخر خير بلادى وأخضع مصلحتها لأحكام العسكريين فأخذت سبيلى غير متردد فى تنفيذ هذه التقوية التى بدأت فعلا فى عام ١٩٤٣ وهى اليوم على وشك التمام .

أما بلاد النوبة فانها وإن لم تصل بعد إلى الدرجة من الرخاء التى ننشدها لها إلا أننى أؤكد أن العناية بأمرها والرغبة الشديدة فى توفير الرى للمساحات الكبيرة من أراضيها الصالحة للزراعة محل تفكير يتجدد دائما . وإنى أذكر أنى وأنا وزير للأشغال ذهبت إلى تلك البلاد فى مارس من عام ١٩٣٧ وتنقلت فى كل أنحائها مستصحبا معى جميع المختصين فى مصالح الرى والزراعة والمساحة وقمنا هناك بمعاينات وأبحاث ودراسات انتهينا منها إلى التحقق من

وجود مساحات شاسعة من الأراضى الصالحة للزراعة . ولم نكد نفرغ من تلك الزيارات حتى كانت دراساتنا موجودة فى مذكرات وقعتها وأنا فى محطة أسوان ، ولم أكد أصل إلى القاهرة حتى أخذت موافقة وزير المالية فمجلس الوزراء . فالبرلمان على اعتماد بنصف مليون جنيه ينفق على خمس سنوات لاقامة محطات متعددة للرى ترفع المياه من النهر لنحو ثلاثين مترا فى بعض الحالات . وذلك عملا على إسعاد هؤلاء السكان الوادعين وتشجيعاً لهم على البقاء فى تلك البلاد الممتدة نحو خمسمائة كيلو متر على جانبى نهر النيل والتى تعتبر صلة الوصل بين شطرى الوادى مصره وسودانه . وإنه وإن كان لم ينفذ من تلك المشروعات إلا بعضها فان باقيها لا بد أن يتم فى وقت قريب بعد أن خفت صعوبات الاستيراد نوعاً ما فى هذه الأيام

ولن أحدثكم طويلا عن مشروع توليد القوى الكهربائية من مساقط المياه بخزان أسوان لاستخراج السماد وما سيكون لهذه الصناعة من أثر قوى فى إحياء مديرية أسوان وبلاد النوبة وبعث الرواج والرخاء فى ربوعهما فذلك مشروع لا يزال قيد البحث وقد يكون الأوان آن للتعجيل بتنفيذه فتتم بذلك حلقات سلسلة المشروعات التى قصدت مصر من ورائها إلى العمل عكس ما كانت ترمى إليه سياسة الإستعمار . ولعلنا بهذا نكون قد دفعنا بالحياة إلى المناطق القبلية وأعطينا عنايتنا الإصلاحية لأشد البلاد حاجة إلى الإصلاح ليشعر جميع المواطنين بالعدل الإجتماعى منشورا بينهم على قدم المساواة

أيها السادة :

لقد ترون فى بعض ماذكرته لكم الليلة تحدثا فى السياسة . والسياسة — كما قد يقال — ليست من عمل المهندسين أو هى فى القليل لا تتسق لها الدراسات الفنية التى يضطلع بها رجال الفن فى هذا المكان . ولكنى أود أن أقول إن السياسة فى موضوع وحدة وادى النيل هى الظل الذى يلازمه . بل هى فيه الأصل والعنصر الأول فلا مهرب لمن يتحدث عن وحدة الوادى من

الاحتكاك بالسياسة على فرط الرغبة فى اجتنابها

إن أهم ما اشتملت عليه محاضرات حضرات الزملاء الأفاضل هو ضرورة تجديد شباب الرابطة التى هى الحياة نفسها بين شطرى الوادى وتجميع القوى للتعمير والإستثمار لمصلحة التوأمين لأب هو النيل . وأم هى الأرض التى وهبها لنا ، فهل من المستطاع أن يتحقق هذا من غير أن يكون مسبوقا بالاستقلال خالصا من شوائب الإستعمار . الجواب على هذا واحد لا يتعدد. وهو . كلا .

وإذن فالسياسة تلاحقنا معشر المهندسين كما تلاحق جميع أبناء النيل ، على أننا ونحن نمس السياسة مضطرين إن كان الموضوع سياسيا فى أصله وفى روحه لا أكتمكم أنى متفائل بأن ساعة الخلاص آتية لا ريب فيها. فلن يبقى الانجليز إلى الأبد فى بلاد لا تريدهم ولا ترغب فيهم . وقد قويت إرادتنا فى الخلاص واجتمعت قلوبنا عليه ولهذا فإنه منا — كما قلت — غير بعيد .

وحديثنا عن وحدة وادى النيل يقتضيه صالح الوطن الواحد وله فى الماضى البعيد ذكر طويل . وما أريد أن أذهب بعيداً فى استنطاق التاريخ القديم على كثرة ما فيه من أدلة وشواهد . فذلك أمر يطول . على أنه يكفينا أن نذكر فى ذلك أقرب الحوادث إلى زمننا . فهذا محمد على الكبير وولده العظيم ابراهيم وحفيده إسماعيل رضوان الله عليهم أجمعين قد أدركوا أن الحياة فى الوادى لا تكتمل ولا تتحقق إلا بوصل شطريه وربط أدناه بأعلاه. وقد ألهمهم بعد النظر والشعور بضرورة الوحدة إن منابع النيل — التى يستمد منها الوادى كله حياته ووجوده — ينبغى أن تكون فى قبضة اليد الوطنية القائمة بالحكم فكانت بعوثهم الأولى إلى كشف هذه المنابع ثم كان بعدها ما يسمى فتحاً وما يجب أن يسمى استعادة ووصلا . ومن ثم كان ما لا يزال ناهضا من آثار الحكم المصرى فى الجنوب والشمال وهى آثار بليغة الدلالة فى

اتجاه هذا الحكم إلى تعمير السودان وتهذيب الحياة فيه تحويلا للبداوة إلى اجتماع ، وقضاء على ما كان فاشياً من العبودية والرق ، وإنشاء للمشروعات الزراعية والاقتصادية وما إلى ذلك من مظاهر الرقى والتقدم ووفرة الأرزاق

ولو قدر للحكم الوطنى أن يمضى فى سيره مقطوراً مع الزمن متصلا أوله بآخره لارتفع بالسودان إلى القمة والذروة . ولما كان وجه للمقارنة بينه وبين ذلك الحكم الأجنبى الذى ظل خمسين عاماً يستنزف دمه ويزعم أنه يحييه . ويفقره ويدعى أنه يغنيه .

أيها السادة :

من الحقائق التى لا تفتقر إلى بيان أن الحكم الوطنى حينما يكون متحرراً من القيود يستطيع أن يبلغ أقصى المدى فى تحقيق الإصلاح العام بما لا يقاس والدليل على ذلك هو ما أتينا عليه آنفا من ذكر طرف من المشروعات التى أملتها الوطنية المصرية الصميمة على الحكومات المصرية نحو بلاد الصعيد الأعلى والتى بلغت تكاليفها عشرات الملايين من الجنيهات ووصل مدى أثرها الإصلاحى إلى ملايين الافدنة مستهدفين رخاء إخواننا أهل الصعيد وبلاد النوبة الذين حرمهم الاستعمار عامدا أثناء سيطرته كل خير وكل عدل .

ونحن الذين ننادى بالوحدة بين مصر والسودان على نظام الوحدة بين الوجهين البحرى والقبلى لا نبغى فى السودان استعماراً أو استثماراً وإنما نرجو له الرقى والرخاء والتقدم لأنه قطعة من الوطن وأهله أخوة لنا فى الوطن . لهم مالنا من حقوق وعليهم ما علينا من واجبات .

يقول إخواننا أعضاء وفد السودان فى كتابهم مآسى الانجليز فى السودان « أن الانجليز أدخلوا فى عقول الجميع أن مصر تريد أن تستأثر دونهم بماء النيل . وأكثروا ترديد هذه النغمة لكى يلقوا فى روع أبناء السودان أن مصر هى التى تقف حجر عثرة فى سبيل التقدم الزراعى للسودان » .

ونقول نحن المصريين لإخواننا السودانيين فى الرد على هذه الدعاية الانجليزية التى ترمى إلى التفرقة بين أهل الوطن الواحد فى شطريه مصر والسودان ، أن هذه العاطفة الانجليزية الاستعمارية التى يتظاهرون بها نحو السودان وأهله إنما هى أشبه شىء بعاطفة الذئب نحو الشاه ، فهو يخوفها من الانضمام إلى أخواتها لينفرد هو بها فيأكلها هادئاً مطمئناً .

ولا أدل على عرفان إخواننا السودانيين بحقيقة هذا النفاق الاستعمارى من أنهم وهم يسمعون ذلك من الانجليز يجىء إلى مصر وفدهم الممثل لأغلبيتهم ليدافع بحرارة عن قضية وحدة وادى النيل والمطالبة بجلاء الأنجليز لا عن مصر وحدها بل عن السودان أيضاً . وإخواننا السودانيون يعرفون أكثر مما نعرف أن الانجليز وهم يسيطرون على السودان ومصر معا لم يصنعوا للسودانيين شيئاً يظهرون به نواياهم الطيبة نحوهم . ففصلهم مناطق السودان الجنوبية عن جزئه الشمالى والحيلولة دون إتصال سكان الشمال بسكان الجنوب ، إنما قصدوا من ورائه إلى الاستئثار بتلك المناطق الجنوبية من السودان ، وهى مناطق تنمو زراعاتها على الأمطار دون حاجة إلى النيل أو مشروعات تقام عليه . وهم بذلك يستأثرون بخيراته لأنفسهم دون السكان الذين لايزالون يعيشون على الفطرة . وإخواننا السودانيون يعرفون كذلك أن الانجليز بضغطهم على الحكومات المصرية المتعاقبة للموافقة على إنشاء خزان سنار بالجزيرة وجبل الأولياء على النيل الأبيض وإصلاح منطقة السدود إنما يستهدفوه لمصلحتهم الذاتية الاستعمارية ليس غير .

فخزان (سنار أنشىء لمصلحة الانجليز خاصة وكذلك الحال فى مشروع نهر الجاش . ومشروع خزان جبل الأولياء جعلوه مقابلا لما طالبوا به من مشروعات لاتمت لصالح السودانيين بصلة وخيرها عائد على الانجليز وحدهم وفى الوقت نفسه فإن مثل خزان جبل الأولياء يكون أداة جاهزة للضغط على مصر وتهديدها بالموت عند الاقتضاء فى حين أن مصر عندما تتورط

فى عملية شق قناة بمنطقة السدود بدعوى توفير المياه اللازمة لها ، فإنها فى الواقع تكون قد ساعدت على تجفيف مساحات شاسعة يستغلها الانجليز فى الزراعة لصالحهم على نفس النظام الذى اتبعوه فى مشروع الجزيرة حيث اغتصبوا أملاك الأهالى اغتصاباً وسخروهم فى خدمتها واستخلصوا لمصلحتهم وحدهم خيراتها الوفيرة .

ولكى نضع الأمر فى نصابه وننفى عن مصر أية شبهة فى نواياها الطيبة نحو قضية وحدة وادى النيل من منبعه إلى مصبه أستطيع أن ألخص الموقف فى الحقائق الآتية :

(أولا) أن إتحاد مصر والسودان لايفهم منه ولا يمكن أن يترتب عليه انفراد مصر وحدها بمصلحة خاصة على حساب السودان . وأن إتحادهما كشطرين لوطن واحد يتم كل منهما الآخر إنما هو كاتحاد الوجه البحرى بالقبلى تماماً . وكما وحدت الطبيعة بينهما فإنها لم تجعل من أحدهما منافساً للآخر فى أى ناحية من النواحى . وإذا أخذنا الزراعة كعنصر أساسى نضرب به مثلا فى هذا السبيل فاننا نجد أن زراعة القطن تجود فى شمال مصر أكثر منها فى أعالى الوجه القبلى وفى السودان من حيث الكمية والصنف ، فى حين أن الأرز لايجود إلا فى شمال الوجه البحرى ولا يمكن أن يزرع فى السودان . والحبوب بكل أنواعها ، وكذلك القصب تجود زراعتها فى الوجه القبلى . وبهذا يمكن تخصيص كل إقليم فى الوادى المتحد لزراعة النوع الذى يجود فيه فلا تتعارض المصالح ويحصل الوطن الواحد فى مجموعه على خير إنتاج قومى يزيد فى رخاء الأهلين جميعاً وتنمية ثرواتهم وتحسين مستوى معيشتهم .

(ثانياً) أن الانجليز كحكام فعليين لمصر من وراء الحكومات المصرية أيام استعمارهم لها وكحكام ظاهرين للسودان باسم الحكم الثنائى قد استطاعوا لصالحهم الاستعمارى وحده أن يؤسسوا سياستهم على التفريق بين مصر

والسودان كقطرين منفصلين . وتمادوا فى تطبيق هـذه السياسة الخطرة إلى حد أن اضطروا مصر أن تتحدث عن مشروعاتها فى السودان الذى يسيطر عليه الانجليز على أنه قطر أجنبى ، ولو استطاع الانجليز — ولم يتنبه لهم الوعى الوطنى المصرى — لفصلوا بلاد النوبة عن مصر . وكذلك كانوا يفصلون الوجه البحرى عن الوجه القبلى . وستكون سياسة حكومة وادى النيل الموحد فى المستقبل القريب إن شاء الله — محو آثار هذا الماضى البغيض بأن تتجه بعنايتها إلى نصف الوطن الجنوبى وهو السودان لتعطيه نصيبه من الإصلاح الذى حرم منه فى الخمسين عاماً الماضية شأنه فى ذلك شأن مديريات الصعيد التى لاقت من عناية الحكومات المصرية الدستورية ما أوضحنا جانبا منه فى هذا الحديث خلال الربع قرن الماضى .

(ثالثا) أن مصر وإن كان لا يزال باقيا فيها مساحات واسعة من الأراضى المحتاجة للإصلاح إلا أنها فى حدود المساحات المزروعة فعلا فى الوقت الحاضر تستطيع أن تزيد فى انتاجها الزراعى أضعافا بإدخال تعديلات فنية فى طرق الزراعة المستعملة الآن وبتحسين الصرف فى أراضيها حيث تعم المصارف المغطاة فى مثل مديرية المنوفية وتوسع نطاق الصرف العميق لتشجيع زراعة الفواكه والعمل على تعدد المحاصيل الرئيسية فى البلاد وذلك إلى جانب خلق صناعات تقوم على قوى تستمد من مساقط المياه فى أسوان وباقى القناطر المقامة على النيل . وبهذا يمكن القول بأن حرص مصر على وحدتها التامة الدائمة مع السودان ليست لشىء مما يقال من الرغبة فى استثمار السودان زراعيا أو اقتصاديا أو الهجرة إليه والتملك فيه ومنافسة أهله وحرمانهم من ثمرات أراضيهم وهذه هى سياسة الحكومات المصرية الدستورية دائما التى تقضى بأن يكون التملك فى المناطق التى طال حرمانها من الإصلاح وعملت بها مشروعات جديدة قاصرا على أهل المنطقة أنفسهم من غير مزاحمة الأغنياء القادرين من أهل المناطق المجاورة أو البعيدة .

(رابعا) عندما تتحقق وحدة وادى النيل مع جلاء الجنود الأجنبية عن الوادى كله ستكون نظرة مصر إلى المشروعات المائية فى السودان نظرة مختلفة كل الاختلاف عنها فى الوقت الراهن . وأنها حينذاك لن تخشى تحكما من الأجنبى ولا استغلالا . وبهذا يتم كل مشروع منها تحت رقابة مصر باعتبارها الشقيق الأكبر على أساس أن يكون الإنتفاع المائى لمصر والسودان معا والانتفاع الزراعى أو الصناعى المحلى للسودانيين فى السودان والمصريين فى مصر . وسترى مصر من واجبها الأول أن تعمل على تمكين جميع المساحات الصالحة للزراعة بين حلفا والخرطوم من الرى بواسطة الطلمبات على النيل أسوة بما فكرت فيه ونفذت بعضه بالنسبة لأراضى بلاد النوبة . كما أن مصر لن تغفل الاستزادة من المساحات التى تزرع بأراضى الجزيرة لصالح أهل السودان أنفسهم على أسس تختلف تماما عما جرى عليه الانجليز من انتزاع الأراضى من أيدى الأهالى وتسخيرهم فى خدمتها بلا مقابل أو بمقابل لا يسد الرمق وكما كان ذلك دأبهم فى مصر أيضا وإنما فى صورة أخرى ذلك أنهم كانوا يختصون الشركات الانجليزية بالمحاباة ويستغلون المشروعات المائية لفائدة الأراضى التى يمكنون تلك الشركات فى مشتراها بأثمان اسمية لا تذكر وأصرح مثل لذلك أن الانجليز وهم يسيطرون على شئون مصر منحوا لشركة السير أرنست كاسل الانجليزية امتيازا بامتلاك ورى ستين ألف فدان فى سهل كوم امبو ليزرعوها زراعة صيفية ونيلية بينما أراضى الأهالى المساكين التى تقع على جانبى النهر فى نفس هذه المنطقة لا تتمكن من الرى الحوضى إلا مرة واحدة فى كل عشرة أعوام . وكان من نتيجة السماح برى أراضى شركة كوم امبو صيفا وشتاء ان لحق الضرر بأراضى الأهالى الواقعة تحتها بما تسرب اليها من مياه الصرف المحملة بالأملاح .

(خامسا) أن على مصر ألا تشرع بالمرة فى تنفيذ أى مشروع فى السودان إلا بعد أن يتطهر الوادى نهائيا من الحكم الإستعمارى وحينذاك تستطيع

مصر أن تضع وتنفذ برامج لمشروعات مائية تتناول خير الوادى كله مصره وسودانه على السواء .

(سادسا) أن الانجليز الذين يتشبثون بالبقاء على مقربة من قناة السويس باسم حمايتها كممر إلى أجزاء من مستعمراتهم مع أنها ليست الممر الوحيد – أقول أن الانجليز وهذا شأنهم لا يقبل منهم أحد المنازعة فى حق مصر والسودان فى الاتحاد باعتبار الشطرين وطنا واحداً ينتفع بنهر واحد هو أصل وجود ذلك الوطن وعليه معول حياة أبنائه المتحدين فى الدين والأصل واللغة والعادات وغيرها .

أيها السادة :

لقد سمعتم من بعض حضرات المحاضرين كما قد قرأتم فى الصحف عن الحركات التى بدأت انجلترا تصطنعها فى بحيرة فيكتوريا لتوليد الكهرباء لخلق حقوق جديدة ليوغندا وزيادة عدد الشركات فى النيل . وهذه الحركة بالغة لا من ناحية الاتجاهات السياسية فقط وما يمكن لانجلترا أن تستغلها من ورائها . وإنما تتناول هذه الخطوة أيضا كميات المياه التى تنساب من البحيرات إلينا والتى تعتبر حقا ثابتا لنا . لأنه إذا أريد تخفيف تكاليف توليد القوى الكهربائية أو زيادة مقدار تلك القوى فإن ذلك يستدعى زيادة السقوط المائى الذى يستتبع زيادة الحجز وبالتالى انقاص كميات المياه التى تنساب من البحيرة .

لهذا فإنى أهيب ببنى قومى جميعا أن يتنبهوا لهذا الخطر وأمثاله وأن يحذروا نتائجه وأن يعملوا على أبطال كل محاولة من هذا القبيل حتى يجنبوا وادى النيل شرور هذه المؤامرة واحباط هذه التدبيرات .

وإنى أناشد الوطنية المصرية أن تهب لمطالبة الحكومة وكل هيئة مسئولة فى البلاد بسرعة التدخل لوقف هذه المحاولات والاحتكام العاجل إلى الهيئات

الدولية المختصة حتى لا ترى البلاد نفسها فى وقت قريب أمام الأمر الواقع الذى يؤثر تأثيراً شديداً فى حياتها .

أيها السادة :

هذه هى حجتنا وتلك هى أدلتنا فى الكلام عن وحدة وادى النيل التى سجلتها الطبيعة وأيدها الصالح المشترك لشطرى الوادى وباركها نهوض المصريين والسودانيين معا للمطالبة بتحقيقها وإجلاء الأجنبي عن وطنهم الواحد ليتفرغوا لإدارة شؤونهم بعيدين عن تحكم المستعمرين فى ظل حكم موحد تحت تاج الفاروق ملك الوادى حفظه الله ورعاه .

